

التعليم الجامعى المفتوح فى مصر بين توجهات الطلب الاجتماعى واختيارات السياسة التعليمية

إعداد

دكتور/ خلف محمد البحرى

أستاذ أصول التربية المساعد

كلية التربية بسوهاج

جامعة جنوب الوادى

٢٠٠١ / ٢٠٠٢ م





mohamed khatab

محتويات البحث

الصفحة	الموضوع
١٥-١	أولاً: الإطار العام للبحث
١	- مقدمة
٤	- الدراسات السابقة
١٠	- التعليق على الدراسات السابقة
١٢	- مشكلة البحث وأسئلته.
١٢	- أهداف البحث.
١٣	- أهمية البحث والمستفيدون منه
١٣	- منهج البحث.
١٤	- حدود البحث.
١٤	- مصطلحات البحث وخطواته.

ثانياً: الإطار النظري : التعليم الجامعي المفتوح في مصر بين السياسة

٦٤-١٦	الواعد وأزمة المطالب
١٦	- مقدمة
١٧	١- أهم التحديات المعاصرة للتعليم الجامعي في مصر.
٢٨	٢- سياسة التعليم الجامعي المفتوح في مصر وأهم اختياراتها :
٣٣	- التعليم الجامعي المفتوح: المفهوم - الأهداف.
٣٥	- شروط القبول في برامج التعليم الجامعي المفتوح.
٣٧	- أهداف برامج التعليم الجامعي المفتوح.
٣٩	- التعليم الجامعي المفتوح في مصر وتحقيق أهداف التربية المستمرة .
٤٣	٣- الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي المفتوح في مصر:
٤٤	- المفهوم والمحددات .
٤٥	- توجهات الطلب الاجتماعي على التعليم المفتوح في مصر وبعض البلدان الأجنبية.
٥٢	٤- الطلب الخاص على التعليم الجامعي المفتوح في مصر:
٥٢	- المفهوم .

- العوامل المؤثرة على الطلب الخاص على التعليم

- ٥٣ الجامعى المفتوح:
- ٥٣ • سعر الخدمة التعليمية .
- ٥٠ • المكانة الاقتصادية للدارسين .
- ٥٩ • العوائد الخاصة من التعليم .
- ٦١ • المكانة الاجتماعية للدارسين .
- ٦٢ • المعارض من فرص التعليم الجامعى المفتوح .
- ٦٢ • سياسة القبول فى التعليم الجامعى المفتوح .

٧٥-٦٥ ثالثاً: توجهات الطلب الاجتماعى والخاص على التعليم الجامعى المفتوح

فى مصر: دراسة ميدانية

- ٦٥ أ - الهدف من الدراسة الميدانية -
- ٦٥ ب- أداة الدراسة الميدانية -
- ٦٥ ج- عينة الدراسة الميدانية -
- ٦٧ د- المعالجة الإحصائية -
- ٦٧ هـ- نتائج الدراسة الميدانية -
- أسباب الالتحاق بمراكز التعليم الجامعى المفتوح
- ٦٧ وتأثير الجنس -
- تأثير التخصص ومستوى التعليم على الالتحاق بمراكز
- ٧٠ التعليم المفتوح -

٨١-٧٦ رابعاً: بعض جوانب العلاقة بين توجهات الطلب الاجتماعى للتعليم

الجامعى المفتوح فى مصر واختيارات السياسة التعليمية.

- تصور مقترح لتطوير سياسة التعليم الجامعى المفتوح فى
- ٧٩ مصر فى ضوء توجهات الطلب الاجتماعى :
- ٧٩ - بالنسبة لسياسة التعليم الجامعى المفتوح فى مصر
- تدابير لمواجهة زيادة الطلب على التعليم الجامعى
- ٨٠ المفتوح فى المستقبل.
- ٨٢ حواشى البحث ومراجعته.

التعليم الجامعى المفتوح فى مصر

بين توجهات الطلب الاجتماعى واختيارات السياسة التعليمية

أولاً : الإطار العام للدراسة

مقدمة:

إن مجرد تجديد التزام الدولة بالتربية الأساسية، لم يعد كافياً اليوم، بل أصبح من الضرورى أن تحدد الدولة رؤية موسعة تستهدف تلبية حاجات التعلم الأساسية للجميع، وتتجاوز الهياكل المؤسسية والبنى التعليمية التقليدية، وتؤسس منظومة التعليم المستمر على أساس أفضل الممارسات التربوية القائمة.

ولإنجاز ذلك يلزم أن تتاح لكل الأفراد وفى كافة المستويات العمرية الفرصة المناسبة لمواصلة التعلم، لإنجاز مستوى مقبول من التعلم والإفادة منه. كما يلزم - وفى سبيل ذلك - إزالة كافة القيود وأشكال التفاوت بين الأفراد والطبقات فى الدولة خاصة تلك التى لا تلقى خدمات كافية مثل الفقراء والرحل والعمال المهاجرين والأقليات العرقية والأطفال العاملين والنساء وغير العاديين. ذلك لأن أحداً لا ينكر أن التعليم ركن أساسى من أركان الحياة الديمقراطية الصحيحة، بل هو ركن من أركان الحياة الاجتماعية مهما كان نظام الحكم الذى تخضع له^(١)، الأمر الذى جعل مناقشة قضايا التعليم اليوم أكثر إلحاحاً.

ولقد شهدت السنوات الأخيرة تزايداً فى شكل وحجم بعض التغيرات العالمية والى تترك أثراً بالغاً فى منظومة التعليم والى يتحتم أن يتكيف معها التعليم فى مصر. ومن هذه التغيرات: الثورة العلمية - التكنولوجيا المتقدمة التى يطلق عليها الثورة الثالثة، وثورة التكتلات الاقتصادية الكبرى والنمو السكانى المتسارع وصحوة الديمقراطية فى العالم، وخاصة تلك التى بدأت فى أوروبا الشرقية ثم انتشرت فى معظم بلدان العالم النامى^(٢).

وللملاحظة هذه التغيرات العالمية برز مفهوم التعليم بلا حدود الذى تبنته اليونسكو ليمشى مع متطلبات العصر معتمداً على أساليب وأشكال تختلف عن تلك التى تبنتها النظم التعليمية التقليدية. ومن هذه الأساليب التعليم المستمر والتعليم باستخدام التكنولوجيا ومدارس المجتمع^(٣).

وقد ازداد الاهتمام العالمى بتطور التعليم المستمر وتطويره لتلبية حاجات الأفراد خاصة بعد أن علت الأصوات التى نددت بعدم ملاءمة مخرجات التعليم النظامى لاحتياجات متطلبات المجتمع وسوق العمل وما ترتب على ذلك من بطالة بين المتعلمين، وعدم كفاية الإمكانيات المالية المتاحة للاستثمار فى التعليم النظامى وبخاصة وسط اقتصاد بلغ معدل التضخم فيه ١٧,٢% سنوياً فى الثمانينيات مقابل ٣,٥% فى الستينيات^(٤).

وتشير الإحصاءات إلى أن الطلب على التعليم فى المنطقة العربية يزداد شدة، حيث بلغ عدد المقيدى بمراحل التعليم المختلفة حوالى (٣١) مليون طالباً وطالبة علم ١٩٨٠ وتوقع كومبز أن يرتفع العدد إلى ٦٩ مليوناً عام ٢٠٠٠م، وقد قدم هذا الدليل كومبز فى تشخيص أزمة التعليم فى العالم عام ١٩٨٥م^(٥).

وتشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائى إلى أن معدل القيد بالتعليم العالى من الشريحة العمرية (١٨-٢٤) بلغ ٦٦% فى كل من الولايات المتحدة وكندا، ٤٢% فى كوريا الجنوبية، ٣٩% فى كل من اليابان وفرنسا، ٣١% فى أسبانيا، ٢٦% فى إنجلترا، فى حين بلغ ١٩% فى مصر^(٦). ولعل انخفاض هذه النسبة لا يعنى انخفاض الطلب على التعليم العالى بقدر ما يعنى قصور الإمكانيات المادية والبشرية للدولة عن توفير فرص التعليم العالى لجميع الراغبين.

والحديث عن زيادة فرص التعليم العالى ينسحب إلى مسئولية الدولة فى توظيف الأعداد الهائلة من الخريجين، ولهذا فإننا نجد أن مصر أعلنت التحرر من سياسة التزام الدولة بتعيين الخريجين، وفك الارتباط بين الحصول على الشهادة التعليمية والحصول

على وظيفة مناسبة، وكانت أصوات تنتظر إعلان هذه السياسة حتى تؤكد ضعف فعالية التعليم الاقتصادية وصعوبة الإنفاق بسخاء على التعليم مع اقتصاد متضخم.

ومع دخول الدولة عصر العولمة عصر التكتلات الاقتصادية تزايد الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا، وأصبح على الفرد الحصول على أقصى ما يستطيع من كفاءة علمية وتكنولوجية تمكنه من الحصول على فرص العمل التي تناسب طموحه. ولهذا تزايد الطلب على المزيد من المعارف والمعلومات كأداة لتحسين ظروف الحياة وفرص العمل، وأصبح تزايد الطلب على التعلم ظاهرة تربوية عالمية معاصرة تفرض الحاجة إلى تطوير النظم التعليمية القائمة والبحث عن أنظمة جديدة قادرة على "تعليم أكبر عدد من الأفراد بنفقات أقل" (٧).

وفي عام ١٩٨٧ عقد المؤتمر القومي للتعليم في مصر الذى أوصى بالاتجاه إلى صيغ بديله للتعليم الجامعى التقليدى بما يستجيب لاحتياجات المجتمع ويوفر فرص التعليم المستمر مثل الجامعة المفتوحة، وفي توصية تالية قرر المؤتمر ضرورة دراسة فكرة الجامعة المفتوحة ونماذج تطبيقها في الخارج والعمل على تطبيقها في مصر.

وفي عام ١٩٨٩ وافق المجلس الأعلى للجامعات على الأخذ بنظام التعليم الجامعى المفتوح للجامعات التى ترغب فى إقامته، على أن تنشأ البرامج فى التخصصات التى يحتاجها المجتمع. وفي عام ١٩٩٠ وافق المجلس على السماح للجامعات بإنشاء مراكز للتعليم المفتوح كوحدة ذات طابع خاص.

وكان إنشاء التعليم الجامعى المفتوح لتلبية نوع خاص من الطلب الاجتماعى يختلف عن الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى التقليدى. فهو طلب ممن حرموا من فرصة مواصلة التعليم الجامعى، وممن تخرجوا من الجامعة وفشلوا فى الالتحاق بفرصة عمل مناسبة وهم فى حاجة لنوع من الدراسة الجامعية تؤهلهم لفرصة عمل أفضل فى سوق العمل، وممن لم تتوفر لديهم القدرة المالية على مواصلة التعليم الجامعى التقليدى بعد الثانوية.

ولجذب الجمهور إلى الجامعة المفتوحة كانت السمة الأهم من هذه الصيغة التعليمية تخفيف شرط المؤهلات النظامية اللازمة للالتحاق، والتخفيف من غالبية القيود التي تميز بها التعليم الجامعي التقليدي مثل السن وعدد سنوات الدراسة والانتظام في الدراسة وغير ذلك. والواقع أن كافة السمات التي وضعت لتمييز التعليم الجامعي المفتوح لم تحقق إزالة كافة القيود، بل ظلت بعض القيود أمام تلبية الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي المفتوح في مصر، مثل القيود المالية والعمر والمكان ووسيلة التعليم ووسيلة الاتصال بالجامعة^(٨)، ويكاد يصبح التعليم المفتوح أكثر انغلاقاً في بعض جوانبه.

ولعل التوسع في التعليم الجامعي المصري يرتبط بدرجة كبيرة بحجم الطلب الاجتماعي على التعليم كمدخل للتخطيط **Social Demand Approach** الذي يعنى محاولة إشباع طلب الأفراد الراغبين في التعليم الجامعي في حدود الإمكانيات المتاحة. ومن ناحية أخرى فإن مهمة المخطط التعليمي تتحدد في ضوء اختيارات السياسة التعليمية وما تحدده من أهداف وغايات وما يصدر من قرارات، وما تضعه من خطط وبرامج تحدد ملامح العمل في المرحلة التعليمية.

ولهذا فإن دراسة الخطوط الفاصلة بين توجهات الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي المفتوح في مصر واختيارات السياسة التعليمية تعد على درجة كبيرة من الأهمية لمحاولة وضع التصور المناسب لتطوير هذه المنظومة التعليمية الوثابة بما يناسب البيئة المصرية ومتطلبات المتعلمين.

الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات التعليم العالي والتعليم الجامعي في مصر والعالم من الجانب التخطيطي، حيث اهتمت دراسة سعيد طه محمود (٢٠٠٠م)^(٩) بحركة تدويل التعليم العالي وأهم العوامل والمبررات التي دعت إليها، وأهم ملامحها ومنها التعاون الأكاديمي والحراك الأكاديمي الدولي، وأكدت الدراسة على أهمية تدعيم الكفاية

الدولية للمواطنين وإكسابهم مهارات الحياة والعمل في عالم يتحرك نحو عولمة السوق، ويعد التعليم العالي المفتوح أحد القنوات التي يمكن من خلالها تحقيق تدويل التعليم العالي التي اهتم بها البحث.

واهتمت دراسة محمد على عزب (١٩٩٩)^(١٠) بالتعرف على إمكانيات التعليم العالي المصري لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي مع الاستفادة من بعض الخبرات الأجنبية المتقدمة في هذا المجال، ودعت هذه الدراسة لإعادة هيكلة التعليم العالي وإنشاء كليات وأقسام جديدة تنصدي لدراسة تخصصات وعلوم حديثة أكثر ارتباطاً باحتياجات الطلب الاجتماعي من ناحية واحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى، وليست شعب التعليم المفتوح في بعض الجامعات المصرية، إلا واحدة من وسائط مواكبة الجامعة للتقدم العلمي والتكنولوجي.

واهتمت دراسة محمد أحمد العدوى (١٩٩٨)^(١١) بتحديد مفهوم الطلب الخاص على التعليم الجامعي وتحديد أهم عوامله ومنهجية التنبؤ به. وأكدت الدراسة على بعض العوامل المؤثرة في طلب الأفراد على التعليم الجامعي وهي السعر ودخل الأسرة والاستثمار بالتعليم، كما تناولت بعض العوامل المحددة للطلب وهي تعداد السكان والعرض من فرص التعليم الجامعي، ونظم وسياسة القبول والاتجاه نحو تعليم الفئات المحرومة، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الهامة في ميدان التخطيط للتعليم الجامعي في مصر، وفد أفادت البحث الجالي في الجانب الخاص بالطلب الاجتماعي على التعليم المفتوح في مصر.

وهدفت دراسة عبد الودود مكروم (١٩٩٦)^(١٢) التعرف على مظاهر التحول الكبرى المتوقعة في القرن (٢١) ومدى انعكاسها على المجتمع الإقليمي والعلى ودور الجامعة في مواجهة هذه التحديات المستقبلية التي تتمثل في عصرنة المعرفة الأكاديمية وتحديث تقنيات التدريب. وأكدت الدراسة على ضرورة نفوذية الجامعة إلى سوق العمل لتلبية احتياجاته، وجاء ضمن التوصيات تنشيط دور الجامعة في التربية المستمرة.

والفردت دراسة هادية محمد رشاد (١٩٩٢)^(١٣) بالتعرف على اتجاهات الطلب الاجتماعي على التعليم العالي بكل من مصر والسعودية والعوامل التي تحدده، وأوصت بضرورة ربط التوسع في التعليم الجامعي بالزيادة السكانية والتنبؤ بالطلب الاجتماعي بدقة حتى يمكن تلبية هذا الطلب بشكل مناسب.

ومن الدراسات التي تناولت التعليم الجامعي المقترح والتعليم غير النظامي في البيئة المصرية والأجنبية دراسة نجوى يوسف إبراهيم (١٩٩٥)^(١٤) التي استهدفت تقويم التجربة المصرية للتعليم الجامعي المقترح والتخطيط لتطوير هذا النوع من التعليم واقترحت إنشاء برامج تربوية في إطار جامعة مصرية مفتوحة.

واستعرضت دراسة معوض حسن إبراهيم (١٩٩٥)^(١٥) تطور التعليم المفتوح في العالم من التعليم بالمراسلة ثم التعليم من بعد إلى الجامعة المفتوحة، وذلك في إطار تقويم برنامج تأهيل معلمى المرحلة الابتدائية للمستوى الجامعي في ضوء نظام التعليم المفتوح.

وبينت دراسة عبد السميع سيد أحمد (١٩٩٣)^(١٦) أن التعليم الجامعي المفتوح في مصر لا تحكمه فلسفة شاملة، وإنما تركت كل كلية لتحديد الأهداف التي تناسبها، فأصبح مشروعاً خاصاً بكل كلية وليس استحداثاً قومياً كما في بعض البلدان المتقدمة، مما يشير إلى أن هذا النوع من التعليم يجعل الطلب الاجتماعي في مرتبة متأخرة بعد توجهات الكلية والسياسة الجامعية.

وقامت صفاء محمود عبد العال (١٩٩٣)^(١٧) بدراسة التعليم غير النظامي في إسرائيل من حيث الفلسفة والأهداف والمؤسسات، وبينت الدراسة أنماط التعليم غير النظامي في إسرائيل ومنها المدارس المسائية والنهارية ومدارس الأحد الإصلاحية وهي مدارس دينية، ومنها التعليم المفتوح وهو مؤسسة علمانية غير نظامية. وأشارت الدراسة إلى أن الهدف الأساسي لبرامج التعليم غير النظامي في إسرائيل يتمثل في تحقيق التكيف والانسجام بين المجموعات اليهودية والتوحيد الثقافي بين المواطنين.

وأوضحت دراسة محمود أبو زيد (١٩٩٢)^(١٨) أن برامج التعليم المفتوح بجامعة القاهرة وطنطا والمنصورة لم تتمكن من إلغاء كافة القيود أمام تلبية الطلب عليها، وخاصة أمام المرأة والمعوقين ولا زالت هناك مشكلات مالية أمام الطلاب لارتفاع سعر هذه البرامج.

وقدمت دراسة هدى عبد السميع حجازى (١٩٩١)^(١٩) دراسة استطلاعية لاحتياجات المرأة المصرية من التعليم الجامعى المفتوح، وألقت الضوء على الصعوبات التى تواجه المرأة المصرية وأهم دوافعها للإفادة من نظم التعليم المفتوح وتلبية احتياجاتها، وتمثل هذه الدراسة نقطة انطلاق هامة للدراسة الحالية فى تشخيص توجهات الطلب الاجتماعى من المرأة المصرية للتعليم الجامعى المفتوح.

واهتمت دراسة محمد محروس إسماعيل (١٩٩٠)^(٢٠) بتقويم تجربة جامعة الإسكندرية للتعليم المفتوح ودراسة اقتصاديات التعليم المفتوح فى مصر. وتتوحد هذه الدراسة مع بقية الدراسات السابقة التى اهتمت بتقويم التعليم الجامعى المفتوح فى مصر، إلا أنها تميزت بالدراسة الاقتصادية لهذا النوع من التعليم. والدراسة بوجه علم هامة فى ميدان التخطيط لتطوير التعليم الجامعى المفتوح فى مصر.

وفى عام (١٩٩١) قام سليمان عبد ربه^(٢١) بدراسة عن وظائف التعليم غير النظامى فى تحقيق التنمية الريفية المتكاملة. واهتمت الدراسة بالمؤسسات التعليمية غير النظامية ومنها مراكز تعليم اللغات والتعليم بالمراسلة والبرامج الإذاعية والتليفزيونية والتعليم المفتوح. وهنا نجد برامج التعليم المفتوح تعد ضمن مؤسسات التعليم غير النظامى نظراً لكونها تخرج عن سيطرة التعليم التقليدى وتحرر من قيوده.

وتناولت بعض الدراسات فى البيئة المصرية التعليم عن بعد كأحد أساليب التعليم المفتوح ومن هذه الدراسات دراسة أمل عبد الفتاح محمد على (١٩٩٨)^(٢٢)، التى استهدفت وضع تصور مقترح لنظام تدريبي عن بعد للمعلمين أثناء الخدمة فى مصر فى ضوء خبرات بعض الدول.

وقد تمت نجوى يوسف جمال الدين (١٩٩٧)^(٢٣) رؤية منظومية للتعليم عن بعد من حيث الأهداف والأنشطة، وتوصلت الدراسة إلى أهم العوامل المؤدية لنجاح طلاب التعليم من بعد ومنها الخلفية التعليمية وخصائص الشخصية والاهتمامات الإضافية للطلاب.

وفي عام (١٩٩٥) قام سعيد أحمد سليمان^(٢٤) بدراسة لرؤية واقع تجربة التعليم عن بعد بكلية التجارة بجامعة الإسكندرية في ضوء الأسس والمبادئ والقواعد المنظمة، وطبقت الدراسة الميدانية على طلاب التعليم المفتوح بنفس الكلية، وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم المفتوح بجامعة الإسكندرية الذي يستخدم أسلوب التعلم عن بعد ليس إلا صورة أخرى لنظام الانتساب، وأوصت الدراسة بإزالة كافة القيود أمام هذه الصيغة التعليمية وإعداد المواد التعليمية ودليل للطلاب مع تخصيص مرشد أكاديمي لكل مجموعة.

وفي محاولة للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (١٩٩٥)^(٢٥) لدراسة إمكانية استخدام التعليم عن بعد في إطار التربية للجميع في مصر، أظهرت الدراسة أن نجاح برامج التعليم عن بعد يتوقف على تحقيق التفاعل بين المعلم والمتعلم واتساع مجال الاتصال وتحقيق التغذية الراجعة، كما يتطلب الأمر الإفادة من مكونات الأنظمة الأخرى للمجتمع وإمكاناتها المكانية والتعليمية.

وتناولت بعض الدراسات الأجنبية التعليم عن بعد، ففي تايران قام جون Jun Shou 2000^(٢٦) بدراسة استهدفت تحديد الاحتياجات التعليمية للدارسين الكبار. ذلك لتصميم مجموعة العوامل التي تساعد الجهات المستولة على تطوير مقررات التعليم عن بعد في مجال تعليم الكبار ومساعدة الحكومة في اقتراح سياسات تربوية مناسبة في ضوء حاجات الدارسين والنواحي التربوية والسكانية.

وحول أهم موانع ودوافع طلب التعليم عن بعد والتي يمكن أن تؤثر في تسجيل الطلاب في هذا النوع من التعليم، جاءت دراسة روجر جوزيف Roger Joseph 1999^(٢٧) التي استخدمت الاستفتاء والمقابلات الشخصية مع طلاب بعض مراكز

التعليم عن بعد، وأظهرت النتائج أن من أبرز عوامل الطلب الحاجة لتحسين نوع المهنة أو مستواها وتقليل الصدام مع عملهم والحياة العملية والتشجيع المستمر من الأصدقاء أو أحد الزوجين، ومن موانع التسجيل نقص الموارد المالية وعدم توفر الوقت الكافي للالتحاق بالدراسة.

وفي جامعة نيويورك أكدت دراسة كاثلين 1999 Kathleén^(٢٨) إمكانية استخدام التعليم عن بعد داخل حرم الجامعة لتلبية احتياجات الأفراد المهنية والعلمية واحتياجات السوق.

وفي عام ١٩٩٨ اهتمت دراسة مكسيكية^(٢٩) بتحليل الفروق بين التعليم المفتوح والتقليدي في إطار جامعة نيومكسيكو من حيث عدد العاملين والطلاب وطرائق التعليم وأثر نظام الدراسة واستخدام التكنولوجيا في التعليم عن بعد. وأسفرت الدراسة عن تميز التعليم عن بعد بسرعة التعلم والفهم، كما بينت الدراسة أن التعليم عن بعد يوفر الكلفة والوقت للمتعلم.

واهتمت دراسة ماريا 1998 Marie^(٣٠) بجامعة جنوب كارولينا بمقارنة التعليم المفتوح والتعليم التقليدي في إكساب المحتوى العلمي وبعض المهارات الاجتماعية لدى الطلاب، وأظهرت الدراسة أن طلاب التعليم المفتوح قد اكتسبوا بعض المهارات التي تعتمد على تقنيات التعليم.

وأكدت دراسة كاثي 1998 Kathy^(٣١) على أهمية التعليم عن بعد في الولايات المتحدة وإزدياد شعبيته ومعدلات القبول لهذا النوع من التعليم غير النظامي، وأظهرت الدراسة ضرورة إعداد المواد التعليمية التي تناسب مختلف المتطلبات والثقافات، واستخدمت الدراسة لكشف هذه النتيجة استمارة مسح لآراء عينة من طلاب التعليم عن بعد في أربع جامعات في الولايات المتحدة الأمريكية.

التعليق على الدراسات السابقة:

عرضت الصفحات السابقة بعض الدراسات السابقة التي تناولت التعليم الجامعي المفتوح في مصر والعالم، حيث تناولت تقويم تجربة التعليم الجامعي المفتوح في عدة مراكز في مصر كما في دراسة معوض حسين (١٩٩٥) ودراسة محمود أبو زيد (١٩٩٣)، ودراسة عبد السميع (١٩٩٣)، وركزت بعض الدراسات على التعليم الجامعي المفتوح من الناحية الاقتصادية فكانت دراسة ماريا Marie (1998) الأمريكية ودراسة جامعة نيومكسيكو، ودراسة محمد محروس إسماعيل (١٩٩٠) في مصر. حيث ركزت هذه الدراسات على اقتصاديات التعليم المفتوح والمقارنة بينه والتعليم التقليدي من المنظور الاقتصادي والوقت الذي يقضيه الطالب في الدراسة. وتناولت بعض الدراسات التعليم المفتوح من المنظور التخطيطي، فكانت دراسة نجوى يوسف (١٩٩٥) التي استهدفت وضع خطة مقترحة للتعليم الجامعي المفتوح في مصر، ودراسة هدى عبد السميع (١٩٩١) التي حاولت تحديد أهم احتياجات المرأة المصرية من التعليم الجامعي المفتوح. وتناولت بعض الدراسات التعليم غير النظامي كنمط تعليمي يمثل التعليم المفتوح أحد أشكاله فكانت دراسة كاثي Kathie (1998) في أمريكا حول الطلب على التعليم غير النظامي والحاجة إلى إعداد المواد التعليمية والتقنية لتناسب الطلب على التعليم غير النظامي في بعض الولايات الأمريكية، ودراسة صفاء محمود (١٩٩٣) عن التعليم غير النظامي في إسرائيل، ودراسة سليمان عبدربه (١٩٩١) عن دور التعليم غير النظامي في التنمية الريفية، وجميع هذه الدراسات لم تتناول التعليم الجامعي المفتوح من منظور الطلب الاجتماعي عليه الأمر الذي جعل دراسة هذا الجانب على درجة من الأهمية البحثية شمر بها الباحث.

وعرضت الصفحات السابقة بعض الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت التعليم عن بعد كوسيلة وأداة للتعليم المفتوح، فكانت دراسة جون شو Jun 2000 في تايوان عن الاحتياجات التعليمية للكبار، ودراسة كل من روجر Roger 1999،

كاثلين 1999 Kathleen عن الطلب على التعليم عن بعد ومعوقاته، وجاءت بعض الدراسات المصرية لتقويم التعليم عن بعد في مصر وتطويره، مثل دراسات أمل عبد الفتاح (١٩٩٨) ودراسة نجوى يوسف (١٩٩٧) ودراسة سعيد سسليمان (١٩٩٥)، وتبين من ذلك ميل الدراسات المصرية إلى تقويم الواقع بصورة كلية ولجوء النادر منها إلى بناء تصورات مقترحة أو خطة مدروسة لتطوير هذا المجال، وتندر الدراسات المصرية التي تركز على بعد معين أو جانب ما من التعليم المفتوح، ومن ثم فإن ميدان تخطيط التعليم في مصر في حاجة إلى مزيد من الدراسات المتخصصة والبعيدة عن الشمول والتسطيح شعر بها الباحث.

كما عرضت الصفحات السابقة بعض الدراسات حول الطلب على التعليم العالي وتطويره لمواجهة بعض التحديات العالمية المعاصرة، فكانت دراسة سعيد طه (٢٠٠٠) في تدويل التعليم العالي، ودراسة كل من محمد أحمد العدوي (١٩٩٨)، هادية محمد رشاد (١٩٩٢) حول الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي وهما دراستان هامتان للبحث الحالي لارتباطهما بقضية البحث، وجاءت دراستا محمد على عزب (١٩٩٩)، عبد الودود مكروم (١٩٩٦) لتمثل الدراسات التي اهتمت بتطوير التعليم العالي لتلبية التحديات العلمية والمعاصرة، وتأتي دراسة الطلب الاجتماعي للتعليم الجامعي المفتوح لتفيد من هذه الدراسات في كل من صياغتها للمشكلة والتحليل النظري لمخاورها.

وقد تبينت مناهج البحث التي استخدمت في هذه الدراسات، حيث استخدمت معظم الدراسات المنهج الوصفي، بينما استخدمت بعض الدراسات منهج النظم ومنهج البحث المقارن، كما اعتمدت بعض البحوث على الاستبيان للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة، واستخدمت بعض البحوث المقابلات الشخصية بجانب الدراسة التحليلية النظرية، وتلجأ الدراسة الحالية إلى التحليل النظري والاستبيان لجمع المعلومات حول محاور الدراسة مستخدمة المنهج الوصفي لتحقيق الهدف من البحث.

وقد أفاد الباحث من الدراسات السابقة في:

- أ - تحديد مشكلة البحث وأسئلته والهدف منه.
- ب- التعرف على اتجاهات البحث المعاصر حول إشكالية الدراسة وهى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى المفتوح.

مشكلة البحث وأسئلته:

تحدد مشكلة البحث الحالى فى محاولة التعرف على توجهات الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى المفتوح فى مصر ومدى التقارب أو التباعد بين هذه التوجهات واختيارات السياسة التعليمية المنفذة فى مراكز التعليم الجامعى المفتوح فى مصر.

ويمكن صياغة مشكلة البحث فى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ١- ما أهم توجهات الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى المفتوح فى مصر؟
- ٢- ما مدى التقارب أو التباعد بين الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى المفتوح فى مصر واختيارات السياسة التعليمية المنفذة؟
- ٣- ما أهم ملامح التصور المقترح لتطوير سياسة التعليم الجامعى المفتوح فى مصر فى ضوء:

- أ - توجهات الطلب الاجتماعى على هذا النوع من التعليم.
- ب- الاتجاهات العالمية المعاصرة لهذا النوع من التعليم.

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالى إلى:

- ١- استقراء أهم توجهات الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى المفتوح فى مصر.
- ٢- دراسة التقارب أو التباعد بين توجهات الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى المفتوح فى مصر واختيارات السياسة التعليمية المنفذة.
- ٣- وضع التصور المناسب لتطوير سياسة التعليم الجامعى المفتوح فى ضوء الطلب الاجتماعى والاتجاهات العالمية المعاصرة لهذا النوع من التعليم.

أهمية البحث والمستفيدون منه:

تتبع أهمية هذا البحث من أهمية التعليم الجامعى المفتوح كصيغة تعليمية تتجه إليها أقلام الباحثين ورجال التربية لمواكبة التعليم لبعض التحديات العلمية والتكنولوجية المعاصرة، وبعض التحديات المجتمعية باعتباره منظومة تعليمية تناسب الجميع وبخاصة الفئات المحرومة، ولحاول أن تلبى مطالبهم.

يقدم البحث تأصيلاً نظرياً يفيد المهتمين بالتعليم الجامعى التقليدى والمفتوح حول أهم محددات الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى المفتوح وكيفية قياسه والتنؤ به كأحد مداخل التخطيط لتطوير هذا النوع من التعليم، ويتعرض البحث لأهم الاتجاهات العالمية المعاصرة لتلبية الطلب الاجتماعى على التعليم المفتوح كواحد من صيغ التعليم غير النظامى فى مصر.

يفيد البحث القائمين على برامج التعليم الجامعى المفتوح فى مصر فى توجيه برامج هذا النوع من التعليم بالجامعات المصرية لتلبية الطلب الاجتماعى ومواكبة أحدث الاتجاهات العالمية المعاصرة للوصول بهذه المراكز إلى أفضل مستوى ممكن بما يتمشى مع الإمكانيات المتاحة.

ويقدم البحث الحالى تحليلاً لسياسة التعليم الجامعى المفتوح فى مصر ويقدم تصوراً مقترحاً لتطوير هذه السياسة فى ضوء التجارب العالمية المعاصرة وتوجهات الطلب الاجتماعى، والبحث بذلك يفيد المسؤولين عن تخطيط وتطوير التعليم الجامعى المفتوح فى المجلس الأعلى للجامعات والوزارات المهتمة بهذه القضية فى مصر والبلاد العربية.

منهج البحث:

استخدم البحث منهج البحث الوصفى لوصف وتحليل سياسة التعليم الجامعى المفتوح فى مصر، وعوامل الإقبال والإحجام للدراسة فى هذا النوع من التعليم، وأهم الاتجاهات العالمية المعاصرة والإفادة منها فى اقتراح ما يلزم للتطوير، كما يلجأ البحث

إلى استخدام الاستبيان في دراسة ميدانية للتعرف على أهم توجهات الطلاب الاجتماعي على التعليم المفتوح في مصر.

حدود البحث:

اقتصر البحث في الجانب الميداني على بعض مراكز التعليم الجامعي المفتوح في مصر، وهي مراكز جامعي: أسيوط والقاهرة للتعليم المفتوح.

مصطلحات البحث:

١- التعليم الجامعي المفتوح Open University

هو أحد صيغ التعليم الجامعي التي تتيح للطلاب فرصة مواصلة الدراسة دون التقيد بشروط الانتظام في الدراسة أو شروط أكاديمية أو زمانية أو مكانية أو عمرية.

٢- الطلب الاجتماعي على التعليم Social Demand

هو إجمالي عدد الطلاب المقيدين والمقبولين بالتعليم والذين يحاولون الحفاظ على قيدهم بالمؤسسة التعليمية حتى التخرج.

٣- السياسة التعليمية Educational Policy

هي مجموعة المبادئ والأهداف التعليمية والقرارات الصادرة لتنظيم العملية التعليمية والوسائل التي تساعد على تحقيق هذه الأهداف.

خطوات البحث:

للإجابة عن أسئلة البحث اتبع الباحث ما يلي:

- ١- البحث عن أهم الدراسات والأدبيات السابقة حول التعليم الجامعي المفتوح.
- ٢- تحديد مشكلة البحث وأسئلته والإطار العام للبحث.
- ٣- إعداد خلفية نظرية للبحث حول الطلب الاجتماعي والخاص للتعليم الجامعي المفتوح وسياسته التعليمية، وتناولت:
 - أهم التحديات التي تواجه التعليم الجامعي اليوم.
 - سياسة التعليم الجامعي المفتوح في مصر.

- الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي المفتوح: مفهومه ومحدداته.
- الطلب الخاص على التعليم الجامعي المفتوح: مفهومه وعوامله.
- ٤- إعداد دراسة ميدانية للإجابة عن السؤال الأول للبحث، تضمنت إعداد استبانة حول توجهات الطلب الاجتماعي للتعليم الجامعي المفتوح ثم تحليل استجابات الطلاب عينة البحث.
- ٥- الإجابة عن السؤال الثالث بوضع تصور مقترح لسياسة التعليم الجامعي المفتوح في ضوء توجهات الطلب الاجتماعي والاتجاهات العلمية المعاصرة لهذا النوع من التعليم.

ثانياً: الإطار النظرى

التعليم الجامعى المفتوح فى مصر

بين السياسة الواعدة وأزمة المطالب

مقدمة:

يتميز التعليم الجامعى فى مصر بالتنافس الشديد من أجل الحصول عليه، كما يتميز بقدرته الفائقة على التوسع استجابة للطلب المتزايد من أفراد ينتمون إلى أصول اجتماعية واقتصادية متباينة ويختلفون فى قدراتهم الأكاديمية وميولهم المهنية.

وكان من نتائج هذا التوسع أن أصبح فى مصر (١٢) جامعة حكومية تضم (٢٤٥) كلية ومعهد حتى عام ١٩٩٨ فى مقابل (٩٤) كلية ومعهد عام ١٩٧٣^(٣٢) وذلك بزيادة نسبية قدرها ١٦٠,٦%. ويقابل هذه الزيادة فى الكليات زيادة فى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى، حيث قبل بالجامعة ٢٧٠ ألف طالب وطالبة عام ١٩٩٨ مقابل ٥٨ ألف طالب وطالبة عام ١٩٧٣ بزيادة قدرها ٣٦٥,٥%. وما يشير إلى زيادة تحميل الجامعة بأعداد غفيرة من الطلاب، وتلك مسئولية خطيرة أولاها المجتمع للجامعة أن يعهد بهذه الأعداد الهائلة للجامعة لتقوم بدور التعليم والرعاية والإعداد للحياة العملية بكل تحدياتها ومطالبها.

ومع زيادة الطلب على الجامعة وزيادة أعداد المقبولين تزايدت ميزانية الجامعة وتزايد أيضاً الجدل حول كفاية الجامعة ونجاعها فى أداء الأمانة التى تحملتها؛ وهى مسئولية علمية ومجتمعية مزدوجة، واهتم البعض بتحديد أهم التحديات التى تواجه الجامعة اليوم لمحاولة إعادة صياغة الجامعة لمواجهة هذه التحديات.

ولعل أول تحد يواجه تطوير التعليم الجامعى هو زيادة التكلفة المالية والبشرية التى يتطلبها تشغيل الصناعة التعليمية بكفاءة داخلية عالية، ويذكر حامد عمار أن الدول العربية قد وصلت إلى ما يمكن اعتباره "السقف" فى الإنفاق الاستثمارى والجارى على التعليم، وهى لم تبلغ بعد حتى منتصف الطريق فى تحقيق التعليم

الإلزامى، أو في التوسع نتيجة للطلب الاجتماعي أو لاحتياجاتها المحلية من الموارد البشرية المدربة^(٣٣). ويأتى التحدى الثانى أمام التعليم الجامعى مسئولية إعداد الفنيين الذى يكاد يكون إعداداً وهمياً فى عصر المعرفة وتكنولوجيا المعلومات. ويتناول هذا القسم التأصيل النظرى للعلاقة بين سياسة التعليم الجامعى المفتوح، وقضية الطلب الاجتماعى.

١- أهم التحديات المعاصرة للتعليم الجامعى فى مصر:

حقق التعليم الجامعى فى مصر طفرة كبيرة على المستوى الكمى فى إعداد الكم الهائل من الخريجين، ولكن لا ينبغى أن نقصر دور التعليم الجامعى فى هذه المهمة المحدودة، وكأنما أصبحت هذه وظيفة خالدة لا تتغير، وكأننا نعيش فى مجتمع ثابت القوى ولا يتطور.

والحقيقة أنه يجب النظر للتعليم الجامعى من منظور مجتمعى وفردى فى آن واحد، أى كما ندرس إمكاناته فى تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة، يدرس أيضاً إمكاناته فى تلبية حاجات ومطالب الأفراد العلمية والتكنولوجية، كل هذا فى إطار الاعتراف بظروف وإمكانات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وثمة بعض التحديات المجتمعية التى تواجه التعليم الجامعى اليوم فى مصر فى القيام بهذه الرسالة، ومنها ما يلى:

أ - الطلاب المتزايد على التعليم الجامعى:

وهو ظاهرة تميز التعليم بوجه عام فى مصر والبلاد العربية، كما تميز أيضاً التعليم الجامعى، حيث يقدر عدد الأطفال الذين لم تتوفر لهم أماكن دراسية فى المرحلة الابتدائية عام ١٩٩٠ بحوالى ١٥ مليون طالب معظمهم من الأقطار العربية كثيفة السكان والأقطار الأقل نمواً، وفى المناطق الريفية والنائية، وفى قطاع المرأة^(٣٤). مما يشير إلى حجم ظاهرة الطلب الاجتماعى على التعليم بوجه عام فى البلدان النامية.

ولما كان الطلب الاجتماعى هو المكون الرئيسى فى حماية التعليم الجامعى كرسيد استراتيجى كما تنظر إليه استراتيجية التعليم فى مصر^(٣٥)، كان من الضرورى

أن تعمل الدولة جاهدة على حماية هذا الطلب والاستجابة له بسياسة التوسع في فرص القبول بالجامعات، ومن ثم تعد ظاهرة الطلب على التعليم الجامعى في حد ذاتها مطلباً استراتيجياً لتطوير التعليم الجامعى.

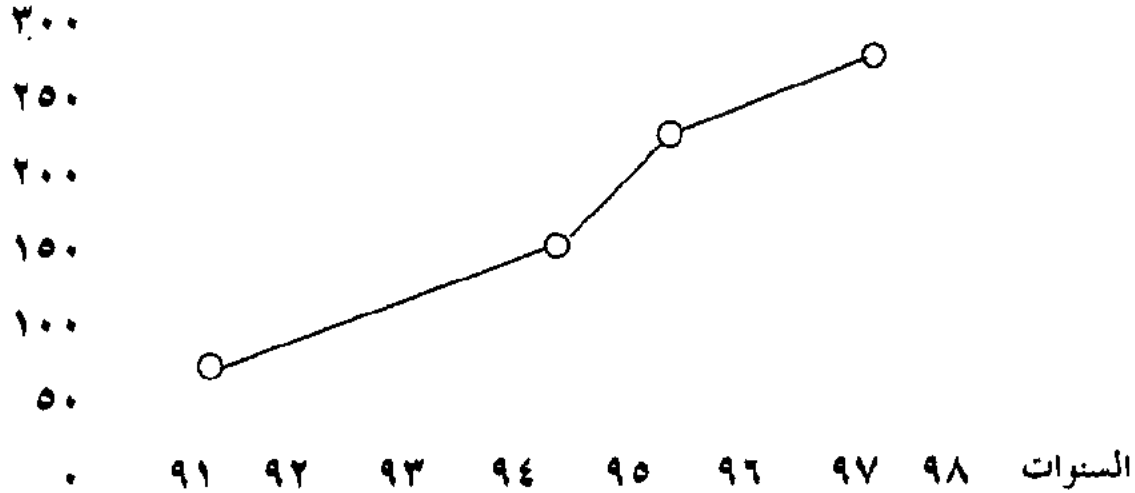
ومن ناحية أخرى فإن الطلب على التعليم من المنظور الاقتصادى يعد ضرورة لترويج سلعة التعليم الجامعى وتحسين قيمتها على الميزان الاقتصادى من خلال توازن العرض مع الطلب. وتتجه سياسة التعليم الجامعى في مصر نحو تلبية الطلب الاجتماعى بالتوسع في فرص القبول بالجامعات وفتح أبواب التعليم الجامعى للجماهير العربية حتى أصبح تعليمًا جماهيرياً بعد أن كان تعليمًا للصفوة^(٣٦)، وأصبح شكلاً حضارياً يجسد حرص الجماهير على نيل حقوقها في التعليم والعمل، وذلك أن زيادة الطلب على التعليم تفرض ضغوطاً على أوضاع التنمية وسوق العمل في المستقبل وهذا ما أكدته تقرير محيا زيتون (١٩٩٧) حول مستقبل التعليم في الوطن العربى في ظل استراتيجية إعادة الهيكلة الرأسمالية^(٣٧).

وكان التوسع يفوق الإمكانيات المتاحة أحياناً كثيرة حتى أصبحت جامعة اليوم جامعة الأعداد الكبيرة، ولكن ظلت أدوات التعليم كما هى مما شكل أعباء إدارية ومالية لا قبل للجامعات بها، وأصبحت حينئذ قضية الطلب الاجتماعى تمثل واحدة من التحديات التى تواجه التعليم الجامعى اليوم في مصر.

وتشير الإحصاءات إلى أن أعداد الطلاب المستجدين بالجامعات المصرية عام ١٩٩٧ بلغت حوالى أربعة أمثال أعداد الطلاب المستجدين عام ١٩٩١، أى خلال ستة أعوام تقريباً، حيث بلغ عدد الطلاب المستجدين بالجامعات المصرية ٦٩,٩٤٩ ألفاً عام ١٩٩١، كما بلغ ٢٧٤,٦٥٢ ألفاً عام ١٩٩٧، بل إن أعداد المستجدين عام ١٩٩٦/٩٥ قفزت إلى ٢٣٧,٨٧٣ فى مقابل ١٤٨,٣٧٨ فى العام السابق مباشرة^(٣٨).

ويمثل الشكل البياني نمو أعداد الطلاب المستجدين بالتعليم الجامعي المصري خلال الفترة ٩٠/٩١ - ٩٧/٩٨ السابق الإشارة إليها، ويوضح الشكل ببطء هذا النمو حتى عام ١٩٩٥ ثم اتجهه إلى التسارع في نمط تعززه السياسة التعليمية خاصة بعد أن أعلنت الدولة الفصل بين التعليم الجامعي والتوظيف.

أعداد الطلاب بالآلاف



شكل يبين نمو الالتحاق بالتعليم الجامعي في مصر في الفترة ٩١/٩٨ في ضوء إحصاءات وزارة التربية والتعليم

ومع التوسع في أعداد الطلاب المقبولين بالجامعة لم تحدث زيادة مماثلة في أعداد أعضاء هيئة التدريس، فقد بلغت نسبة أعداد الطلاب لعضو هيئة التدريس عام ٩٠/٩١ حوالي (١ : ٢٢,٤) ارتفعت إلى (١ : ٣٣,٩) عام ٩٨/٩٩^(٣٩)، وبرغم عدم توفر النسبة المعيارية التي تساعدنا في فهم هذه النسب، إلا أنها تشير إلى العجز في أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وهو ما يصعب إدراكه بسبب ما نلمسه من توفر لأعضاء هيئة التدريس في كثير من الكليات.

وتشير الإحصاءات حول التعليم العالي في الوطن العربي إلى تزايد معدلات الالتحاق بالتعليم العالي في الفترة (١٩٧٠ - ٢٠٠٠) إذ بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي بالوطن العربي عام ١٩٧٠ ٣,٣% من السكان في السنوات العمرية (١٨ - ٢٣) سنة، وقد تزايدت هذه النسبة لتصل إلى ١٩,١ عام ٢٠٠٠، كما تصل

في بعض البلدان العربية إلى ٣٥% من هذه الفئة العمرية، وهي نسبة عالية تضارع نظيراتها في الدول الصناعية، ويشير الجدول إلى نحو الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي.

جدول (١)

يبين نحو الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي ١٩٧٠-٢٠٠٠

السنة	السكان (١٨-٢٣)	الطلاب بالآلف	%
١٩٧٠	١٣٥٠٠	٤٤٥	٣,٣
١٩٨٠	١٩٢٠٠	١٣٢٠	٦,٩
١٩٩٠	٢٤٩٠٠	٢٩٥٠	١١,٩
٢٠٠٠	٣٢٤٠٠	٦٢٠٠	١٩,١

المصدر: حامد عمار، مرجع سابق، ص ٢١١.

وثمة بعض الأسباب يمكن أن نسوقها في تفسير ظاهرة زيادة الطلب على التعليم الجامعي منها^(٤٠):

- ١- زيادة عدد السكان بشكل مطرد أخذ شكل الانفجار المتفاقم.
- ٢- عدم التوسع في الفرص التعليمية الجامعية بنفس نسبة الزيادة السكانية حسب خطة مدروسة.
- ٣- زيادة إقبال المرأة على التعليم وعلى ممارسة الأعمال المهنية.
- ٤- زيادة مستوى المعيشة ومستوى الطموح الاجتماعي والعلمي لدى الأفراد.
- ٥- زيادة استهلاك المعرفة والحاجة إلى مزيد من المعلومات خاصة بعد دخول عصر المعلومات، ولاشك أن زيادة الطلب على التعليم الجامعي ترجع أيضاً إلى مكانة الجامعة الأكاديمية ومكانة طلابها الاجتماعية، والنظرة اللائقة التي تتمتع بها الجامعات كبيت للخبرة والمعرفة في المجتمع.

ويذكر حامد عمار أن التحدي في قضية الطلب على التعليم الجامعي يكمن في تحقيق التوازن بين الطلب الفردي والطلب الاجتماعي على مخرجات هذا التعليم، أو بين تطلعات الأسرة واحتياجات المجتمع للمتخرجين^(٤١)، ويعني ذلك التوفيق بين

دوافع الأفراد للالتحاق بالتعليم الجامعى واحتياجات المجتمع من القوى البشرية كما ونوعا.

ب- التقدم العلمى والتكنولوجى:

ترجع دراسات عديدة الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية إلى الفجوة المتزايدة فى مستوى التقدم العلمى والتكنولوجى، وتسارع هذا التقدم فى عصر يتميز بتراكم المعرفة وسرعة تغيرها وأشكالها عبر طريق سريع للمعلومات واستخدامها فى بقاع مختلفة من العالم فى آن واحد، الأمر الذى جعل العالم كله قرية معلوماتية صغيرة.

وتعد عملية ملاحقة الجامعة لهذا التقدم العلمى والتكنولوجى واحدة من أبرز وظائف الجامعة فى إعداد القوى البشرية إعدادا يقوم على التخصص المعرفى والمهنى، ويناسب المستوى اللائق للترخيص بمزاولة المهنة^(٤٦)، وأصبحت قدرة الجامعة وجودة الجهد التعليمى الذى تبذله تكمن فيما تزوده مخرجاتها من معلومات وخبرات ومهارات^(٤٧)، وتشير دراسة حول المعطيات المعاصرة للجامعة فى الدول النامية إلى أن من أبرز أهداف الجامعة دفع عجلة التقدم العلمى والتكنولوجى كى يأخذ مكانة القيادى، وذلك بإثراء المعرفة وتنميتها من خلال تنمية قدرات الطلاب على البحث والتحليل والتفسير والابتكار^(٤٨).

ولما كانت المعرفة تنتج وتتغير وتنتقل فى سرعة هائلة، كانت عملية ملاحقة تقدمها واحدة من التحديات التى تواجه التعليم الجامعى اليوم فى مصر والبلدان النامية، ويربط بعض الباحثين بين التقدم العلمى والتكنولوجى كظاهرة ثقافية وأكاديمية تمثل تحديا أمام التعليم الجامعى، وبين العولمة كظاهرة ثقافية واجتماعية واقتصادية تجتاح هذا العصر، وتؤثر فى أداء الجامعة لرسالتها، والحقيقة أنه يمكن النظر لكل منهما على أنه سبب ونتيجة للآخر فى نفس الوقت.

وفى علاقتها بالتعليم العالى بزت بعض مظاهر التقدم العلمى والتكنولوجى نوجزها فيما يلى^(٤٩):

- ١- سيادة العلم وظهور علوم جديدة.
- ٢- المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات مع تكنولوجيات جديدة في مجالات الذرة والفضاء وغيرها.
- ٣- ظهور مصادر جديدة للطاقة.
- ٤- الاستثمار في مجالات العلم والمعرفة.
- ٥- سرعة تبادل المنجزات العلمية والتكنولوجية.
- ٦- التوسع في استخدام الحاسب الآلى.

ولعل ملاحقة هذا التقدم العلمى التكنولوجى فى المؤسسات الجامعية تعد مهمة شاقة فى ضوء الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة فى جامعاتنا اليوم، ويمثل البحث العلمى وسيطاً خصباً ونشطاً فى مساعدة الجامعة فى هذه المهمة، حيث يفرض التقدم العلمى على الجامعة ضرورة إيجاد بحوث مشتركة بين الجامعات الإقليمية ونظيراتها فى دول العالم المتقدم وإعادة النظر فى علاقة الجامعة بغيرها من المؤسسات البحثية الدولية والمنظمات الدولية التى تقيم بحل مشكلات تطبيق تكنولوجيا العلم والإشراف على مراكز البحوث فى العالم وتطويرها. ومن أمثلة هذه التنظيمات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD)^(٤٦)، ولعل عصر الاتصالات الذى نعيشه اليوم يمثل قوة هائلة تدفع الحاجة فى بلادنا لملاحقة هذا التقدم العلمى والتكنولوجى والدخول فى عصر تكنولوجيا المعلومات والاهتمام بالمعرفة من المنظور الاستراتيجى.

وتلخص دراسة محمد عزب ١٩٩٩ أهم أسباب تعثر سياسة التعليم فى مصر فى مواكبة التقدم العلمى والتكنولوجى فيما يلى^(٤٧):

- ١- ضعف الإمكانيات المادية بسبب الحروب المتتالية والأزمات السياسية والاختناقات الاقتصادية والاجتماعية.
- ٢- عدم دخول توجهات سياسة التعليم المقترحة لملاحقة هذا التقدم إلى حيز التنفيذ بسبب التركيز على كم التعليم وليس الكيف فى المرحلة الماضية.
- ٣- زيادة قوى جذب التعليم المصرى إلى الورااء ممثلة فى التلاميذ والبطالة.

٤- شيوع الاستظهار والسلطوية وتقييد فرص الإبداع.

ولعل التعليم الجامعي يستطيع أن يعيد صياغة نظمه وإجراءاته لفتح القنوات الملائمة لاختراق هذه الأزمة العلمية والتكنولوجية التي تمثل نقطة انطلاق استراتيجية للمجتمع المصرى كله إلى عصر العلم والتكنولوجيا.

ج- نقص الإمكانيات المادية والبشرية:

تمثل تكلفة التعليم الجامعي أكبر معدل تكلفة في خدمات التعليم في مصر والعالم. وتشير الإحصاءات إلى تزايد الإنفاق على التعليم الجامعي والتعليم الحكومي بوجه عام. حيث بلغت نسبة ما خصص للتعليم في مصر من الميزانية العامة للدولة ١٣,٧% عام ١٩٩٥، ١٥,٦% عام ١٩٩٦. وقد بلغ نصيب التعليم الجامعي من ميزانية التعليم ٢٦,٣% عام ١٩٩٥، ٣٦,٦% عام ١٩٩٦^(٤٨)، ولاشك أن قراءة هذه الإحصاءات توحى بتزايد الاهتمام بتمويل التعليم الجامعي في مصر. ولكن عندما نأخذ في الاعتبار تغير معدل التضخم وارتفاع الأسعار والتغير في أعداد الطلاب يمكن ملاحظة زيادة متوسط التكلفة الحكومية للطلاب الجامعي.

ونخرج بنفس النتيجة عند تحليل ميزانية الجامعات في مصر خلال الفترة ٨٥-١٩٩٠. ولكن السبب هنا يختلف إذ تتميز هذه الفترة بانخفاض أعداد الطلاب، حيث إن أعداد الطلاب قد قلت بنسبة ٢٠,٥% خلال السنوات ٨٥-١٩٩٠ في الوقت الذي تمتع فيه التعليم الجامعي بسخاء في الإنفاق^(٤٩). ولهذا فإن الظاهرة واحدة وهي زيادة الإنفاق على الجامعة المصرية ولكن فعالية هذه الزيادة تختلف والأسباب أكثر اختلافاً.

ولعل السبب في تزايد الاعتمادات المالية للتعليم الجامعي في مصر يرجع إلى:

- ١- استمرار تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي وزيادة أعداد الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة والراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي.

- ٢- ارتفاع سعر الخدمة التعليمية الجامعية وبخاصة مع زيادة أعداد الطلاب في الأقسام العلمية.
- ٣- اتجاه السياسة التعليمية إلى التوسع في تلبية الطلب المتزايد على التعليم الجامعي والأخذ في الاعتبار التوسع في فرص التعليم الثانوى العام.
- ٤- الاتجاه نحو تحسين جودة التعليم الجامعي الذى يلقى بمزيد من المتطلبات المادية والبشرية على الجامعات.

وفى ضوء التفسير السابق تتضح أهمية بذل مزيد من الجهد والاعتمادات لتطوير التعليم الجامعي المصري، الأمر الذى يطرح قضية البحث عن بدائل جديدة لتمويل التعليم الجامعي فى مصر، وبالتالي جاءت الإمكانيات المالية واحدة من التحديات التى تواجه الجامعة المعاصرة.

وبالإضافة إلى الأزمة المالية وعجز التمويل، هناك تحديات نوعية تتعلق بمستوى أعضاء هيئة التدريس وانتقاء المعيدين والمدرسين المساعدين ونظام البعثات الداخلية والخارجية وغير ذلك من الأمور التى تتطلب المراجعة والتطوير.

د- العولمة والتعليم الجامعي:

يعرف البعض العولمة بأنها تكتل للقوى العظمى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على حساب الشعوب الفقيرة، وهى أحد أشكال الهيمنة على هذه الشعوب^(٥٠) بعد أن بدأت تأخذ استقلالها وتحرر من مظاهر التبعية للقوى العظمى، وهذا المفهوم ينظر إلى العولمة من زاوية الدول الفقيرة والصغرى، إلا أن تايلور Taylor يرى أن العولمة هى عملية صنع علاقات دولية تتخطى الحدود السياسية^(٥١).

وعلى ذلك فإنه يصعب أن نسطر للعولمة دون تحديد الفكر الذى يسطر، وباستعراض بعض الكتابات التى بزت فى فكر العولمة يتبين تعدد معانيها واختلاف

وجهات النظر بين مؤيد ومعارض، ففي حين يذكر بموضوعية أن العولمة عمليات موجهة تغطي العالم، يذكر أيضاً أنها دين وثنى جديد يعنى وحدانية آلية السوق^(٥٢)، وليست تبشير القرن الجديد المسئولة عن هذه الظاهرة، ولكنها ظاهرة قديمة بسطت تأثيراتها المعاصرة في العالم مع حدوث ما سمي بثورة المعلومات والاتصالات نتيجة تطور الحواسيب والأقمار الصناعية وظهور شبكات الإنترنت.

فالعولمة بذلك ظاهرة لها تجليات متعددة اقتصادية واجتماعية وثقافية على منظومة الحياة المجتمعية بأكملها، بما فيها التعليم الجامعي.

والعولمة من المنظور الاقتصادي اندماج وتكتل دول العالم في مجموعات متكاملة وممارسة حرية من نوع خاص لرأس المال والعمل، وظهور ما يسمى بالشركات متعددة الجنسيات والبنوك الدولية وزيادة نشاط المنظمات الاقتصادية العالمية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

ولاشك أن لشيوع هذا المفهوم الاقتصادي تأثيره على مؤسسات التعليم العالي في بلدان العالم، وقد يكون ذلك في صورة إعادة صياغة للمهارات والمعارف التي يهتم التعليم الجامعي بنقلها للطلاب لتناسب المنظور العالمي، كما قد يلمس هذا التأثير أيضاً الجانبي المنظومي لمؤسسات التعليم العالي، حيث يزداد الاهتمام بالتعليم الجامعي الخاص والاهتمام بزيادة المصروفات الدراسية للطلاب.. وفي أستراليا كان لاقتصاد العولمة تأثيره في التعليم الجامعي حيث كان سببا في تعديل بعض الخطط الدراسية فأدخلت بعض البرامج حول الإدارة حسب الطلب والعمل بالفريق واللامركزية، وإدارة الجودة الشاملة ضمن البرامج الدراسية بالجامعة^(٥٣).

وتظهر أبرز سمات العولمة الاقتصادية في النواحي التجارية، حيث نجد هدفاً معظم الشركات عند إنشائها هو الاستثمار والكسب المادي وتحقيق الرفاهية دون تقدير لما قد يترتب على ذلك من ممارسات فردية ومجتمعية، وكذلك يزداد النشاط الإعلاني في السوق في عصر العولمة، ويتجه نحو زيادة الاستهلاك، ولكن قد لا ينتج عنه تلبية

الاحتياجات القائمة لدى الأفراد بل يتجه نحو خلق احتياجات جديدة يمكن تسميتها باحتياجات العولمة، ثم يقدم المعلن السلعة التي تلبى هذه الحاجة الجديدة، والسؤال هنا إذا كنا نؤكد على كون التعليم سلعة استثمارية اليوم، فلما لا يروج النظام التعليمي لهذه السلعة؟ ولماذا لا يوجه المستهلك نحو استهلاك سلعة تعليمية معينة يعوزها التخطيط الاجتماعي والاقتصادي للسوق.

ويذكر رمزي زكي في تقديمه لكتاب فح العولمة أن استخدام الإعلان لترويج السلعة يجبر المستهلك على الشراء وإذا زاد الطلب تقوى المنافسة^(٥٤)، ولهذا لماذا تصنع المنافسة في التعليم الجامعي ونستخدم فكرة الترويج، ونكتب صفحة مضيئة في كتاب العولمة.

والحقيقة أن التعليم الجامعي يعتبر أحد الأوتار التي تتحرك في سيمفونية العولمة وأنغامها التي تصر الدول العظمى على عزفها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وتلقى التجليات الاقتصادية بظلالها على بقية ممارسات المجتمع العالمي، فنجد التجليات الاجتماعية والسياسية تحركها المصالح الاقتصادية المعولمة، وقد عبر عن ذلك بيير Bear بقوله: إن العولمة تحرر القومية الدولية متجهة نحو الفكر الإنساني الموحد^(٥٥)، ومن ثم نلمس عجز الدولة عن السيطرة على بعض القضايا السياسية والاجتماعية الإقليمية مثل: قضايا البيئة والمخدرات والإرهاب والتسليح والتصنيع، وبرزت السلطة العالمية أمام السلطة الإقليمية للدولة، فكان مثلاً البرلمان الأوروبي ومنظمة العفو الدولية، وبرز الاهتمام بصياغة تشريعات دولية في كثير من المجالات الدولية مثل الإرهاب والمخدرات وحقوق الإنسان والملكية الفكرية.

ولا ينزل التعليم الجامعي بعيداً عن بصمات العولمة السياسية، حيث نجد تجارب عديدة لجامعات تحاول إعادة صياغة برامجها بما يتلاءم مع متطلبات العولمة السياسية، ومثال ذلك ظهور الجامعة الأوروبية ومقرها بلجيكا^(٥٦)، هذا بخلاف أقسام التعليم

المفتوح التي تقبل الطلاب من كافة بلدان العالم في جامعات أوربية متعددة، كذلك فمن الاتجاهات التربوية المعاصرة استخدام التعليم في القضاء على العنصرية والتعصب، ولعل العولمة السياسية واحدة من الدوافع التي تكمن وراء هذا التوجه في نظم التعليم بوجه عام والتعليم الجامعي بوجه خاص.

ومن أثواب العولمة البراقة العولمة الثقافية التي يحار البعض فيقلبون الكلمات للإشارة عن نمط ثقافي جديد يصبغ ثقافة البلدان المختلفة من أدناها إلى أقصاها، وغالباً ما يكون هذا النمط هو ثقافة الأمة الأقوى: متمثلة في الثقافة الأدبية أو الثقافة الأمريكية، والعولمة ثقافة غير مكتوبة تبث قيمها الأقمار الصناعية والقنوات الفضائية، فتغير بها شكل الحياة وأساليبها في البلدان^(٥٧)، حيث يذكر أنه في الصين وخاصة في شنغهاي بدأت تختفي بذلة مار من الثقافة الصينية وهي بذلة زرقاء ذات ياقة عالية مغلقة، وحلت محلها البذلة الأوربية.

وتأثر التعليم أيضاً بهذا المد الثقافي، فكان انتشار المدارس الأجنبية، وزيادة الاتجاه نحو خصخصة التعليم، وزيادة طوابير هجرة العقول عبر السفارات الأجنبية للدول الصناعية، وبعبارة أخرى حلت ثقافة التدويل محل بعض أبعاد الثقافة القومية، وحلت ثقافة الصوت والصورة محل ثقافة الكتاب، وثقافة إثارة الغرائز والتسلية الوقتية محل ثقافة الرضا والاقتناع.

وهنا تزداد أهمية مواجهة الجامعة لهذا التحدي الثقافي الهائل كي تتولى دورها المنشود في حماية الثقافة القومية والهوية الثقافية وبناء مهارات الجدارة والقدرة على المنافسة في عصر السماوات المفتوحة.

وكل هذه التحديات تلقى بظلالها على التعليم الجامعي في مصر وكأنها تأخذ بيده لخلق منظومة تعليمية جديدة موازية وبديلة، منظومة تتيح فرص الاتصال المباشر بنظيراتها في العالم، منظومة تتيح فرصة التعليم والتعلم عبر الحدود الدولية وداخل الوطن، هي بالأحرى منظومة دولية كما سميت في دراسة سعيد طه محمود

(٢٠٠٠)^(٥٨)، والتي حدد معالمها في تحقيق التعاون الأكاديمي الدولي والحراك الدولي وتطوير البرامج والأنشطة التعليمية ذات الطابع الدولي.

ويعد التعليم الجامعي المفتوح الصيغة التعليمية الملائمة لمواجهة هذه التحديات، حيث يتيح فرصة للانفتاح الأكاديمي للطلاب حسب مستوياتهم وقدراتهم، كما يتيح فرصة تلبية الاحتياجات الفردية للطلاب بما يحقق ويشبع الطلب الاجتماعي العام.

٢- سياسة التعليم الجامعي المفتوح في مصر وأهم اختياراتها:

أمام التحديات سالفة الذكر - وغيرها - بدأت دول كثيرة في إعادة النظر في سياسة التعليم الجامعي لديها، للتأكد من امتلاك الآليات التي تواجه هذه التحديات، مع الثقة بأن تطوير التعليم الجامعي هو المدخل العصري لدخول القرن الجديد وتحقيق سبق والإنجاز المطلوب.

وما دام حديثنا ينصب على سياسة التعليم الجامعي المفتوح، فإنه يكون من المفيد التحقق من معنى السياسة التعليمية وحدودها وأهم خصائصها.

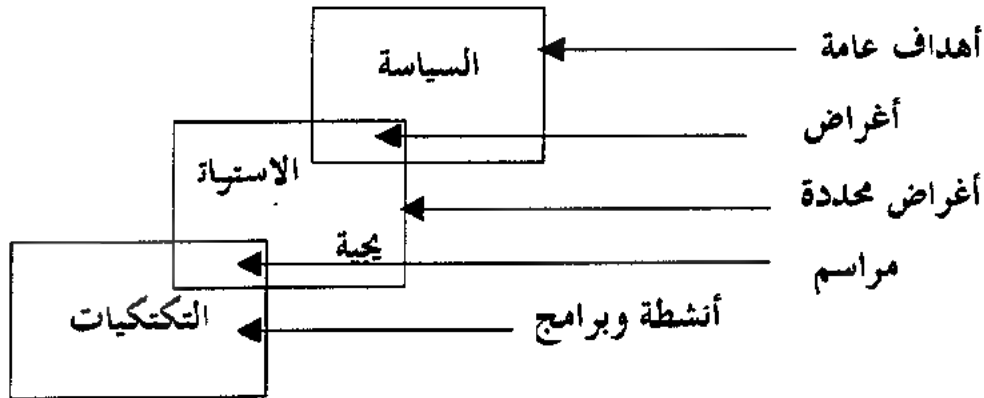
فالساسة هنا تصور واضح للأفعال التي ينبغي أن يحققها العمل التربوي وهي مجموعة المبادئ والأهداف الدالة على الجهات الرئيسة للعمل وعلى وسائل القيام به في الظروف والإمكانات المتوقعة.

والسياسة التعليمية جهد مجتمعي لترجمة أهداف المجتمع لتوجيه العمل التعليمي وهي تتميز ببعض الخصائص منها أنها ترجمة لأهداف المجتمع إلى أهداف تربوية، أي أنها توجيهية وليست تفصيلية، وهي ثابتة - لحد ما - لأنها مستقرة ويجب ألا تتأثر بتغير الأفراد والمسؤولين، وهي تتميز بالترابط والشمول والتكامل أي أنها تربط مكونات التعليم ببعضها البعض، وتربط أهداف التعليم بواقع المجتمع ومشكلاته.

وتنطلق سياسة التعليم في مصر من النظرة للإسلام كعقيدة ونظام وما ينطوى عليه من قيم إنسانية واتجاهات فكرية، كما تنطلق من الواقع الاجتماعي الذي

يعاصره التعليم والذي من أبرز تحدياته الفكر المعول بتجلياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية. وتنطلق من تصور مدروس للمستقبل وتحقيق الأهداف المنشودة، وكذا واقع منظومة التعلم وموقعها تجاه قضايا الفكر الإنساني المعاصر مثل العولمة والاقتصاد والمجتمع.

وتختلف السياسة التعليمية عن استراتيجية التعليم، حيث تشمل الاستراتيجية الدرجة الثانية في تسلسل تطبيق الأهداف التربوية بعد السياسة حيث تقوم بعملية ترجمة لأهداف السياسة التعليمية لخط سير محدد لبلوغ الأهداف المنشودة، ثم تأتي خطوة وضع التكتيكات أو العمليات الإجرائية التي تتم بوضع الأنشطة والبرامج المناسبة لخط السير الذي سبق تحديدها وذلك وفق أولويات معينة ترتبط بإمكانات الواقع المالية والنوعية، ويوضح الشكل العلاقة الجدلية بين السياسة والاستراتيجية والتكتيكات.



وتتميز السياسة التعليمية بخصائص الشمول والتوازن والمرونة، مثلها في ذلك مثل أية عملية لتخطيط التعليم، كما تتميز بالمشاركة الواسعة في بنائها بسين كافة أجهزة المجتمع التشريعية والسياسية والتنفيذية.

ورغم إن رسم السياسة التعليمية وتحديد مساراتها من بين سلطات الدولة، إلا أن اختيارات هذه السياسة أمر تتدخل فيه عناصر متعددة مثل الدولة والطبقة الاجتماعية والتوجهات السياسية السائدة ومدى انحياز الدولة، لصالح طبقات اجتماعية معينة^(٥٩).

والجامعات مؤسسات علمية لها أهدافها التي تميزها كمؤسسة تعليمية لها طابع خاص في المجتمع، وقدف كما هو مبين في قانون تنظيم الجامعات (٤٩) الصادر عام ١٩٧٢ إلى تحقيق ثلاث مجموعات من الأهداف هي: الأهداف المعرفية الأكاديمية والأهداف البحثية التجديدية والأهداف المجتمعية الخدمية، ولتحقيق هذه الأهداف توجهت سياسة التعليم الجامعي في مصر إلى الاختيارات التالية^(١٠):

١- التوسع في التعليم الجامعي، وقد جاء هذا الاتجاه معبراً عن حاجات فعلية للمجتمع في حقبة التحرر الوطني، كما إنه جاء استجابة للتغيرات العالمية. وكان التوسع مقترناً بالاتجاه نحو تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين المواطنين، وما يتطلبه من تلبية الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي.

وبدهى أن استيعاب المزيد من المتعلمين في التعليم الجامعي كانت له جوانبه الإيجابية؛ حيث بدأت أعداد الخريجين في التزايد حتى اقترب سوق العمل من التشبع خاصة مع تزايد الاتجاه نحو إحلال الآلة محل اليد العاملة، والاهتمام بالتقدم العلمي والتكنولوجي، فبدأ الطلب على خريجي التعليم الجامعي في التراجع، وكانت ظاهرة بطالة المتعلمين.

وكرر فعل لظاهرة بطالة المتعلمين، ظهر الاتجاه نحو ترشيد القبول في الجامعات ما أمكن، فكانت سياسة التعليم الجامعي تقاوم الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، وقد أكدت ذلك الخطة التعليمية ٨٨-١٩٩٢، ثم أكدته وثيقة سياسة التعليم في مصر عام ١٩٩٠، التي أشارت إلى:

أ - تناقص أعداد المقبولين في التعليم الجامعي في السنوات الخمس حتى ١٩٩٠، حيث بلغ عدد المقبولين بالجامعات المصرية عام ١٩٨٧ حوالي (٨٣) ألف مقابل (٦٧) * ألف عام ١٩٩٠ بانخفاض قدره ١٩,٣% خلال ثلاث سنوات فقط.

ب- تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي خلال الفترة ٨٨-١٩٩٢، وهي نفس فترة الخطة الخمسية المشار إليها، ويؤكد ذلك الجدول التالي^(١١):

جدول (٢)

حجم الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي في مصر

في الفترة ٨٣-١٩٩٣

السنة	البيان	الناجحون في الثانوية العامة	المقبولون بالجامعات	نسبة المقبولين %
١٩٨٣/٨٢		١٤٣٥٥٠	٩٣٤٠٩	٦٥,١
١٩٨٥/٨٤		١٥٦٧٩١	٨٦٤٤٠	٥٥,١
١٩٨٧/٨٦		١٨٧٥٨٩	٨٢٨٩٧	٤٤,٢
١٩٩٠/٨٩		١٣٣٩٣٥	٦٦٩٩٠	٥٠,٠
١٩٩٣/٩٢		١٦٥٨٧٤	١١٠٣٢٣	٦٦,٥

وترتب على سياسة مقاومة الرغبة في الالتحاق بالتعليم الجامعي أن لجأ أولياء الأمور إلى الدروس الخصوصية للحصول على أعلى الدرجات التي تقدم الطالب إلى أبواب الجامعة. وأصبح الطالب وذووه ينفقون عدة آلاف من الجنيهات مقابل زيادة نصف درجة في مجموع درجات الثانوية العامة قد يحققها الطالب آخر العلم ودون تردد.

٢- التوسع في القبول في التعليم الفني واعتباره مجرى تحويلي عن التعليم الثانوي العام ولخفض نسبة المقبولين في التعليم الثانوي العام لتصل إلى ٣٠% من الطلاب، ولاشك أنه كان لهذه السياسة مبرراتها، فقد برزت في وقت لم يكن للتعليم الجامعي دوره الملموس في تحسين أوضاع الفرد أو الدولة بسبب زيادة معدلات البطالة، وحتى مع التحاق الخريج بالعمل الحكومي، فلم يكن العائد مغرياً بدرجة ملموسة بالمقارنة بنظيره الذي يمكن أن يتقاضاه في دولة عربية أخرى.

٣- نصت وثيقة "مبارك والتعليم" الصادرة عام ١٩٩٥ "على توسيع فرص القبول في الجامعات، والفصل بين الشهادة العلمية والوظيفية، ويعني هذا التصريح بالعودة لاحترام رغبات ومطالب الأفراد للتعليم الجامعي، واعتبار التعليم سلعة استراتيجية لا يمكن التضيق عليها أو تقليصها، واعتباره مطلباً جماهيرياً يتصل

اتصالا مباشرا بالأمن القومي للدولة، ويوضح الجدول التالي ملامح سياسة التوسع في التعليم الجامعي^(٦٢).

جدول (٣)

تطور القبول بالجامعات المصرية في الفترة ٩٢-١٩٩٥

١٩٩٥/٩٤	٩٤/٩٣	٩٣/٩٢	٩٢/٩١	
١٤٨٣٧٨	١٣١٠٠٧	١١٠٣٢٣	٧٤٣١٠	المقبولين
١٩٩,٧	١٧٦,٣	١٤٨,٥	١٠٠,٠٠	الرقم القياسي

ويشير الجدول إلى تزايد أعداد المقبولين في التعليم الجامعي، حيث تضاعف عدد المقبولين خلال ثلاث سنوات تقريبا، وأصبحت بذلك الجامعة مؤسسة تعليمية جماهيرية قادرة على التكيف مع اختيارات السياسة التعليمية في الدولة.

٤- اتجهت سياسة التعليم الجامعي في مصر نحو مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي العالمي، وذلك بإتاحة فرص التعليم المستمر مدى الحياة من خلال مؤسسات التعليم الجامعي وذلك استجابة للمتغيرات العلمية والمعلوماتية التي صاحبت عصر العولمة الذي نعيشه اليوم، وذلك من خلال:

أ - التوسع في استخدام الحواسيب الإلكترونية، وزيادة المعامل المجهزة بأحدث الإمكانيات.

ب- تطوير البرامج الدراسية في ضوء المستويات العلمية والتكنولوجية العالمية.

ج- إدخال شبكات المعلومات داخل مؤسسات التعليم الجامعي حتى يتسنى الحصول السريع على المعلومات.

د - الأخذ بأساليب التعليم عن بعد والتعليم المفتوح وذلك حتى تنمى لدى الفرد القدرة على تعليم ذاته ويكون التعليم "خالق المعرفة وليس مجرد احتفظ بالمتاح منها"^(٦٣). وذلك لأن نوعيات العمل المتاحة لم تعد في أغلبها فرصا دائمة مدى الحياة، إذ تتطلب التجديد للمعلومات والمهارات باستمرار، مما يتطلب إتاحة الفرص لمواصلة التعليم وتقديم فرص التدريب

المستمر، والبحث مجدية في إنشاء مؤسسات التعليم الجامعي المفتوح وغيرها من الصيغ التي تهتم بتوفير التعليم للجميع.

وسوف يستعرض الباحث فيما يلي بعض اختيارات سياسة التعليم الجامعي المفتوح في مصر على المستويات الثلاثة: الأهداف والغايات، القرارات الخاصة ببعض البرامج، والبرامج المنفذة بالفعل وأهم سماتها.

١- التعليم الجامعي المفتوح: المفهوم - الأهداف:

تشير أدبيات التعليم المفتوح إلى أن مفهوم التعليم المفتوح من المفاهيم التي تحمل عدداً من المعاني، وقد عُرف التعليم المفتوح في بداية الأخذ به بأنه نوع من التعليم لا يكون فيه الطالب على اتصال مباشر مع المعلم، حيث يواصل الدراسة أثناء تواجده بالمنزل أو في أى مكان بعيداً عن مركز التعليم، وفي هذه الحالة تمر المادة العلمية بمراحل تجهيز وإعداد ثم بمرحلة نقل وتخزين حتى تصل إلى الطالب المستهلك للخدمة التعليمية^(٦٤).

وقد يكون المقصود من التعليم المفتوح التخفيف من شروط القيد والسن والمستوى الأكاديمي للمتعلمين عند التحاقهم بالمؤسسة التعليمية، كما يقتضى التعليم المفتوح التخفيف من كثير من القيود التي تميز التعليم التقليدي مثل: القيود الزمنية أو القيود المكانية أو القيود الفنية ممثلة في محتوى وطرائق التدريس التقليدي. ومن ثم فإن الهدف الذي وجد من أجله هذا النوع من التعليم هو التخفيف من نمطية التعليم النظامي وشكلته بغرض توفير الفرص التعليمية اللازمة لأولئك الذين لا يستطيعون الاستفادة من الفرص التعليمية النظامية لظروف شخصية أو اجتماعية أو اقتصادية أو تربوية^(٦٥).

والواقع أن كافة السمات التي وضعت لتمييز التعليم الجامعي المفتوح لم تحقق إزالة كافة القيود، بل ظلت بعض القيود أمام الطلاب، وكان من هذه القيود القيود المالية والعمر والمكان ووسائل التعليم ووسائل الاتصال، وعلى ذلك فإن سياسة التعليم الجامعي المفتوح في مصر يجب أن تتجه إلى^(٦٦):

- أ - توجيه الطلاب لاستنباط وتحقيق الأهداف التعليمية لمنظومة التعليم طوال فترة الاتصال بالبرنامج.
 - ب - إتاحة فرص المشاركة لجميع الطلاب دون اشتراك الحصول على درجة علمية ودون السعي للحصول على شهادة معينة باعتبارها الجائزة الوحيدة.
 - ج - توفير المرونة اللازمة لتلبية الحاجات الفردية للطلاب باستخدام الوسائل السمعية والبصرية.
 - د - اكتساب المهارات الضرورية في التعليم الجامعي المفتوح وهي:
 - مهارات النشاط الصناعي والمهني.
 - مهارات الحياة الاقتصادية والسياسية المعاصرة.
 - دراسات إضافية عالية التقنية في مجالات الإحصاء والاتصال والحاسبات والإدارة الهندسية باعتباره من العلوم المعاصرة في العصر الحالي.
- وعلى ذلك فإنه يمكن الاعتماد على التعليم الجامعي المفتوح كأداة فعالة في تحقيق الأهداف المتكاملة لعملية التربية والتي أشار إليها تقرير اللجنة الدولية للتربية في القرن (٢١) والذي أكد أن التربية يجب أن توجه أنشطتها لتحقيق أهداف أربعة هي: المعرفة، العمل، التكيف مع الآخرين، بناء الشخصية^(١٧).
- ومن أهم اختيارات سياسة التعليم الجامعي المفتوح في مصر^(١٨) ما يلي:
- أ - إتاحة فرص التعليم الجامعي للطلاب الذين لم يستطيعوا الانتظام في الجامعات التقليدية بسبب انخفاض درجتهم في تنسيق القبول بالجامعات.
 - ب - إتاحة فرص التعليم الجامعي للطلاب الذين حالت ظروفهم المادية والاجتماعية للالتحاق بالجامعة بعد حصولهم على الثانوية العامة.
 - ج - إتاحة فرص التعليم الجامعي أمام الطلاب الحاصلين على الدبلومات الفنية، فلا يكون باب التعليم قد أوصد أمامهم.
 - د - تخفيف الطلب المتزايد على التعليم بالجامعات الأجنبية ثم دخول الجامعة المصرية النظامية من الأبواب الخلفية.

هـ- يتحمل طلاب التعليم الجامعى المفتوح نفقات تعليمهم لتخفيف العبء عن ميزانية الدولة.

و - يشترط للقبول أن يكون المتقدم قد أتم الدراسة الثانوية وألا يقل السن عن ١٨ سنة.

وأخذت سياسة التعليم الجامعى المفتوح فى مصر بأسباب انفتاح التعليم، ولكن لا تزال هناك ضوابط مالية وعمرية وإدارية تعوق التقدم المنشود لطلاب التعليم الجامعى المفتوح.

٢- شروط القبول فى برامج التعليم الجامعى المفتوح فى الجامعات المصرية:

بدأ العمل فى برامج التعليم الجامعى المفتوح فى مصر فى شكل برامج تابعة للجامعات التى ترغب فى هذا النوع من التعليم، ولم تمض ثلاث سنوات من إصدار القرار حتى أخذ بهذه البرامج وبدأ العمل بها.

وفى عام ١٩٩٠ بدأ العمل ببرامج التعليم المفتوح فى مصر بقبول أفواج من الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة أو الدبلوم الفنى دون النظر إلى السن أو سنة التخرج، ولوحظ أن التعليم المفتوح أصبح بوابة خلفية لدخول الجامعة لذوى المجموع المنخفضة فى الثانوية العامة، ولهذا أصدر المجلس الأعلى للجامعات قراراً بضرورة مرور خمس سنوات على حصول الطالب على الثانوية العامة أو ما يعادلها^(٧٩).

وكما هو واضح فإن افتتاح برامج التعليم المفتوح متروك لإدارات الكليات والجامعة التى تضمها، ولهذا فإن تحديد شروط خاصة للالتحاق بهذه البرامج جاء بطريقة متفرقة مع كل شعبة، وفيما يلى موجز شروط القبول ببرامج التعليم المفتوح فى مصر^(٧٠).

أ - شروط عامة:

- ١ - الحصول على الثانوية العامة أو الأزهرية بشرط مرور خمس سنوات على الأقل من تاريخ الحصول عليها.
- ٢ - (أو) الحصول على مؤهل فوق المتوسط.
- ٣ - (أو) الحصول على مؤهل عال من إحدى الجامعات المعترف بها.

ب - شروط خاصة:

- بالنسبة للقبول ببرامج الدراسات القانونية بجامعة القاهرة لا يقبل الحاصلون على شهادات الثانوية الفنية.
- بالنسبة للقبول ببرامج الإعلام والترجمة بكلتي الإعلام والآداب يشترط اجتياز الاختبار الشخصي للمتقدمين.

وتشير الإحصاءات إلى أن برامج التعليم المفتوح قد ساهمت بقبول أعداد هائلة من الطلاب بلغت (١٨٥٠٠) طالب وطالبة بمراكز كليات التجارة عام ١٩٩٣، يقابلها ١٥٦٠ طالباً وطالبة بمراكز كلية الزراعة بجامعة القاهرة فقط في نفس العام، هذا بخلاف الطلاب بالفرق الدراسية الثانية والثالثة والرابعة بهذه المراكز.

ويشير أحمد إسماعيل حجى إلى أن برامج التعليم المفتوح استبعدت في شروط القبول ما يلي^(٧١):

- أ - الحصول على درجات علمية بعد الدرجة الجامعية الأولى.
- ب - قبول غير الحاصلين على الشهادة الثانوية بكل أنواعها.
- ج - أن تكون الجامعة المفتوحة مشروعاً أهلياً خاصاً، في حين أن برامج التعليم المفتوح حالياً ينظر إليها كمشروع خاص بكل كلية.

وتشير دراسة شروط القبول هنا إلى أن ثمة صعوبات لازالت تعوق الطلاب عن التقدم للدراسة والاستمرار فيها.

٣- أهداف برامج التعليم الجامعي المفتوح في مصر:

قدمت الصفحات السابقة بعض التحديات المعاصرة التي تواجه التعليم الجامعي في مصر، ومنها زيادة الطلب الاجتماعي والفردى، والعمولة، وأزمة التمويل، والانفجار المعرفى والتكنولوجى، ومع قناعة بلدان العالم والتوسع فى تطبيق تكافؤ الفرص التعليمية، كان الاتجاه العالمى نحو الاهتمام بالتربية المستمرة.

ويعد التعليم الجامعى المفتوح صيغة تعليمية ملائمة لتحقيق أهداف التربية المستمرة للجماهير، وخاصة لمن حرم من مواصلة التعليم، وتخفيف الضغط عن مؤسسات التعليم العالى. ويذكر فابل رايس Phil R. 1995 أن التعليم المفتوح يتحرر من قيود المؤهلات القبلية اللازمة للدارسين ويوفر فرصاً تعليمية مناسبة لسرعة التعليم، إلا أنه يحرم الدارسين من روح المنافسة والحوار التي توفرها المحاضرات الحية^(٧٢).

ويهدف التعليم الجامعى المفتوح إلى تحقيق^(٧٣):

أ - تحسين جودة التعليم الجامعى والخريجين عن طريق إدخال نظام التعلم الذاتى مع استخدام الوسائل والمعينات التعليمية المساعدة للتعلم.

ب- تلبية الطلب الاجتماعى والطلب الفردى للتعليم المفتوح عن طريق فتح مجالات مختلفة للتخصص للطلاب من خارج التعليم التقليدى، حيث يراعى أن تكون هذه التخصصات مطلوبة فى السوق المحلى ومرغوبة لدى الأفراد، مثل تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا استصلاح الأراضى، وتكنولوجيا تشييد الأراضى.

ج- إتاحة الفرصة لصيغة التعليم عن بعد التي تلائم عصر الانفجار العلمى والتكنولوجى، فلم يعد هدف التربية مجرد نقل المعلومات، بل أصبح إكساب مهارات التعليم والبحث عن المعرفة عن طريق التعليم المستمر هو الهدف المعاصر للتعليم.

د - إتاحة فرصة متميزة للتعليم الجامعى لمن فاتهم الدراسة النظامية بسبب الانخراط فى العمل أو الزواج بالنسبة للفتيات، أو لظروف العمل أو لظروف اقتصادية أو تربوية.

هـ - يحتاج البعض تغيير المهنة التي يعملون بها، والأمر يستلزم اكتساب مهارات ومعلومات جديدة، ويأتى التعليم الجامعى المفتوح ليقوم بهذا الدور طبقاً لمتطلبات الأفراد والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

و - إتاحة الفرصة لعدد كبير من الطلاب المعاقين، والذين تحول ظروف إعاقتهم مرصلة التعليم النظامى فى الجامعة، وهم فى حاجة لمواصله التعليم فى منازلهم لصعوبة التردد على حرم الجامعة.

ز - إمكان الإفادة من طاقات العاملين بالجامعة بالعمل فى قطاعات تعليمية إضافية دون تحميل الجامعة مزيداً من الأعباء المالية، ويترتب على ذلك توفير خدمة تعليمية أقل كلفة، وخاصة عندما يزيد تعداد الطلاب فى مراكز التعليم المفتوح.

ح - يسهم التعليم الجامعى المفتوح فى الارتقاء بثقافة العاملين وربات البيوت وغيرهم من الفئات المحرومة ثقافياً، وذلك لإمدادهم بثقافة العصر، والجديد فى مجالات المعرفة وتكنولوجيا المعلومات.

وفى ضوء العرض السابق لأهداف التعليم الجامعى المفتوح فى مصر نلاحظ أنها تقترب من كونها سمات بارزة لصيغة التعليم المفتوح كصيغة تعليمية حديثة.

وأضافت جامعة الإسكندرية - فى برنامج المال والأعمال بوحدة التعليم المفتوح التابعة لها - هدفاً إضافياً مؤداه^(٧٤):

- إتاحة الفرصة لقبول الدارسين غير المصريين للالتحاق بالبرنامج مع بقائهم فى أوطانهم لمتابعة أعمالهم.

وكذلك أضافت جامعة عين شمس هدفاً إضافياً مؤداه^(٧٥):

- تحقيق مبدأ ربط الجامعة بالمجتمع.

وفى ضوء الأهداف سابقة الذكر يتضح الآتى:

أ - عدم الدقة فى صياغة هذه الأهداف، وعدم الاعتماد على صياغة واحدة فلكل مركز قائمة من الأهداف. وقد تختلف هذه الأهداف لدى نفس المركز فى بعض تفسيراتها.

ب- ورد في أحد الأهداف "إتاحة فرصة متميزة للتعليم" وكلمة متميزة غير دقيقة في مراميها، كما إنه يصعب اليوم تحديد من لا تستوعبهم الدراسة النظامية بالتعليم الجامعى سوى ذوى الجامعات المنخفضة الذي يضطرون لدخول أقسام الانتساب فى بعض الكليات الجامعية النظرية.

ج- وبرغم البطالة المقنعة فى سوق العمل لخريجي كليات التجارة والزراعة اليوم إلا أن مراكز التعليم المفتوح تصر على هذين التخصصين، مما يتعارض مع مبادئ الجودة والكفاية المتوقع أن تحققها هذه المراكز.

د - إن الأخذ بصيغة التعليم المفتوح ضرورة تربوية للتكيف مع عصر العولمة الذى ذكر عنه البعض أنه عصر إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين الدول وذلك لتحقيق انسياب المعلومات وسهولة تداولها بين أرجاء المعمورة^(٧٦).

وغاية التعليم المفتوح توصيل المعارف والمهارات، ويجب أن يهدف إلى إكساب فضائل الأعمال وتعليم القيم الأخلاقية حتى لا يسير الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا بعيداً عن الاهتمام بالجوانب الأخلاقية والوجدانية، حيث يرى باترسون أن تعليم القيم الأخلاقية لا يجب أن يتم بشكل مباشر بل عن طريق غير مباشر، وتغدو قضية التعليم الجامعى المفتوح هى هى قضية التعليم التقليدى فى تطوير نفسه والوسائل التى يتخذها فى مجتمع سريع التغير حتى لا يفقد تأثيره ومكانته فى المجتمع.

٢- التعليم الجامعى المفتوح فى مصر وتحقيق أهداف التربية المستمرة:

أشارت الصفحات السابقة إلى بعض التحديات التى تواجه التعليم الجامعى فى مصر، ويمكن القول أن هذه التحديات تلقى بظلالها على كافة أنواع التعليم ونظمه فى مصر والبلدان النامية.

ويتصدر التعليم المستمر ساحة العصر ليصد عن التعليم النظامى معظم هذه التحديات، وليدفع بدوره عملية التنمية الشاملة، ويعيد الاهتمام برأس المال البشرى

في مجالات التنمية المختلفة، وتكاد تتوحد لغة أهل التربية -ولأول مرة تقريباً- حول ما يواجه الأنظمة التعليمية القائمة حالياً من أزمة تربوية، حيث تعجز عن مجازاة متطلبات العصر الحالى ومتطلبات المستقبل المنظور وغير المنظور. واهتمت البحوث والدراسات التربوية بالإجابة عن سؤال يمثل محور أزمة التربية: كيف نعد الإنسان لعالم متغير؟، وكان الاتفاق على أنه لا حل إلا بأن تأخذ المجتمعات بنظام التعليم المستمر، الذى يراعى إتاحة الفرص أمام الفرد للحصول على ما يطلبه من التعليم كلما طلب هذا التعليم^(٧٧).

ويعد التعليم المستمر قوة عملية يمكن أن تعيد تكيف الفرد والمجتمع مع متغيرات العصر فى أقصر وقت ممكن، وذلك بمساعدة الأفراد على اكتساب المهارات والأساليب اللازمة للتغير^(٧٨).

ويضم مفهوم التعليم المستمر مؤسسات تعليمية نظامية وأخرى غير نظامية تشمل كافة السكان فى كافة الأعمار، ولكن هذه المؤسسات تعمل بمعزل عن التنسيق المنشود بينها، وبعيداً عن فلسفة موحدة تربط بينها وتحدد استجابة لحاجات خاصة أو حاجات جماعة معينة، ولا زالت سياسة التعليم المستمر لا تمثل جزءاً من الهدف العام للتعليم والسياسة التعليمية فى الدولة، وإن كانت قد ضمنت فى بعض وثائق السياسة التعليمية فى مصر.

وقد كان للتحديات السابقة وبعض التغيرات العالمية المعاصرة أكبر الأثر على التعليم، ويأتى التعليم المستمر ليعمل كطوق النجاة لعبور هوة التخلف التى تواجهها البلدان النامية، وفيما يلي بعض هذه التغيرات^(٧٩):

- تطور وسائل الإنتاج وتعقد عناصره وسيطرة بعض الصناعات المعقدة وتركز القوة والسلطة فى يد الأكبر علماً ومعرفة وضرورة مجازاة التعليم المستمر فى إكساب مهارات جديدة.

- تراكم المعرفة وسرعة تغيرها وظهور أساليب جديدة لاستخدامها وانتقالها عبر طريق سريع للمعلومات فى القرية الكونية، وضرورة تواجد الإنسان كأحد طرفي

البث المعرفى المستمر، ويعد التعليم المستمر أحد الأدوات التى تمكن الفرد من التواجد على طريق المعرفة.

- يرتبط بالتغيرات الاقتصادية المعاصرة بعض التغيرات الثقافية والشخصية، وقد تكون هذه التغيرات الثقافية سبباً أو نتيجة لمزيد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى، فمثلاً ظاهرة العولمة اليوم تعد نتيجة للتغيرات الاقتصادية التى سادت فى العالم المتقدم فى السنوات الخمس الأخيرة من القرن السابق، وأصبحت أيضاً أداة لإحداث مزيد من التغيرات السياسية والثقافية والاقتصادية فى العالم النامى والمتقدم بعد ذلك، والطلب على التعليم المستمر تدفعه حاجة مستمرة لدى الأفراد لتغير أدوارهم الاجتماعية واكتساب مهارات ومعارف واتجاهات تناسب العصر الجديد.

- إن الاستمرار فى منظومة التعليم النظامى يعزز التفاوت بين فئات وطبقات الأفراد فى الوطن الواحد اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً على أساس مستوى المعرفة والتحصيل، هذا من الناحية الفردية، وعلى مستوى الدولة فإن مستوى إلمام الأفراد بالمعلومات يؤثر فى حجم الهيمنة الثقافية والاقتصادية والسياسية التى تمارسها بعض الدول الكبرى على الدول الصغرى والتدخل فى بعض شئونها.

وكان نتيجة لهذه التغيرات وغيرها أن برز الاهتمام بالتعليم المستمر كحركة تحليلية نقدية شملت كافة الأنشطة والممارسات التعليمية المقدمة للكبار، والتى أثرت فى نظم التعليم التقليدى بالتغير والتكيف مع متغيرات العصر.

إن وجود التعليم المستمر اليوم وفى ظل التحديات التى تواجه التعليم التقليدى (باعتباره مجموعة من الأهداف التى تتحقق بين جدران المدارس وبواسطة معلمين ومدرسين) فى ظل هذه التحديات تزداد أهمية الدور الذى يمكن أن يقوم به التعليم المستمر فى توفير الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة، وذلك عن طريق تهيئة الإطار الاجتماعى والثقافى الذى تتفاعل فى ظله السياسة الاقتصادية، والذى يتم فى إطاره تنفيذ سياسات الإغناء الاقتصادى^(٨٠).

ومن أهداف التعليم المستمر والتي يحاول التعليم الجامعى المفتوح فى مصر تحقيقها ما يلى:

١- إتاحة فرصة التعليم للجميع دون تحيز لجنس أو قبيلة أو لون أو غير ذلك، فالتعليم المفتوح فى مصر لا يشترط فى المتقدم سوى حد أدنى من المعلومات ليناسب التعليم الجامعى وبالتالي فهو متاح للجميع.

٢- يواجه التعليم المستمر نمطية التعليم التقليدى وفاران عليه من بيروقراطية وجود، فالتعليم المفتوح يتميز بتحرر الدارسين من نمطية الدراسة التقليدية، فهو متغير حسب ظروف الدارسين ويشجع تنوع الفرص الفردية، ويلتزم قدراتهم الأكاديمية وحاجاتهم المستهدفة، والتعليم المفتوح يقوم على رعاية رغبات الدارسين للبحث عن العلم والمعرفة فى الوقت الذى يناسبهم.

٣- يهدف التعليم المستمر الارتقاء النفسى والفكرى والمهارى للمتعلم فى صيغة متجددة مناسبة لكل حاجة أو مطلب إنسانى. والتعليم المفتوح يشارك فى هذا المجال فى إتاحة الفرص للمتعلمين لإشباع رغباتهم فى الدراسة الجامعية والتزود بقدر مناسب من المعرفة والخبرة.

٤- يهتم التعليم المفتوح بتنمية قدرات الدارسين للحصول على عمل أفضل أو القيام بمطالب مهنتهم الحالية بصورة أفضل أو تحسين دخلهم ووضعهم الاجتماعى أو رفع مستواهم المعرفى والثقافى، ولعل هذه التوجهات تعد الأساس الذى يقوم عليه التعليم المستمر كصيغة تعليمية تستهدف فى النهاية تحقيق تجاوب الأفراد وتفاعلهم مع الأحداث والأدوار المنوطة بهم.

وتكاد تقف عدة عوامل أمام تحقيق التعليم المفتوح لأهدافه منها حجم الموارد الاقتصادية المتاحة ومدى ولاء المجتمع لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والتقاليد، الثقافية السائدة فى الدولة ومدى اهتمام هذا النوع من التعليم بتلبية حاجات الأفراد والمجتمع^(٨١).

وفي ضوء العرض السابق يمكن التأكد من كون التعليم المفتوح أحد صيغ ونماذج التعليم المستمر، حيث تتوحد سمات هذه الصيغة التعليمية مع سمات التعليم المستمر وأهدافه ومبادئه.

٣- الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي المفتوح في مصر:

تفيد دراسة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي المفتوح في مصر في التخطيط للتوسع في هذا النوع من التعليم لتحقيق الأهداف التي أشارت إليها الصفحات السابقة، ذلك أن عملية التخطيط التعليمي عملية واعية تستخدم عدة مداخل أو آليات من بينها دراسة الطلب الاجتماعي على التعليم Social Demand.

ويقصد بالطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي المفتوح محاولة إشباع طلب الأفراد الحاصلين على الثانوية العامة ومضى عليهم فترة طويلة أكبر من خمس سنوات للالتحاق بالدراسة الجامعية في حدود إمكانياتهم. ومن هنا فإن تقدير هذا الطلب والتعرف على أهم توجهاته يعد خطوة أساسية في التخطيط للتوسع في هذا النوع من التعليم، وبالتالي تقدير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لبناء هذه الخطط ومتابعة نجاحها.

وتشير إحصاءات مراكز التعليم المفتوح في الجمهورية إلى تزايد أعداد الطلاب المقبولين في التخصصات المختلفة. ولعل التعرف على القوى المسئولة عن زيادة الطلب الاجتماعي أو الإحجام عن مراكز التعليم المفتوح من وجهة نظر الطلاب تسهم في التعرف على دوافع هذا الطلب أو الإحجام بما يبصر المسؤولين بما يمكن اتخاذه عند وضع استراتيجية مناسبة لإتاحة مزيد من الفرص التعليمية التي تراعى التوازن بين احتياجات الأفراد والمجتمع وإمكانيات مراكز التعليم المفتوح.

أ - مفهوم الطلب على التعليم الجامعي المفتوح ومحدداته:

يقصد بالطلب على الشراء (أو استخدام الشيء) مقدار ما يطلب من الشيء عند سعر معين وفي وقت معين.

وثمة علاقة بين الطلب وسعر السلعة مؤداها أنه كلما زاد ثمن السلعة كلما قلت الكمية المطلوبة منها والعكس. وتعتبر هذه العلاقة عما يسمى بقانون الطلب Law of Demand. وهي علاقة عكسية، ويختلف حجم التغير الحادث في كل منهما باختلاف السلعة ومدى وأهمية استخدامها بين المستهلكين، ويتأثر الطلب أيضاً بحجم المستهلكين ومكانتهم في المجتمع ودخولهم الحقيقية وأسعار السلع المنافسة وتفضيلاتهم النسبية على السلع الأخرى.

ويقصد بالطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي المفتوح ما يعبر عنه بأعداد الطلاب المقيدين في برامج التعليم الجامعي المفتوح في الدولة، وهو يتحدد بحجم التسهيلات والفرص التي تهيئها الدولة للالتحاق بهذا النوع من التعليم من ناحية، وحجم الأدوار التي تنتظر الخريجين في المستقبل. وفي ذلك يعبر العدوى (١٩٩٨) عن الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي بقوله أن عدد الطلاب المقيدين بالتعليم الجامعي ليس إلا نتاجاً لعدد من قرارات الاستثمار الخاص التي يأخذها بعض الأفراد الناجحين في الثانوية العامة، وأن هذه القرارات الاستثمارية الخاصة تشكل الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي^(٨٢).

ويؤكد محمد سيف الدين فهمي على أهمية الطلب الجماهيري في توجيه التعليم المفتوح بجانب عوامل أخرى منها التركيبية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ومطالب التنمية^(٨٣).

ومن أبرز محددات الطلب الاجتماعي على التعلم الجامعي المفتوح ما يلي:

- ١ - فرص التوظيف والعمل
- ٢ - معدل البطالة
- ٣ - الحصول على منح ومكافآت مالية
- ٤ - معدل الاستيعاب بالجامعة
- ٥ - الدراسة ذاتها
- ٦ - سعر الخدمة التعليمية

٧- إمكانية الوصول إلى مركز التعليم.

٨- حجم التيسيرات الدراسية المساعدة على الاستمرار في الدراسة.

ومن العسير إعطاء قاعدة عامة فيما يتعلق بكيفية أخذ هذه العوامل في الاعتبار^(٨٤)، فمن الصعب تقدير العلاقة بين كل عامل والطلب على التعليم المفتوح، وقد تفيد في ذلك الدراسة الميدانية التي سوف تقدم تحليلاً لأولويات هذه المحددات من وجهة نظر بعض طلاب التعليم الجامعي المفتوح في مصر، وفيما يلي نبذة عن الطلب الاجتماعي على التعليم المفتوح في بعض بلدان العالم، حيث تشير دراسة محروس إسماعيل (١٩٩١) إلى أن نسبة طلاب الجامعة المفتوحة في العالم تصل إلى ٢٩% من بين طلاب التعليم المفتوح^(٨٥).

ب- توجهات الطلب الاجتماعي على التعليم المفتوح في مصر وبعض بلدان العالم (تجارب وخبرات أجنبية):

بدأت في مصر برامج التعليم الجامعي المفتوح كمراكز ذات طابع خاص تابعة للجامعات منذ عام ١٩٩١، وقد بينت الإحصاءات تزايد أعداد المقبولين على هذا النوع من التعليم، وتشير الدراسات إلى بعض توجهات الطلب الاجتماعي وهي^(٨٦):

- ١- إقبال الطلاب الذين لم يستطيعوا الانتظام بالجامعات التقليدية بسبب انخفاض درجتهم في الثانوية العامة.

- ٢- إقبال الطلاب الذين حالت ظروفهم المادية والاجتماعية عن الالتحاق بالجامعة.

- ٣- إقبال الطلاب الحاصلين على الدبلومات الفنية.

- ٤- يقبل بعض الطلاب لاكتساب الجديد من المعرفة والمهارات اللازمة للمسئمة في مجالات التنمية المختلفة

وبرامج التعليم الجامعي ذاتها بما تقدمه من تسهيلات للطلاب هي ذاتها تعد حافزاً لمواصلة الدراسة عن طريقها، مما يؤكد قول كومبز أن التعليم ذاته يولد الطلب

عليه في المستقبل. حيث يكتسب الفرد مكانة ومهارات خاصة تجعله في مكانة جديدة افضل على السلم المهني والاجتماعي، وهذا في حد ذاته يمثل توجها اجتماعيا خاصا للتعليم المفتوح في مصر.

وفي الجامعة البريطانية تقبل الطبقات المتوسطة والشعبية على الالتحاق بالجامعة المفتوحة في بريطانيا، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع سعر التعليم الجامعي التقليدي في بريطانيا. كما أن الجامعة المفتوحة هناك تقل في سنواتها الدراسية عن الجامعة التقليدية.

وتشير دراسة توجهات الطلب الاجتماعي على الجامعة المفتوحة البريطانية إلى الإقبال المتزايد من الطلاب، وإلى أن هذا الإقبال يتحدد بعوامل منها^(٨٧):

- مدى استعداد المرأة لمواصلة الدراسة.
- مدى توفر فرص أخرى للدراسة.
- مدى توافر الفرص المناسبة لشغل أوقات الفراغ.

وطلاب التعليم المفتوح في بريطانيا يزاولون العمل أثناء الدراسة، ولا يشترط لقبولهم الحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية، كما يمنح الطلاب شهادة تعادل تلك التي تمنحها الجامعات التقليدية، وتقدم الجامعة البريطانية عدة أنواع من الفرص لمتابعة الدراسة هي^(٨٨):

- ١- برنامج البكالوريوس.
- ٢- برنامج الانتساب للحصول على مقررات تجديدية.
- ٣- برنامج الأعمال المفتوحة.
- ٤- برنامج التنمية المهنية للعاملين.
- ٥- برنامج الماجستير والدكتوراه للمتفرغين فقط.

وفي فرنسا بدأت تجربة التعليم الجامعي المفتوح في عام ١٩٣٩ بهدف تمكين الطلاب الصغار من الاستمرار في التعليم بعد الحرب العالمية الثانية، وقد وصل تعداد المسجلين في مركز التعليم المفتوح في فرنسا إلى ربع مليون دارس، يمثل الكبار ٨٥%

منهم. ويسمح لجميع الطلاب بالتسجيل بما فيهم المعوقين والمرضى والباعة المتجولين والتجار والمهاجرين، كما يسمح لطلاب التعليم التقليدي بالتقدم بغرض زيادة المعرفة وتدعيم قدراتهم. وأحيانا تعقد بعض الجهات الحكومية اتفاقية مع مراكز التعليم المفتوح لتابعة العاملين للدراسة دون الحاجة إلى التوقف عن العمل^(٨٩).

وعلى ذلك فالتعليم المفتوح في فرنسا يعد من أقدم مؤسسات التعليم المفتوح في العالم، وهو يستهدف التنمية الفكرية والمهنية للأفراد والمهنيين بدون عوائق.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية بدأت مئات الكليات التقليدية في التوسع بإدخال برامج التعليم المفتوح منذ السبعينيات، وذلك في صيغة تعليمية لا تستهدف منح درجات بل تستهدف الحصول على مزيد من العلم والمعرفة.

ومن أبرز توجهات الطلب الاجتماعي في التعليم المفتوح في الولايات المتحدة ما يلي^(٩٠):

- ١- تقبل الفئات العمرية المختلفة على التعليم المفتوح، وتشير الدراسات إلى زيادة إقبال كبار السن بسبب زيادة متوسط عمر الفرد الأمريكي.
- ٢- تقبل نسبة كبيرة من الطلاب ممن يزاولون أعمالاً أثناء الدراسة على التعليم المفتوح.
- ٣- تمثل برامج التعليم المفتوح في الولايات المتحدة فرصة لتغيير عمل الفرد باكتساب مهارات وتخصص جديد أو التعمق في نفس التخصص.
- ٤- تتيح مراكز التعليم المفتوح الفرصة لاشتراك المرأة للتعليم المفتوح لتنافس الرجال.

وفي زامبيا أنشئ التعليم الجامعي المفتوح عام ١٩٦٧ لامتصاص طلب على التعليم العالي، ولتوفير احتياجات الدولة من الكوادر البشرية المتعلمة. ومن توجهات الطلب الاجتماعية على التعليم المفتوح في زامبيا^(٩١):

- ١- الإعداد والتأهيل العالي على الأعمال المهنية المتخصصة.
- ٢- إتاحة الفرص لمواصلة الدراسة للكبار الذين لم يتمكنوا من مواصلة التعليم العالي.
- ٣- تأهيل معلمى التعليم الابتدائي والإعدادي.

ويسمح لطلاب التعليم المفتوح الانتقال من وإلى التعليم التقليدي حسب المستوى المالى للطلاب، كما يتاح لهم حضور بعض اللقاءات مع أساتذة المقررات الدراسية الذين يكتبون المقرر ويتركونه للطلاب.

ويمكن تصنيف أهم توجهات الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى المفتوح في مصر والعالم إلى جانبين بارزين هما:

أ - التعليم الجامعى المفتوح لتحقيق أغراض تعليمية تثقيفية:

يلقى الغرض التعليمى والتثقيفى الدعم السياسى والاجتماعى للطلب الاجتماعى للتعليم الجامعى المفتوح فى العالم المتقدم والنامى، حيث تشير الإحصاءات إلى أن أكثر من ٤٠% من طلبة الجامعة فى روسيا يدرسون فى مراكز التعليم المفتوح، وأن الحافز الأساسى لديهم هو التعلم والحصول على شهادة دراسية قد تساعدهم على تخطى حاجز البطالة فى المجتمع الروسى. ويرجع إقبال الطلاب على هذه المراكز إلى كونها تتيح الدراسة فى أماكن بعيدة وأزمنة مختلفة حسب ظروف وإمكانات المتعلم^(٩٢).

وتضم برامج بعض الجامعات اليابانية برامج تبث فى شبكات الكمبيوتر والإذاعة، خاصة برامج تمهين المعلمين التى تساعدهم على التعرف على الجديد فى المدهج والتنظيمات المدرسية بجانب برامج أخرى لطلاب ما قبل الجامعة^(٩٣).

وفى باكستان تقدم جامعة إقبال المفتوحة العديد من البرامج التى تلقى رواجاً كبيراً خاصة فى المناطق الريفية، وهى تستخدم فى تحقيق أهدافها الإذاعة والتليفزيون لإمكان توصيل الخدمة التعليمية والتثقيفية فى مختلف التخصصات، بما يساعد الشباب على إيجاد فرصة العمل المناسبة^(٩٤).

وفى أستراليا تستخدم الجامعات الأقسام المفتوحة لتلبية الطلب على تحصيل العلم والثقافة ممن حرموا من التعليم الجامعى النظامى خاصة لأولئك الذين تحول المسافات أو الطبيعة الجغرافية عن تحقيق هذا الغرض لهم ويتركز الطلب هناك على برامج تدريب المعلمين والإعداد المهني^(٩٥).

وفي تايلاند تقدم الجامعة المفتوحة البرامج التعليمية للطلاب الذين يشهدونها وهم في منازلهم عن طريق التقنيات التربوية المختلفة مثل الراديو والتليفزيون والكمبيوتر والتسجيلات الصوتية، كما يحضر بعض الطلاب إلى الجامعة للرد على استفساراتهم من قبل بعض المرشدين المتواجدين في مراكز خاصة تابعة للجامعة^(٩٦).

وهنا نلاحظ اهتمام كثير من دول العالم بتلبية الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي المفتوح، وتختلف أساليب التعليم في الجامعات بين التعلم من بعد، والتعليم بالمراسلة واستخدام التقنيات الحديثة مثل الشبكات والراديو والتليفزيون.

ولعل تحليل تجارب بلدان العالم في التعليم الجامعي المفتوح يبين أن صيغة تعليمية آخذة في النمو تعكس في مجملها الفروق الثقافية والتكنولوجية بين البلدان. ولا يخفى أثر التقدم العلمي والتكنولوجي ومستوى المعلوماتية لدى الأفراد وما يلقيه هذا الأثر من متطلبات تعليمية وثقافية لدى الأفراد.

وفي الجامعة البريطانية المفتوحة تتراوح أعمار الطلاب بين ٢٠-٩٠ سنة، وتبلغ نسبة النساء ٥٠% من جملة طلاب الجامعة المفتوحة، كما إن ثلاثة أرباع الطلاب يعملون أثناء الدراسة، فهم ينحدرون غالبا من أسر أصحاب الياقات الزرقاء من الطبقة العمالية^(٩٧).

وفي الولايات المتحدة الأمريكية تشير الدراسات إلى زيادة نسبة كبار السن في الجامعة المفتوحة نظرا لزيادة متوسط عمر الأفراد والتنافس الكبير بين الأفراد على مواصلة الدراسة والتعلم لتولي مناصب أفضل^(٩٨). ويتلقى برنامج معهد تبليتر الأمريكي منذ عام ١٩٩٣ الرغبات والمتطلبات التعليمية العاملين للعاملين في مجالات الصناعة والحكومة والتعليم العالي، ويفيد المعهد من هذه الاستقصاءات في رسم خطط برامج هذا المعهد المفتوح، وفي عام ١٩٩٧ أكد لاپ Lapp على أهمية اعتماد تصميم برامج التعليم المفتوح داخل الحرم الجامعي على الحاجات المطلوبة لسدى الطلاب ومدى ملاءمتها على مستوى مقبول من التكنولوجيا والحاجات الحقيقية للأفراد والمجتمع^(٩٩).

وفي ضوء هذا العرض تبين أن برامج التعليم الجامعي المفتوح تحاول أن تلبي الطلب على التعليم للحصول على شهادة رسمية أو معلومات ومهارات للتمهين وصقل الخبرات في عمل معين، وذلك بما يناسب ظروف الطلاب الاجتماعية والمهنية وتستخدم في سبيل ذلك أحدث التقنيات التكنولوجية.

ب- التعليم الجامعي المفتوح لتحقيق أغراض فنية تكنولوجية:

ازداد الطلب على التعليم الجامعي المفتوح في العالم مع تزايد سرعة التقدم التكنولوجي، وأصبح الفرد يسعى للتعليم المفتوح حتى نستطيع التعامل مع ما يستجد من تكنولوجيا عن بصره، ويعد التعليم الجامعي المفتوح صيغة تعليمية مناسبة لإعادة تدريب الأفراد والعاملين لدراسة هندسة أنظمة المعلومات مثل تلك التي نظمتها جامعة سيراكوز لشركة (I.B.M.) في الفيزياء والهندسة والكمبيوتر والتي تعتمد على شبكات الانترنت. ويتقدم لهذه الدورات كبار السن المعوقين ممن تؤهلهم للعمل في فرص عمل جيدة، كذلك يجتذب التعليم العالي المفتوح كثير من الراغبين لدراسة برامج تكنولوجيا المعلومات لدعم الأنشطة الحياتية الجديدة وخاصة في مجالات الهندسة وعلوم الحاسب^(١٠٠).

^١ وفي ولاية كلورادوا الأمريكية توجه الطلب نحو دراسة البرامج التكنولوجية فكانت الجامعة التكنولوجية المفتوحة التي قدمت إحدى عشر مجالا تكنولوجيا عن طريق أشرطة الفيديو والتلفزيون والفاكس^(١٠١).

وعلى ذلك فإن الطلب على التعليم المفتوح في دول العالم المتقدم يتوجه نحو تلبية احتياجات فنية تكنولوجية يتم تلبيتها بطريقة أكثر ميلا نحو الجماهيرية خاصة بعد شيوع الأساليب التكنولوجية الحديثة في توفير فرص التعليم المفتوح. وتشير مؤشرات الطلب إلى أن التعليم العالي في معظم بلدان العالم سيصبح في المستقبل نظاما للتعليم المفتوح يقبل عليه جميع الأفراد للدراسة في أي مجال معرفي أو تقني نتيجة التقدم العلمي السريع الذي يتطلب تكيف المعرفة مع المهن.

ويمكن للتعليم الجامعي المفتوح في مصر أن يسهم في تلبية الطلب المتزايد على الدراسة في المجالات التكنولوجية وذلك من خلال إعادة النظر في تخطيط برامجه بل أن تتضمن برامج فنية تكنولوجية حديثة مثل برامج الحاسب الآلي والبرامج الهندسية. وقد دعت دراسة محسن خضر (١٩٩٩) إلى إنشاء جامعة عربية مفتوحة تعتمد على القمر الصناعي العربي، وذكرت أنه يمكن تحقيق الكثير من الميزات مثل توحيد المناهج الدراسية وتبادل الخبرات التعليمية والتدريب المهني بين البلدان العربية، إلا أن الصعوبة السياسية هي الوحيدة التي يمكن أن تواجه هذا المشروع بجانب الصعوبات المالية^(١٠٢).

وحول مستقبل الطلب على التعليم الجامعي المفتوح في الألفية الجديدة يذكر بيتر سكوت Peter Scott 2000 أن شبكة الانترنت سوف تغير وجه التعليم العالي والتعليم المفتوح بوجه خاص، وسيكون الاتجاه نحو البحث عن صيغة دولية للتعليم المفتوح وتعتمد على لغة وسياسة تعليمية موحدة إلى حد ما ليس من الضروري أن تكون أمريكية^(١٠٣).

وتستخدم الجامعة البريطانية التعليم المفتوح في التعليم الطبي وذلك بتقديم برامج تدعم التعاون بين الطلاب ومقدمي البرامج وتعتمد هذا البرامج على الحوار المتبادل بينهم حول القضايا الطبية والتكنولوجية^(١٠٤). وبالتالي يأتي التعليم المفتوح كقناة علمية متجددة تقدم الخبرة والمشورة للخبراء والطلاب في المجالات الطبية التي هي في حاجة متزايدة للجديد من العلم والمعرفة المتخصصة.

وفي الدمارك يقبل غالبية الطلاب ممن لديهم خلفية مهنية في التعليم والتدريب وتخطيط البرامج على برامج التعليم المفتوح، وخاصة برامج معلمي التربية الصحية ومعلمي الخدمة الاجتماعية، ومعظم هؤلاء الطلاب من الإناث الذين لا يبحثون عن معارف أكاديمية تقليدية بل يبحثون عن فرص لصقل مهاراتهم وقدراتهم الفنية والتكنولوجية بما يفيدهم في عملهم من ناحية وفي حياتهم اليومية من ناحية أخرى^(١٠٥).

وهنا يتضح أن برامج التعليم المفتوح في العالم اهتمت بتحقيق أغراض فنية
تكنولوجية في مجالات الحاسب الآلى والطب والهندسة مع استخدام أحدث التقنيات
التكنولوجية المفيدة، ويتضح هنا البعد الثانى في توجه الطلب الاجتماعى على التعليم
المفتوح فى العالم.

وهذا بالطبع لا ينفى إمكانية وجود توجهات أخرى ترفيهية أو إنسانية للطلب على
التعليم المفتوح فى مصر والعالم.

٤- الطلب الخاص على التعليم الجامعى المفتوح فى مصر:

أ- المفهوم:

قدما أن الطلب هو: ما يطلبه الفرد من السلعة بسعر معين وفى زمن معين.
وسعر السلعة هو ما يتحمله المشتري من تكلفة. وبالنسبة لخدمة التعليم الجامعى فإن
الطالب يتحمل تكلفة أو سعر الخدمة، هذه التكلفة قد تكون مباشرة يدفعها فى صورة
رسوم ونفقات دراسية يتحملها، وقد تكون غير مباشرة فى صورة خسارة مادية
يتحملها نظير استهلاك الخدمة التعليمية وذهابه للجامعة بدلا من ممارسة عمل ما
وتقاضى أجر معين، أى أن مجرد الرغبة لدخول الجامعة لا يعز عن طلب، فقد يرغب
ولكن لا يقدر أن يتحمل التضحية المالية أو غير ذلك، وقد يتحمل هذه التضحية
تحت تأثير العوائد المادية والأدبية المنتظرة بعد التخرج.

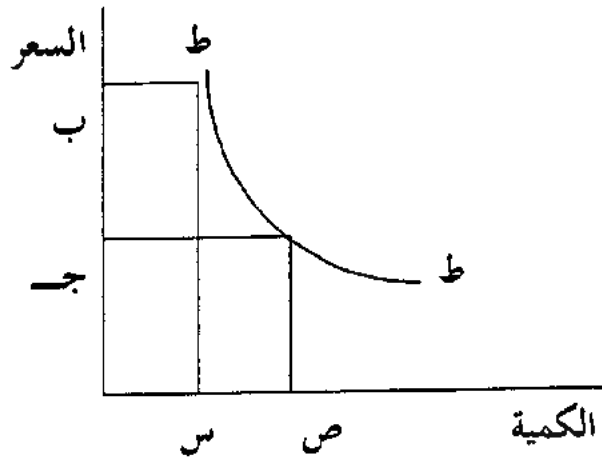
وفى ضوء هذا التحليل يتضح أن ثمة عدم انطباق بين الطلب الاجتماعى للتعليم
باعتباره قرارات استثمارية يصدرها الأفراد بمواصلة التعليم، وبين الطلب الفردى
على التعليم باعتباره رغبة الأفراد الذين يملكون الأهلية فى مواصلة التعليم^(١٠٦).
والأهلية هنا قد تكون شهادة دراسية أو وقتا معيناً للدراسة تناسب أسر
الطلاب، وعموماً فإن دراسة قضية الطلب الخاص للتعليم الجامعى المفتوح ترتبط بحجم
الاقتناع بهذا النوع من التعليم والتسجيل فيه لما يقدمه من تسهيلات أو ميزات.

ب - العوامل المؤثرة في الطلب الخاص على التعليم الجامعي المفتوح:

أكدت الصفحات السابقة أن التعليم الجامعي المفتوح فرصة لمواصلة التعليم المستمر لأغراض أكاديمية أو مهنية أو اجتماعية أو إنسانية. وعلى هذا فإن طلب الفرد لمواصلة الدراسة في برامج التعليم المفتوح قد يرتبط بجوانب استثمارية أو جوانب استهلاكية. فيكون استثمارا عندما يلتحق ببعض البرامج التحويلية إلى مهنة جديدة أو يلتحق ببرنامج في مهنته للترقي أو لإيجاد فرصة عمل أفضل ... إلى غير ذلك، ويكون استهلاكا عندما يلحق بهذا البرنامج لاستثمار وقت الفراغ أو للوجاهة الاجتماعية إلى غير ذلك، وفي كلتا الحالتين يتحمل الدارس سعر الخدمة التعليمية. وهناك بعض العوامل التي قد تؤثر في الطلب الخاص على التعليم الجامعي المفتوح، منها:

١ - سعر الخدمة التعليمية Price:

العلاقة قوية بين سعر الشيء والطلب عليه وتسمى هذه العلاقة قانون الطلب، ويعبر الشكل التالي عن العلاقة بين المتغيرين: وهي علاقة يمثلها منحنى هابط لإحدى السلع ولبعض السلع لا يمثل السعر المؤثر الوحيد في الطلب على منحنى الطلب على السلعة في حالة وجود سلع أخرى منافسة لها سعر أقل وتلبي نفس الطلب



وبالنسبة للتعليم الجامعي المفتوح، يتأثر الطلب الفردي بسعر الخدمة التعليمية، ولا توجد فرصا تعليمية منافسة للتعليم الجامعي وتلبي نفس الطلب. ويمكن القول إن

سعر التعليم المفتوح الذى تحدده الجامعة يمثل أحد العوامل المؤثرة فى اختيار الفرد للالتحاق بالبرنامج.

وسعر برنامج التعليم المفتوح هو التغطية المالية التى يتحملها المتقدم فى صورة رسوم دراسية، ويضاف إلى ذلك تكلفة الكتب والأدوات والملابس والانتقالات من وإلى المراكز، ويضيف البعض النفقات الشخصية للدارس، وهناك جزء من التكلفة يسمى بالتكلفة غير المباشرة، وهى تتضمن الدخول المكتسبة التى ضاعت على المتقدم بسبب الانقطاع فى الدراسة بمركز التعليم المفتوح وعدم الانخراط فى العمل والحصول على أجر ما.

ويؤكد ذلك تشارلز ت. هورنجرين وآخرون Charles T. Horngren & Others حيث يقسم التكلفة التعليمية إلى نوعين: تكلفة مباشرة وهى ما يرتبط بهدف التكلفة وينفق بطريقة مالية مباشرة، وتكلفة غير مباشرة وهى ما يرتبط بهدف التكلفة ولا ينفق بطريقة مالية مباشرة^(١٠٧).

ويذكر وودهل Woodhall أن التكلفة التعليمية تتضمن قيمة وقت المعلمين والمواد التعليمية وقيمة استهلاك المبنى والتجهيزات المدرسية وقيمة وقت الدراسة^(١٠٨). كما يذكر جوهر أن تكلفة التعليم هى جملة النفقات التى يتحملها المجتمع فى سبيل الحصول على مخرجات التعليم^(١٠٩) ويؤكد هالاك Hallak على ما يسمى بتكلفة الفرص الضائعة^(١١٠).

وفى ضوء سعر فرصة التعليم الجامعى المفتوح يتحدد قرار الطلاب للالتحاق من عدمه وذلك حسب الظروف المالية والعائلية للمتقدم، وقد أوضحت دراسة محمد محروس إسماعيل (١٩٩١) أن تكاليف التعليم المفتوح تختلف عن تكاليف التعليم الجامعى التقليدى فيما يلى^(١١١):

- اختلاف هيكل تكاليف التعليم المفتوح عن مثيله بالتعليم التقليدى.
- ارتفاع التكاليف الثابتة (إنتاج المواد التعليمية) وانخفاض التكاليف المتغيرة (الخاصة بالطلاب) فى التعليم المفتوح بالمقارنة بالتعليم التقليدى.

- ارتفاع الاستثمارات الرأسمالية في التعليم المفتوح.
- زيادة أعداد الطلاب في برامج التعليم المفتوح حتى يكون متوسط تكلفة الطلاب أقل ما يمكن.

وتستخدم في حساب تكاليف التعليم الجامعي المفتوح المعادلة التالية^(١١٢):

$$T = F + La + Db + Cy + Sx$$

حيث: T = إجمالي التكاليف المتجددة (تسيير العمل)

F = التكاليف الثابتة (إنتاج المواد التعليمية وهي تتوقف على نوع الوسيلة المستخدمة: نص مكتوب - شريط كاسيت - شريط فيديو - ديسكات - برامج سمعية أو مرئية).

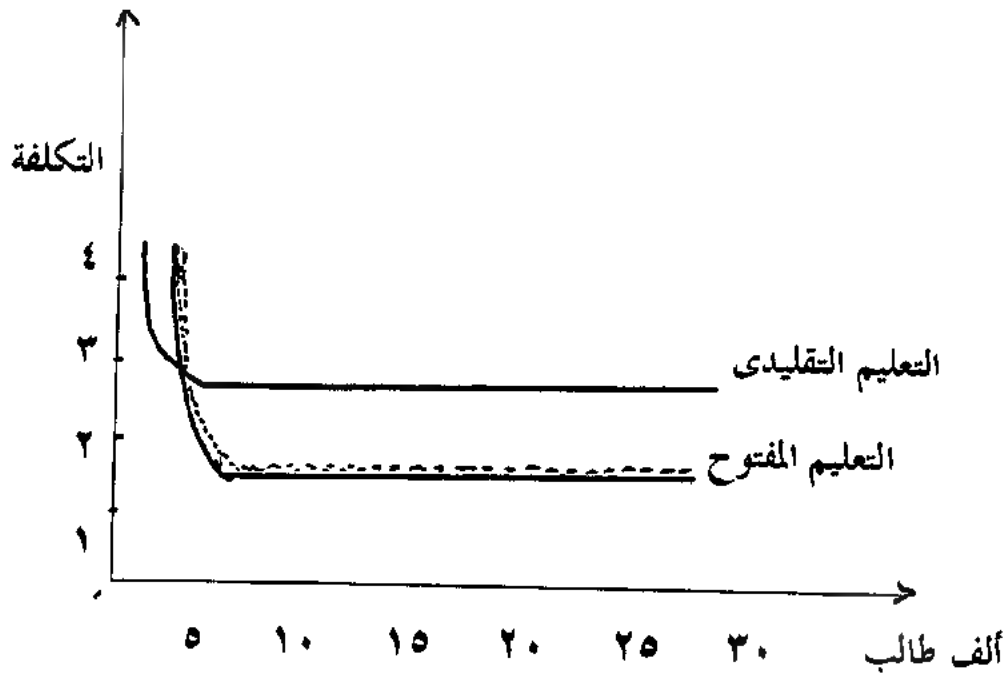
L = عدد مراكز الإشراف. D = عدد المقررات التي يتم إعدادها.

A = متوسط تكلفة المركز. B = تكلفة إنتاج المقرر.

C = عدد المقررات المقدمة للطلاب. Y = تكلفة عرض وتوصيل المقرر.

S = عدد الطلاب. X = تكلفة الطالب.

ويوضح الشكل العلاقة بين التكلفة المتوسطة لنظام التعليم المفتوح ونظام التعليم التقليدي، وتشير الدراسة إلى أن متوسط تكلفة التعليم المفتوح في مصر أكبر من نظيره كلما قل عدد الطلاب عن ٥٠٠٠ طالب، ويقل متوسط الكلفة كلما زاد عدد الطلاب عن ٥٠٠٠ طالب حيث يصل بعدها إلى شكل مسطح كما هو موضح بالرسم.



شكل يبين العلاقة بين تكلفة التعليم المفتوح والتقليدي

والتعليم الجامعي المفتوح فرصة تعليمية إضافية يختارها الدارس في ضوء ظروف ذاتية، وليحقق عن طريقه أهدافا شخصية اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية؛ ولهذا كانت التكلفة الاجتماعية لهذا النوع من التكاليف أقل بكثير، ويقصد بهذا النوع من التكاليف ما تتحمله المؤسسة أو المجتمع من تكاليف، وبالتالي يتركز معظم التكلفة الحقيقية في جانب ما يتحمله الطلاب كتكلفة خاصة مباشرة وغير مباشرة، ولهذا فإن مناقشة قضية مجانية التعليم الجامعي هنا ليس لها مكان خاصة وقد بينت دراسات عديدة أن مجانية التعليم الجامعي التقليدي في مصر أصبحت رمزا تربويا على درجة كبيرة من الأهمية.

ولما كانت نسبة كبيرة من تكلفة التعليم المفتوح يتحملها الدارس، فإن الطلب هنا قد يتأثر وينكمش بلغة أهل الاقتصاد، وقد يقف الدارس ويوازن بين سعر الخدمة التعليمية والحصول على أجر من العمل، وقد يختار فرصة العمل ويترك التعليم. وهذا إن كان الدافع إلى الالتحاق أقل من تأثيره وجذبه من الدافع للعمل كأن يكون هذا الدافع ترفيهيا أو لقضاء وقت الفراغ، وفي نفس الوقت قد يتحمل الدارس مزيدا من

النفقات مقابل المكانة الاجتماعية والقيمة العلمية التي يتمتع بها الدارس في برامج التعليم المفتوح فيتخذ قرار الطلب على التعليم المفتوح.

ومن ناحية أخرى فإن طلاب التعليم الجامعي التقليدي في مصر يتلقون الكثير من المساعدات المالية والدعم المالى الذى يستهدف مساعدة الطلاب على تحمل الدراسة الجامعية، وبالتالي فإن هذه التكاليف تخفض من نصيب الطالب التكلفة الحقيقية للتعليم الجامعى. ومن أمثلة هذه المساعدات:

- دعم الدولة للكتاب الجامعى وخفض ثمنه بتخصيص قدر من المال يوزع بالتساوى على جميع الطلاب في العام الدراسى لمساعدتهم في شراء الكتب والأدوات الدراسية.

- تعتمد الدولة سنويا قدرا من المال لميزانية صندوق التكافل الاجتماعى بالجامعات يوزع على الطلاب الذين يشترط انخفاض مستواهم الاقتصادى لمساعدتهم على استكمال الدراسة، إذ قد يتحمل صندوق التكافل الاجتماعى الرسوم الدراسية هؤلاء الطلاب، وقد يشتري لهم نظارات طبية أو بونات تغذية وقد تصرف لهم كإعانات مالية إلى غير ذلك.

- ما يقدمه بنك ناصر من قروض حرة للطلاب لتمويل الخدمة التعليمية أو لشراء بعض الأجهزة اللازمة لمواصلة الدراسة مثل الحاسب الآلى للطلاب الراغبين فيه.

فهذه أنماط لمساعدات الطلاب بالجامعات المصرية والتي تعمل كحفن لخفض سعر الخدمة التعليمية بالنسبة للطلاب الجامعى، وبالتالي يزداد معدل العائد من التعليم ويسهل إصدار القرار بمواصلة الدراسة والإقبال عليها. ويقف التعليم الجامعى المفتوح موقف المتفرج على هذه النظم، فتكون مسألة الطلب الخاص على هذا النوع من التعليم أكثر صعوبة. وبالتالي فالأمر يتطلب من مؤسسات التعليم المفتوح والدولة في مصر إعادة نظر، والنظر بعين المساواة لجميع الطلاب بالجامعة التقليدية والمفتوحة إعمالا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

وفيما يتعلق بالأفراد الحاصلين على الثانوية الفنية، فإنه يتوقع أن يكون طلبهم على برامج التعليم المفتوح أكبر حرصا على الحصول على مؤهل جامعي. وهذا ما أكدته إحصاءات مراكز التعليم المفتوح في مصر. ذلك لأن الشهادة الجامعية في مصر ذات مكانة اجتماعية يتزوج بها الخريج وتفتح أمامه آمالا كبيرة لتحقيق ذاته^(١١٣).

ولهذا فإن الحرص على الالتحاق بالجامعة يعد دافعا قويا للطلب على التعليم المفتوح يتحمل من أجله المتقدم (وخاصة الحاصل على دبلوم فني) أعباء تكلفة مالية مهما ارتفعت. وبالتالي فإن زيادة التكاليف قد يؤدي إلى انكماش الطلب كما هو الحال في القوانين الاقتصادية العامة.

وتشير الدراسات إلى أن زيادة الرسوم الدراسية تؤدي إلى انكماش الطلب على التعليم الجامعي، ومن هذه الدراسة دراسة هزنج Y. Hsing 1996^(١١٤) التي أكدت العلاقة السلبية بين زيادة الرسوم الدراسية للطلاب والطلب على التعليم العالي في الولايات المتحدة، كما أكدت دراسة إيغز وديربل Evans & Daryl 1996 أن ارتفاع سعر الخدمة في التعليم الجامعي المفتوح يعد من الصعوبات التي تواجه التوسع في التعليم الجامعي المفتوح^(١١٥).

وعموما فإنه يراعى أن يكون سعر البرامج في التعليم المفتوح أقل مما يرغب الطلاب في دفعه، لأن التعليم هنا خدمة أكثر من كونه سلعة، كما إن خفض المصروفات يقابله زيادة الطلب، وبالتالي زيادة حجم الدارسين^(١١٦).

وبالتالي فإن زيادة الرسوم الدراسية لبرامج التعليم المفتوح قد يكون لها أكبر الأثر في انكماش الطلب على هذا النوع من التعليم، مما يلقي العبء على الجامعات لعدم الاتجاه نحو زيادة الرسوم الدراسية لبرامج التعليم المفتوح إلا بشكل تدريجي يرضى الدارسين.

٢- المكانة الاقتصادية للداوسين Economic Status:

يتأثر معدل طلب الأفراد على التعليم الجامعي بمتوسط دخل الفرد الذى يتحدد بمكانته الاقتصادية. فالتعليم مثله مثل أية سلعة أخرى يتأثر الطلب عليه بقدرة الفرد الحالية، كما يتأثر بالأعباء الأسرية التى يتحملها الفرد. فقد يكون دخل الفرد مرتفعاً ولكن لديه أبناء فى سن التعليم، وبالطبع يؤثر ذلك بالسلب على إمكانيات الأسرة وقد يترتب عليه اتخاذ القرار بعدم الطلب على التعليم الجامعي.

كما يتأثر الوضع الاقتصادى للفرد بوظيفة رب الأسرة ومستوى تعليمه ووظيفة ربة الأسرة ومستوى تعليمها وبمتوسط دخل الأسرة وهو جملة دخول جميع أفراد الأسرة^(١١٧).

ويقصد بالمكانة الاقتصادية للفرد ما يحصل عليه من دخول وعوائد من مهنته التى يعمل بها والحالة الاقتصادية العامة، وجدير بالذكر أن المكانة الاقتصادية للفرد لا ترتبط بمكانته الاجتماعية، ذلك لأنه لم تعد المهن ذات المركز الاجتماعى المرموق هى المهنة التى تدر دخلاً مرتفعاً، والتى يعيش أصحابها فى مستوى اقتصادى مرتفع، بل على العكس من ذلك^(١١٨).

وعلى ذلك فإنه بزيادة دخل الفرد يزداد بزيادة الطلب على التعليم الجامعي المفتوح عند استقرار السعر، وهذا ما تسجله الملاحظات بين طلاب التعليم المفتوح، حيث تزداد أعداد الطلاب الذين يواصلون الدراسة أثناء الالتحاق بالمهنة التى يعملون بها، ولعل هذا يعد من أبرز سمات التعليم المفتوح التى تجعله أكثر ملائمة للعصر

٣- العوائد الخاصة من التعليم Private Earnings:

يقصد بالعائد الخاص من التعليم ما يعود على الفرد من وراء تعيينه بالجامعة أو غيرها من المؤسسات التعليمية، وقد يكون هذا العائد فى صورة مالية أو فى صورة عينية، وقد ذكر كوهن وتيرى Cohn & Terry أن هناك علاقة تبادلية طردية بين الاستثمار على التعليم وإنتاجيته والدخول التى يحققها الأفراد من التعليم^(١١٩) ولعل

هذه العلاقة على درجة كبيرة من الأهمية عند اتخاذ قرار الاستثمار في التعليم الجامعي المفتوح، سواء بالنسبة للمؤسسة أو بالنسبة للفرد.

وتفيد معرفة العواد الخاصة من التعليم المفتوح في حساب الجدوى الاقتصادية من هذا النوع من التعليم باعتباره مشروعاً استثمارياً يحتاج إلى الكثير من الأموال، فالخريج من برنامج التعميم المفتوح اكتسب مهارات ومعلومات على المستوى الجامعي، أو توجه إلى مهنة جديدة أو ترقى في مهنته، ولهذا فإن العوائد المنتظرة من التعليم المفتوح تكون أعلى من عوائد التعليم الجامعي التقليدي خاصة في وجود مشكلة البطالة التي تعم سوق العمل المصرية.

وإذا ترقع الفرد الحصول على منافع مادية كبيرة في حياته المستقبلية كنتيجة لدراسته الجامعية في برامج التعليم المفتوح، فسوف يكون مستعداً لتضحية بالكثير من الأموال لمتابعة الدراسة بإحدى الكليات الجامعية، بل قد يضطر إلى اقتراض الأموال إذا لم يمتلك ما ينفق لتحقيق هذا الغرض^(١٢٠).

وكما يختلف العائد أو الدخل المكتسب من كلية لأخرى، فإنه أيضاً يختلف من تخصص لآخر في برامج التعليم المفتوح، وقد دعى هذا الأمر إلى افتتاح تخصصات غير تقليدية في مراكز التعليم المفتوح مثل إدارة المشروعات الصغيرة واستصلاح الأراضي إلى غير ذلك، إلا أن جميع التخصصات التي تعمل في برامج التعليم المفتوح في مصر تتبع كليات التجارة والزراعة والحقوق التي يموج سوق العمل اليوم بالآلاف من خريجيها دون حاجة إلا بالقدر البسيط.

ولهذا فإنه يتوقع انخفاض الطلب على هذه المراكز ما لم تكن هناك عوامل أخرى توجه هذا الطلب، إلا أن بعض الدراسات أشارت إلى أن تأثير البطالة على طلب القيد في التعليم الجامعي يكون ضعيفاً جداً، وأن معرفة الإناث بأنهن سيحصلن على دخول منخفضة لم تؤثر على قراراتهن الخاصة بدخول الكلية^(١٢١)، إلا أن الطلب على التعليم الجامعي المفتوح في مصر لا يتأثر كثيراً بالدخول المتوقعة، بل يتأثر بجوانب علمية واجتماعية ومهنية في حياة الطلاب.

٤- المكانة الاجتماعية للدارسين Social Status

يتأثر معدل طلب الفرد على التعليم الجامعي بمكانة الفرد الاجتماعية، ذلك أن التعليم الجامعي كخدمة اجتماعية يتطلب ذوقا خاصا واعتقادا اجتماعيا خلّص الفرد على القدرة على التحصيل التي يكشفها مجموع الطالب في الثانوية العامة. فالطلب على التعليم الجامعي لا يعتمد فقط على مجموع الدرجات في الثانوية العامة، بل يعتمد على المكانة الاجتماعية للفرد وأسرته، فإذا توفرت كافة الأسباب فقد يصعب أن يتحمل الطلاب تبعات الدراسة الجامعية وتكاليفها بدون إطار يتوجهون نحوه.

والمكانة الاجتماعية مفهوم يستخدم لترتيب الأفراد حسب خطوط وهمية تعبر عن المسافة الاجتماعية والهيبة والأهمية الاجتماعية، وهو مفهوم يشير إلى الوضع الاجتماعي للفرد على أساس ما يمثله عمله أو مهنته من قيمته بالنسبة للمجتمع، وتأثر مكانة الفرد الاجتماعية بالفلسفة العامة للدولة والطبقة الاجتماعية^(١٢٢)، ويرى عبد الغنى الشخص (١٩٩٥) أن المكانة الاجتماعية الاقتصادية للفرد تتحدد بكل من^(١٢٣):

- دخل الفرد في الشهر.

- مستوى تعليم رب الأسرة وربة الأسرة ووظيفته

وترجع أهمية المكانة الاجتماعية في التأثير على الطلب على التعليم الجامعي المفتوح إلى أنه لكل فرد مكانة خاصة في الهيئة الاجتماعية، وتحدد مكانة الفرد مستوى الإطار المرجعي الذي يطمح الفرد أن يرتبط به، الأمر الذي قد يدفع الفرد للالتحاق بالتعليم الجامعي المفتوح مهما كلفه الأمر من جهد ومال.

والتعليم الجامعي المفتوح فرصة كبيرة للارتقاء على المستوى الاجتماعي وإحداث عملية حراك اجتماعي وخاصة بالنسبة لطلاب المدارس الثانوية الفنية، كما إنه قد يطلب لأغراض استهلاكية للاستمتاع بالتعليم في حد ذاته والاستمتاع بالحياة، أو يطلب استكمالاً للبهاء الاجتماعي والنظرة الاجتماعية الراقية أو لكل ذلك. ويرى الباحث أن الأهداف أو الدافع الاجتماعي للطلب على التعليم الجامعي المفتوح في

مصر يعد على درجة كبيرة من التأثير في زيادة الطلب على هذا النوع من التعليم برغم صعوبة قياس هذا الأثر أو التنبؤ به.

٥- المعروض من فرص التعليم الجامعي المفتوح:

يتم في كل عام وبكل كلية تحديد أعداد الطلاب المطلوب قيدهم في الدراسة. ويمثل هذا العدد الفرص التعليمية المعروضة بالكلية، وهو مؤثر مهم في الطلب على الكلية والقبول. وفي كل عام تحاول مراكز التعليم المفتوح قبول أكبر عدد من الطلاب بغرض تقليل متوسط التكلفة على الطالب من ناحية، وبغرض إتاحة فرص التعليم الجامعي للجميع وتحقيق جاهزية حقيقية للتعليم الجامعي من ناحية أخرى، كما إن نوع التخصص المعروض يعد أيضا ذات أثر كبير في الطلب على هذا النوع من التعليم.

٦- سياسة القبول في التعليم الجامعي المفتوح:

يتوقف حجم الطلب على التعليم الجامعي المفتوح على السياسة التي تتبناها الدولة تجاه هذا النوع من التعليم، وفي هذا الصدد نشير إلى ما يلي:

- اتجهت سياسة التعليم الجامعي التقليدي في مصر قبل التسعينيات إلى كون التعليم الجامعي تعليما للصفوة المتميزة في المجتمع، وضرورة ربطه بسوق العمل واحتياجاته من الكوادر والمتخصصين، وترتب على ذلك انخفاض معدلات القبول بالجامعات وانكماش الطلب على التعليم الجامعي، كما ترتب على ذلك أيضا أن اتبعت الدولة سياسة لتقليل أعداد الطلاب المقبولين في المدارس الثانوية العامة بغرض تقليل أعداد الطلاب المقبولين بالجامعة، وقد بينت الصفحات السابقة هذه الخلاصة،

وبعد التسعينيات اتجهت الدولة إلى إتاحة فرص التعليم الجامعي للجميع والفصل بين التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل، فكان الطلب الهائل على التعليم الجامعي. ولعل انسحاب هذه السياسة على التعليم الجامعي المفتوح

يترتب عليه زيادة الطلب، ذلك لأن الطلب الخاص على التعليم المفتوح ينطلق من دوافع فردية خاصة بالمتعلم.

- عند بداية العمل في مراكز التعليم الجامعي المفتوح في مصر، لم يشترط في المتقدم مضي خمس سنوات على حصوله على شهادة الثانوية العامة، فكان الطلب هائلا على مراكز التعليم المفتوح. وكان معظم المتقدمين من الطلاب ممن ينخفض مجموع درجاتهم في الثانوية العامة عن القبول بالكليات التي يرغبونها، وأصبحت مراكز التعليم المفتوح نافذة خلفية لدخول الجامعة من غير القادرين أكاديميا.

وبعد هذا اشترط لقبول الطلاب بمراكز التعليم المفتوح مضي خمس سنوات على الحصول على الثانوية العامة، فانخفض حجم الطلب على التعليم المفتوح وانخفض عدد الطلاب المقبولين في هذا النوع من التعليم.

وتؤكد سياسة التعليم في مصر على الأخذ بصيغة التعليم المفتوح مع العمل، فقد جاء في وثيقة "مبارك والتعليم: نظرة إلى المستقبل" ما يلي: "يجب أن ييسر لكل إنسان فاتة التعليم في مرحلة ما، وأن تكون له فرصة ثانية، ومن حصل على شهادة الثانوية العامة ولم يدخل الجامعة أو المعاهد العليا ينضم إلى سوق العمل لفترة من الفترات، ولتكن أربع سنوات، ثم توفر له فرصة ثانية كي يعود إما إلى التعليم الجامعي والعالي أو إلى التعليم المفتوح^(١٢٤).

وعلى ذلك فإن التعليم المفتوح يعد جزءا من سياسة التعليم في مصر وواحدا من البدائل التربوية المتاحة أمام الأفراد للتعليم المستمر، وقد يترتب على إتاحة فرص التعليم المفتوح في كافة المدارس والجامعات زيادة في الطلب على هذا النوع من التعليم، وفي نفس الوقت تخفيف الضغط على الجامعات النظامية.

- إن إتاحة برامج التعليم الجامعي المفتوح في بعض كليات وبعض جامعات الدولة أمر يشكل صعوبة على كثير من الطلاب الذين يقطنون مناطق نائية عن هذه

المراكز، وهذا يؤكد أهمية زيادة مراكز التعليم المفتوح في جامعات ومناطق مختلفة حتى يزيد الطلب على هذا النوع من التعليم.

- إن ارتفاع الرسوم الدراسية بمراكز التعليم الجامعي المفتوح يمثل صعوبة أمام التحاق الطلاب من الفئات المحرومة ثقافيا واقتصاديا ولهذا فإن وضع التيسيرات المناسبة في دفع هذه الرسوم من شأنه مساعدة الطلاب على التغلب على العلق الاقتصادي، وبالتالي زيادة الطلب على التعليم المفتوح.

- تتيح برامج التعليم المفتوح فرصة لمواصلة التعليم للسيدات لمساعدتهن على الصعود على سلم التعليم أثناء العمل أو بعد التفرغ لفترة لإدارة المنزل، وقد أشارت دراسة هدى عبد السميع (١٩٩١) إلى أهمية برامج التعليم المفتوح في تلبية احتياجات المرأة والتغلب على صعوبات مواصلة التعليم لديها، ولعل تعدد البرامج الخاصة بالمرأة يحقق زيادة في الطلب الخاص للمرأة لمتابعة التعليم الجامعي من خلال برامج التعليم المفتوح.

ولعل تقديم برامج لبعض الوقت ضمن برامج التعليم الجامعي المفتوح خطوة مهمة في سبيل التوسع في التعليم الجامعي المفتوح، وهي تلقى قبولا وطلبا متزايدا في كافة بلدان العالم، إذ يصل حجم الطلاب لبعض الوقت في برامج التعليم الجامعي الألماني إلى ٧٥% من جملة طلاب الجامعة في ألمانيا^(١٢٥).

وفي ضوء عرض العوامل المؤثرة في الطلب الخاص على التعليم الجامعي المفتوح في مصر يمكن التحكم في هذا الطلب والتنبؤ به في المستقبل، وذلك من خلال بناء العلاقة الرياضية بين كل عامل منها وتأثيره في الطلب، وبالتالي يمكن وضع تنبؤات دقيقة للطلب الاجتماعي والخاص على التعليم الجامعي المفتوح في مصر، بما يفيد المخططين في صياغة الأهداف التخطيطية في ضوء ظروف الواقع واحتياجات المستقبل.

ثالثا: توجهات الطلب الاجتماعى والخاص

على التعليم الجامعى المفتوح فى مصر

"دراسة ميدانية"

تناولت الأقسام السابقة من الدراسة الإطار العام للدراسة والإطار النظرى الذى تضمن تأصيلا نظريا حول العلاقة بين سياسة التعليم الجامعى المفتوح والطلب الاجتماعى والخاص على هذا النوع من التعليم.

وقد هدف الصفحات الحالية عرض نتائج الدراسة الميدانية وإجراءاتها كما يلى:

أ - الهدف من الدراسة الميدانية

هدفت الدراسة الميدانية تحديد أهم العوامل التى توجه الطلاب للالتحاق بمركزى التعليم الجامعى المفتوح بجامعة أسىوط والقاهرة، ومدى تبين هذه العوامل حسب الجنس والتخصص والمستوى التعليمى.

ب - أداة الدراسة الميدانية:

استخدمت الدراسة استبانة تم إعدادها لتحقيق هدف الدراسة الميدانية، وقد أعدت الاستبانة فى ضوء الأدبيات التى أشار إليها الباحث فى الإطار النظرى، وفى ضوء الدراسات السابقة المشار إليها فى الإطار العام للدراسة، وقد تضمنت الاستبانة (١٦) بندا، طلب من الطالب وضع إشارة أمام السبب الذى يتفق ووجهة نظره، مع التأكيد على أنه يمكن أن يختار أكثر من سبب.

ج - عينة الدراسة الميدانية:

طبقت الاستبانة على عينة قوامها ٢٧٠ طالبا وطالبة فى مركزى التعليم المفتوح بأسىوط والقاهرة، ويوضح الجدول الآتى توزيع عينة الدراسة الميدانية.

جدول (٤)

توزيع عينة الدراسة الميدانية

العدد	الجنس		التخصص		المؤهل	
	بنين	بنات	تجارة	زراعة	فنى	جامعى
إجمالي	١٥٠	١٢٠	١٩٥	٧٥	١٨٥	٨٥
٢٧٠	%٥٥,٦	%٤٤,٤	%٧٢,٢	%٢٧,٨	%٦٨,٥	%٣١,٥

يتضح من الجدول السابق أن عينة البحث بلغت مائتين وسبعين فردا بمرکزى التعليم المفتوح بأسىوط والقاهرة، اختيرت عشوائيا من بين طلاب هذين المركزين، كما يوضح أن نسبة البنين بلغت %٥٥,٦ وأن نسبة الطلاب فى البرامج التجارية بلغت %٧٢,٢ وأن نسبة الطلاب الحاصلين على مؤهل فنى بلغت %٦٨,٥. ولما كانت عينة البحث قد اختيرت حسب نسب التوزيع الأصلية فى المجتمع، فإن هذا يشير إلى التوجهات التالية للطلب على برامج التعليم المفتوح عينة البحث:

١- زيادة نسبة البنين فى برامج التعليم المفتوح عن البنات، وقد يرجع ذلك لوجود بعض القيود التى تعرقل البنات عن الالتحاق بمراكز التعليم المفتوح مثل بعد المسافة أو عدم ملائمة التخصصات المعروضة بهذه المراكز، بجانب بعض العوائق الاجتماعية التى ترتبط بطبيعة المرأة والاتجاه نحو مواصلة تعليمها.

٢- زيادة نسبة الالتحاق بالبرامج التجارية عن البرامج الزراعية، ويشير ذلك إلى السهولة النسبية للبرامج التجارية بالنسبة للطلاب، كما أن بعض البرامج التجارية تساعد الخريج على تغيير المهنة وتفتح له أبواب رزق متعددة.

٣- زيادة نسبة الحاصلين على الثانوية الفنية فى برامج التعليم المفتوح، ويشير ذلك إلى حرص طلاب الدبلومات الفنية على الحصول على المؤهل الجامعى، ولو كانت العينة تضم طلاب الشعب القانونية لاختلقت نسب هذا المتغير.

د - المعالجة الإحصائية:

- استخدمت النسبة المئوية للتكرارات في تحديد أهم العوامل الأكثر تفضيلاً من وجهة نظر العينة.

- استخدم معامل كاي^٢ لمجموعتين غير مرتبطتين للمقارنة بين كل مجموعتين على حدة وذلك لأن المجموعتين (ذكور/ إناث- تجارة/ زراعة- مؤهل فني / جامعي) غير مرتبطتين بالنسبة للمتغير المدروس.

هـ- نتائج الدراسة الميدانية:

أولاً: أسباب الالتحاق بمراكز التعليم الجامعي المفتوح وتأثير الجنس:

يشير الجدول (٥) إلى ما يلي

١- أن أهم أسباب الالتحاق بمراكز التعليم المفتوح عينة البحث:

- لدى الذكور: إمكان مواصلة الدراسة الجامعية أثناء العمل ٩٠%.

- لدى الإناث: سهولة الالتحاق بالمركز دون قيود ٩٥,٨%.

- جملة العينة: سهولة الالتحاق بالمركز دون قيود ٩١,٥%.

والنتيجة واضحة تستلزم استمرار التأكيد على إزالة كافة القيود أمام قبول الطلاب بمراكز التعليم المفتوح بالجامعات المصرية، وكلما توفرت تسهيلات أكثر زاد الطلب.

٢- أن أقل الأسباب أهمية لدى أفراد العينة:

- لدى الذكور: إمكان مواصلة الدراسات العليا - مواصلة الدراسة دون الرغبة في شهادة ٢١,٣%.

- لدى الإناث: إمكان مواصلة الدراسات العليا ٢١,٦%.

- جملة العينة : إمكان مواصلة الدراسات العليا ٢١,٥%.

وهذا يشير إلى انخفاض الطلب على برامج تعليم الكبار في مصر بغرض مواصلة الدراسات العليا، ولعل هذه النتيجة تثير القلق خاصة ونحن نعيش عصر التقدم العلمي والمعلومات الذي يتطلب أن يتسلح الجميع بمزيد من العلم والمعرفة المتخصصة، الأمر الذي يتطلب برامج توجيهية للجمهور للتوعية بأهمية التعليم المفتوح ودوره في مواصلة التعلم طوال الحياة.

جدول (٥)

أسباب الالتحاق بمراكز التعليم الجامعي المفتوح - تأثير الجنس

٢	٣	الأسباب	ذكور ١٥٠		إناث ١٢٠		الجملة ٢٧٠		١
			%	ك	%	ك	%	ك	
١	الرسوم الدراسية بسيطة ويمكن تحملها بسهولة	١٠٥	٧٠,٠	٨٥	٧٠,٨	١٩٠	٧٠,٣	١٩٠	١,٦
٢	الحصول على دخل بعد التخرج	١١٣	٧٥,٣	٩٢	٧٦,٦	٢٠٥	٧٥,٩	٢٠٥	١,٩
٣	التزود بالعلم والمعرفة في مجال التخصص.	٩٠	٦٠,٠	٦٢	٥١,٦	١٥٢	٥٦,٢	١٥٢	٢,٥
٤	الحصول على بعض المعارف المفيدة لي في حياتي اليومية.	٦٨	٤٥,٣	٩٥	٧٩,٢	١٦٣	٦٠,٣	١٦٣	٣,٦
٥	الترقية في المهنة التي أعمل بها.	١١٨	٧٨,٦	١١٢	٩٣,٣	٢٣٠	٨٥,١	٢٣٠	٣,٢
٦	استغلال وقت الفراغ في الدراسة الجامعية	٥١	٣٤,٠	٧٥	٦٢,٥	١٢٦	٤٤,٦	١٢٦	٣٢,٠
٧	الحصول على مؤهل جامعي لتحسين المستوى الاجتماعي	١١٢	٧٤,٦	١٠٦	٨٨,٣	٢١٨	٨٠,٧	٢١٨	٢,٣
٨	تغيير مجال التخصص الذي أعمل فيه من قبل.	٨٥	٥٦,٦	٩٥	٧٩,٢	١٨٠	٦٦,٦	١٨٠	٢,٦
٩	استجابة لرغبة الأسرة	٣٩	٢٦,٠	٨٥	٧٠,٨	١٢٤	٤٥,٩	١٢٤	١٢,٠
١٠	إمكان مواصلة الدراسات العليا	٣٢	٢١,٣	٢٦	٢١,٦	٥٨	٢١,٥	٥٨	٢,٧

تابع جدول (٥)

أسباب الالتحاق بمراكز التعليم الجامعي المقترح - تأثير الجنس

ك٢	الجملة ٢٧٠		إناث ١٢٠		ذكور ١٥٠		الأسباب	م
	%	ك	%	ك	%	ك		
٢٣,٠	٥٧,٤	١٥٥	٧٤,٢	٨٩	٤٤,٠	٦٦	قرب المركز من مقر السكن أو العمل.	١١
٣,٢	٩١,٢	٢٤٧	٩٥,٨	١١٥	٨٨,٠	١٣٢	سهولة الالتحاق بالمركز دون قيود	١٢
٢٦,٠	٧٧,٧	٢١٠	٦٢,٥	٧٥	٩٠,٠	١٣٥	إمكان مواصلة الدراسة الجامعية أثناء العمل.	١٣
٢,٦	٨٤,١	٢٢٧	٨٠,٨	٩٧	٨٦,٦	١٣٠	إمكان مواصلة الدراسة دون حضور منتظم	١٤
١,٩	٦٠,٧	١٦٤	٦٠,٠	٧٢	٦١,٣	٩٢	سهولة التحصيل من المواد التعليمية المتاحة.	١٥
٢,٤	٢٨,٥	٧٧	٣٧,٥	٤٥	٢١,٣	٣٢	إمكان مواصلة الدراسة دون الرغبة في الحصول على شهادة معينة.	١٦

٣- جاء في مقدمة أسباب الالتحاق بالتعليم الجامعى المفتوح بالنسبة لجملة العينة:

- سهولة الالتحاق بالمركز دون قيود %٩١,٥
- الترقية فى المهنة التى أعمل بها %٨٥,١
- إمكان مواصلة الدراسة دون حضور منتظم. %٨٤,١
- الحصول على مؤهل جامعى لتحسين مستوى الاجتماعى %٨٠,٧
- إمكان مواصلة الدراسة الجامعية أثناء العمل %٧٧,٧

ويمكن القول أن هذه الأسباب تتعلق بتيسيرات القبول بمركز التعليم المفتوح، كما تتعلق بدور هام لهذه المراكز وهو المعرفة المتخصصة التى تحقق الترقية فى المهنة بعد التخرج، وتحقيق الحراك الاجتماعى نظرا للمكانة الاجتماعية المتميزة التى يحتلها خريج الجامعة بالنسبة لغيره من خريجي المؤسسات التعليمية الأخرى.

٤- يشير حساب معامل كاي^٢ بين تكرارات البنين والبنات إلى وجود فروق غير دالة إحصائيا بين آراء المجموعتين حول أسباب الالتحاق بمراكز التعليم المفتوح بالنسبة لجميع الأسباب عدا:

- استغلال وقت الفراغ فى الدراسة الجامعية. (كا^٢ = ٣٢)
- استجابة لرغبة الأسرة. (كا^٢ = ١٢)
- قرب المركز من مقر السكن. (كا^٢ = ٢٣)
- إمكان مواصلة الدراسة الجامعية أثناء العمل. (كا^٢ = ٢٦)

وكما هو واضح فهذه الأسباب تركز بدرجة أكبر إلى طبيعة متباينة بين الذكور والإناث. ولهذا يفضل أن تميز سياسة التعليم المفتوح برامج خاصة للإناث وتقدم بها بعض التيسيرات الخاصة للسيدات.

ثانيا: تأثير التخصص ومستوى التعليم على الالتحاق بمراكز التعليم المفتوح:

جدول (٦)

تأثير التخصص ومستوى التعليم على الالتحاق بمراكز التعليم المفتوح

٢٤	%	جامعي	%	فني	كأ	%	زراعة	%	تجاري	الأسباب	م
٣٣,٠	٧٧,٦	٦٦	١٧,٢	٣٢	١٢,٦	٣٤,٦	٢٦	٦١,٥	١٢٠	الرسوم الدراسية بسيطة ويمكن تحملها بسهولة	١
٧,٦	٦٥,٨	٥٦	٧٧,٢	١٤٣	١٦,١	٦٩,٣	٥٢	٤٢,٠	٨٢	الحصول على دخل بعد التخرج	٢
٢,٧	٥٤,١	٤٦	٦٤,٨	١٢٠	٢,٣	٦١,٣	٤٦	٤٦,٦	٩١	التزود بالعلم والمعرفة في مجال التخصص.	٣
٢٤,٦	٣٠,٥	٢٦	٦٠,٥	١١٢	٢٦,١	٧٤,٦	٥٦	٢٣,٥	٤٦	الحصول على بعض المعارف المفيدة في حياتي اليومية.	٤
٣٦,٧	١٢,٩	١١	٩١,٨	١٧٠	١,٣	٨١,٣	٦١	٨٢,٥	١٦١	الترقية في المهنة التي أعمل بها.	٥
٢٢,٧	١٧,٦	١٥	٦٥,٩	١٢٢	١,٩	١٦,٠	١٢	١٦,٤	٣٢	استغلال وقت الفراغ في الدراسة الجامعية	٦
١٢,٢	٥٤,١	٤٦	٧١,٣	١٣٢	١,٨	٥٤,٦	٤١	٤٣,٥	٨٥	الحصول على مؤهل جامعي لتحسين المستوى الاجتماعي	٧

تأثير التخصص ومستوى التعليم على الالتحاق بمراكز التعليم المفتوح
تابع جدول (٦)

٢٥	%	جامعي	%	فني	كأ	%	زراعة	%	تجاري	الأسباب	٢
١,٦	٦٠,١	٥١	٦٠,٠	١١١	٢,٣	٤٢,٦	٣٢	٥١,٧	١٠١	تغيير مجال التخصص الذي أعمل فيه من قبل.	٨
٣٦,٧	٢٤,٧	٢١	٦٨,١	١٢٦	٢,٨	٢٨,٠	٢١	١٧,٤	٣٤	استجابة لرغبة الأسرة	٩
١٥,٦	٤٨,٢	٤١	١٧,٢	٣٢	١٥,٦	٦٢,٦	٤٧	٢٨,٢	٥٥	إمكان مواصلة الدراسات العليا	١٠
١٢,٧	٢٥,٨	٢٢	٨٧,٥	٦٢	٢,٧	٢٩,٣	٢٢	٤٤,١	٨٦	قرب المركز من مقر السكن أو العمل.	١١
٧٦	٦٥,٨	٥٦	٨٤,٣	١٥٦	٢,٣	٨٩,٣	٦٧	٨٧,٦	١٧١	سهولة الالتحاق بالمركز دون قيود	١٢
٣٢,٦	٧١,٧	٦١	١١,٨	٢٢	٢٧,٣	١٧,٣	١٣	٥٧,٤	١١٢	إمكان مواصلة الدراسة الجامعية أثناء العمل.	١٣
١٢,٧	٥٤,١	٤٦	١٧,٢	٣٢	٢,٦	٤٦,٦	٣٥	٥٤,٣	١٠٦	إمكان مواصلة الدراسة دون حضور منظم	١٤
١١,٦	٥٥,٣	٤٧	٢٧,٥	٥١	٢,٣	٥٦,٠	٤٢	٤٨,٧	٩٥	سهولة التحصيل من المواد التعليمية المتاحة.	١٥
٩,٧	٦٧,٠	٥٧	٤٩,١	٩١	٢,٧	١٤,٦	١١	١١,٢	٢٢	إمكان مواصلة الدراسة دون الرغبة في الحصول على شهادة معينة.	١٦

ويتضح من جدول (٦) ما يلى:

أ - أن أهم أسباب الالتحاق بمراكز التعليم المفتوح عينة البحث:

- لدى طلاب الشعب التجارية: سهولة الالتحاق بالمركز دون قيود ٨٧,٦ %
- لدى طلاب الشعب الزراعية: سهولة الالتحاق بالمركز دون قيود ٨٩,٣ %
- لدى الحاصلين على مؤهل فنى: الترقية فى المهنة التى أعمل بها ٩١,٨ %
- لدى الحاصلين على مؤهل جامعى: الرسوم الدراسية بسيطة ويمكن تحملها بسهولة ٧٧,٦ %

ويتضح بذلك أن التعليم المفتوح قد تغلب على كثير من عوائق التعليم النظامى التقليدى من خلال تسهيل الالتحاق للطلاب بالشعب المختلفة. ويأتى غرض الترقية فى المهنة أهم الأسباب وراء الالتحاق بالتعليم المفتوح وخاصة لدى الطلاب الحاصلين على مؤهل متوسط، ولا يخفى أهمية الدور الذى يقوم به التعليم الجامعى المفتوح لهؤلاء الطلاب من الناحية الأكاديمية والاجتماعية والمهنية.

ب- أن أقل الأسباب أهمية لدى أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة:

- لدى طلاب الشعب التجارية: إمكان مواصلة التعليم دون الرغبة فى الحصول على شهادة معينة ١١,٢ %
- لدى طلاب الشعب الزراعية: إمكان مواصلة التعليم دون الرغبة فى الحصول على شهادة معينة ١٤,٢ %
- لدى الحاصلين على مؤهل فنى: إمكان مواصلة الدراسة الجامعية أثناء العمل ١١,٨ %
- لدى الحاصلين على مؤهل جامعى: الترقية فى المهنة التى أعمل بها ١٢,٩ %

فالغرض العلمى والتعليمى لمراكز التعليم المفتوح لازال بعيدا عن دوافع الطلب على هذا النوع من التعليم، وكذلك الحال بالنسبة للدراسة أثناء العمل لدى طلاب الثانوية الفنية، وقد يرجع ذلك لأن معظم هؤلاء الطلاب لم يلتحقوا بعمل حتى

الالتحاق بالمركز، وهذا يؤكد أهمية اتباع مراكز التعليم المفتوح سياسة ترويجية بين جماهير الخريجين بما يحقق أهداف التربية المستمرة وأهداف التعليم الجامعي في بلادنا في عصر العولمة.

و - يشير حساب معامل كاً^٢ بين تكرارات أفراد العينة حسب التخصص ومستوى التعليم إلى وجود فروق دالة إحصائية حسب التخصص (تجاري - زراعة) ومستوى التعليم (فنى - جامعي) وذلك في الأسباب أرقام (١، ٢، ٤، ١٠، ١٣).

كما أكدت الدراسة وجود فروق بين آراء أفراد العينة حسب مستوى التعليم فقط في الأسباب أرقام (٥، ٦، ٧، ٩، ١١، ١٢، ١٤، ١٥، ١٦) وهذا يشير إلى أهمية الفروق الناتجة بسبب اختلاف مستوى تعليم طلاب التعليم الجامعي المفتوح (فنى - جامعي).

د - أن أبرز دوافع الالتحاق بمراكز التعليم المفتوح هي:

١ - لدى طلاب الشعب التجارية:

- الرسوم الدراسية بسيطة ويمكن تحملها بسهولة
- الترقية في المهنة التي أعمل بها.
- سهولة الالتحاق بالمركز دون قيود
- إمكان مواصلة الدراسة الجامعية أثناء العمل.
- إمكان مواصلة الدراسة دون حضور منتظم

٢ - لدى طلاب الشعب الزراعية:

- الحصول على دخل بعد التخرج
- الحصول على بعض المعارف المفيدة لى في حياتى اليومية.
- إمكان مواصلة الدراسات العليا
- سهولة الالتحاق بالمركز دون قيود
- سهولة التحصيل من المواد التعليمية المتاحة.

٣- لدى طلاب التعليم الفني:

- الحصول على دخل بعد التخرج
- الترقية في المهنة التي أعمل بها.
- الحصول على مؤهل جامعي لتحسين المستوى الاجتماعي
- قرب المركز من مقر السكن أو العمل.
- سهولة الالتحاق بالمركز دون قيود

٤- لدى الطلاب الجامعيين:

- الرسوم الدراسية بسيطة ويمكن تحملها بسهولة
- الحصول على دخل بعد التخرج
- سهولة الالتحاق بالمركز دون قيود
- إمكان مواصلة الدراسة الجامعية أثناء العمل.
- إمكان مواصلة الدراسة دون الرغبة في الحصول على شهادة معينة.

رابعاً : بعض جوانب العلاقة بين توجهات الطلب الاجتماعى

للتعليم الجامعى المفتوح فى مصر واختيارات السياسة التعليمية

فى ضوء العرض السابق للدراسة النظرية والميدانية يمكن التوصل إلى بعض جوانب العلاقة بين توجهات الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى المفتوح واختيارات السياسة التعليمية فى مصر.

- ١- تسبق السياسة التعليمية الطلب الاجتماعى للتعليم الجامعى المفتوح حيث فتحت شعب التعليم المفتوح فى بعض الكليات فى مصر دون أن يسبق ذلك دراسة لدوافع الالتحاق بهذه الشعب والظروف الاقتصادية والاجتماعية للطلاب.
- ٢- أن الطلب الاجتماعى على التعليم المفتوح فى مصر يجد فرصاً محدودة للإشباع فى بعض الشعب وهى الشعب التجارية والشعب الزراعية والشعب القانونية. وتبقى توجهات أخرى لا تجد فرصاً للإشباع الأمر الذى يجبر الطلاب على الالتحاق بهذه الشعب فقط، ويلاحظ زيادة الطلب على الالتحاق بالبرنامج التجارية عن الشعب الزراعية والقانونية.
- ٣- إن الإشباع الكامل للطلب الاجتماعى على التعليم المفتوح فى مصر يتطلب إدخال تغييرات فى البرامج والشعب المتاحة بالكليات حالياً.
- ٤- أفادت الدراسة الميدانية أن نسبة البنين فى برامج التعليم المفتوح بلغت ٦٠% تقريباً، الأمر الذى يشير إلى الانخفاض النسبى فى طلب المرأة وإقبالها على برامج التعليم الجامعى المفتوح. وقد يؤدى وجود أقسام خاصة للتعليم النسوى إلى زيادة تمثيل المرأة فى هذا المجال، وقد أشارت الدراسة الميدانية إلى أن من أهم أسباب الالتحاق بمركزى التعليم المفتوح عينة البحث لدى الذكور إمكانية مواصلة التعليم الجامعى أثناء العمل، ولدى الإناث سهولة الالتحاق بمراكز دون قيود. مما يشير إلى أن العامل الخاص بإزالة قيود الالتحاق بالتعليم المفتوح يعد أهم العوامل التى تؤثر فى الطلب على هذا النوع من التعليم، وهنا يلزم

على المسؤولين عن تخطيط التعليم المفتوح التأكد من إزالة كافة القيود لتحقيق التزايد المنشود في الطلب.

ويتوجه طلاب التعليم الفنى إلى مراكز التعليم المفتوح رغبة في تحقيق ترقية في المهنة التى يعملون بها أو للبحث عن مهنة أفضل في المستقبل، في حين لا يمثل التعليم المفتوح نافذة للدراسات العليا لدى معظم الطلاب.

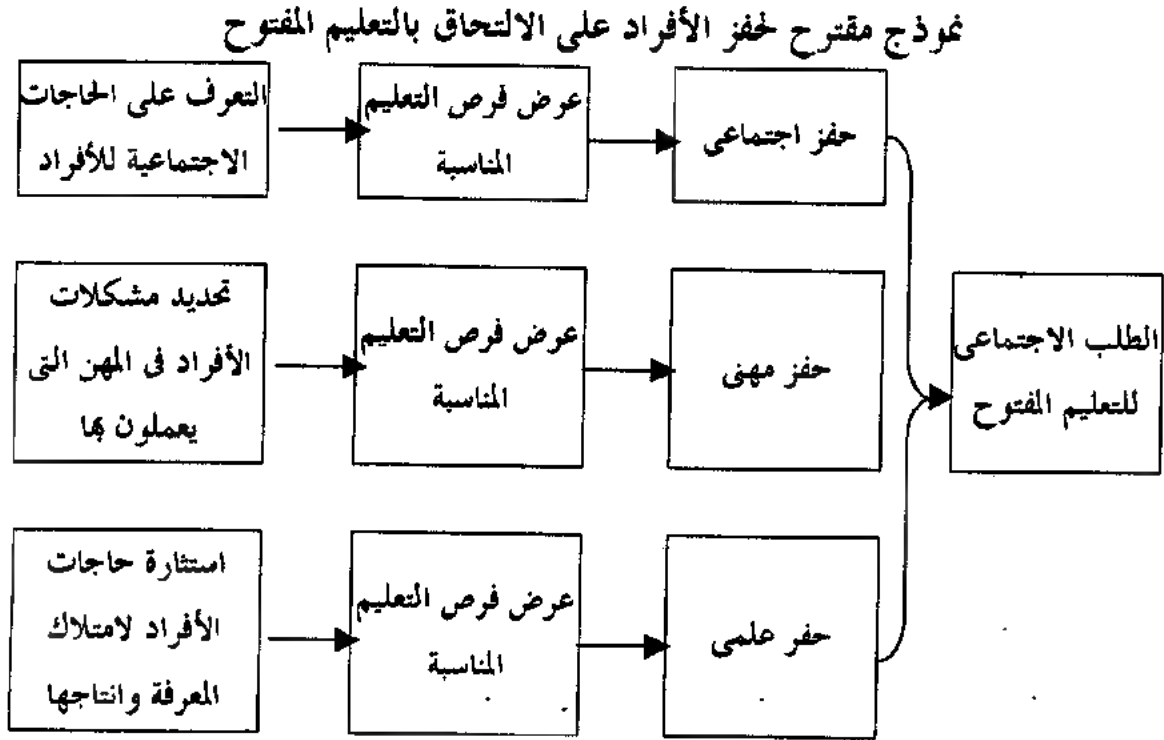
٥- لازالت أزمة البطالة تلقى بظلالها الحمراء وتقلل من الطلب على التعليم المفتوح بوجه عام، إذ يرى كثير من أفراد العينة أن مؤسسات التعليم النظامية لا تسمح بالحصول على فرصة العمل المناسبة للخريج لا للقصور في كفاية المؤسسات التعليمية فقط بل وفي مدى التقارب أو التباعد بين سوق العمل وتوجهاته واختيارات السياسة التعليمية، ولهذا جاءت الرغبة في مواصلة الدراسة عبر التعليم المفتوح في مقدمة أسباب الالتحاق في الدراسة الميدانية.

٦- تخلو برامج التعليم الجامعى المفتوح في مصر من تخصصات فنية وتكنولوجية برغم إنها تأتى في مقدمة اهتمامات الدارسين.

٧- ومن مقتضيات العلاقة بين الطلب على التعليم المفتوح واختيارات السياسة التعليمية أن يتوفر الأسلوب المناسب للتوعية بما تقدمه المؤسسات التعليمية من خدمات أمام كافة الفئات التى قد تسمح ظروفهم لمواصلة التعليم، ويمكن تسمية هذا الأسلوب "التسويق الاجتماعى للتعليم المفتوح"، ذلك لأن التعبئة الاجتماعية أو التسويق الاجتماعى للتعليم ضرورى لحفز الأفراد على تحصيل ما فاقهم من علم ومعرفة أو تحصيل القدر الأكبر من التعليم

وتعتمد نظرية التسويق الاجتماعى للتعليم المفتوح على ارتباط دافعية الأفراد بنظرية الحاجات البشرية ونظرية التعبئة، حيث ترتبط دافعية الفرد للالتحاق بالتعليم المفتوح بما يظهره الفرد من حاجات عضوية وغير عضوية ملموسة وأساسية في عملية التعلم والعمل^(١٢٦). وعلى ذلك فعلى المؤسسات التعليمية أن تبذل جهدا في تحفيز الطلاب وخلق دوافع إيجابية لديهم للالتحاق بالتعليم، والسؤال هنا كيف يتم ذلك

في إطار المنظومة التعليمية الحالية، وتتطلب إجابة هذا السؤال تقديم التصور المقترح لنموذج حفز الأفراد على الالتحاق بالتعليم المفتوح، وهذا ما يتضح في النموذج التالي:



وفي ضوء النموذج المشار إليه يلزم أن تضع مؤسسات التعليم الجامعي الخطوة المناسبة لتسويق خدمات التعليم المفتوح، حيث يفيد ذلك في توعية الأفراد بما تقدمه الجامعة من خدمات تعليمية من ناحية، كما يفيد أيضا في التغذية الراجعة، إذ قد تعدل الجامعة من برامجها التعليمية في ضوء حاجات الأفراد وتوجهات الطلب الاجتماعي عى التعليم، وهنا يحدث الانسجام المنشود بين طرفي العلاقة موضوع الدراسة بتوفر المثلث المستلزم لنجاح التعليم وهو الفرصة والقدرة والرغبة.

ويرى رونترى أن فقدان الدافعية لدى الأفراد يعد من أبرز معوقات التجديد في التربية، فلكل تجديد آثاره الهجومية على جزء من الواقع في منظومة التعليم^(١٢٧)، ولعل تسويق الفرصة التعليمية يسهم إيجابيا في نجاح منظومة التعليم المفتوح في مصر كواحدة من التجديدات التربوية المعاصرة.

نصور مقترح لتطوير سياسة التعليم الجامعى المفتوح فى مصر

فى ضوء توجهات الطلب الاجتماعى

يعتبر مدخل الطلب الاجتماعى من المداخل الهامة فى التخطيط للتعليم، حيث يمكن استخدام هذا المدخل من تحقيق أهداف النمو التعليمى فى المراحل التعليمية المختلفة كى يحصل الأفراد على أكبر قسط من الثقافة والتعليم. ولا يحد هذا المدخل سوى الإمكانيات المتاحة.

إن التقدير الدقيق للطلب الاجتماعى والخاص على الفرص التعليمية لمرحلة ما، يعد خطوة هامة فى وضع التقديرات الدقيقة لخطط التنمية التربوية، خاصة فى مجتمع يتميز بالالتزام بتوفير الفرص التعليمية للأفراد كحق إنسانى للجميع، لا من أجل عائد اقتصادى فقط بل ومن أجل العلم لذاته وما يعود منه من آثار اجتماعية.

ويمكن تقديم التصورات التالية لتطوير سياسة التعليم الجامعى المفتوح فى مصر فى ضوء توجهات الطلب الاجتماعى:

أولاً: بالنسبة لسياسة التعليم الجامعى المفتوح فى مصر:

- ١- زيادة التخصصات فى مراكز التعليم المفتوح بالجامعة المصرية لتلائم احتياجات الدارسين من ناحية واحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى.
- ٢- الاهتمام بتقديم برامج متخصصة فنية وتكنولوجية تناسب احتياجات خريجي التعليم الفنى لتنمية خبراتهم ومهاراتهم وتوجيههم إلى مجالات تفيده سوق العمل فى البيئة التعليمية.
- ٣- يراعى أن يكون سعر الخدمة التعليمية فى مراكز التعليم المفتوح أقل مما يرغب الطلاب فى دفعه، ويمكن أن تدعم البرامج الأكثر رواجاً البرامج الأخرى الأقل رواجاً.
- ٤- إعادة النظر فى صياغة أهداف برامج التعليم المفتوح لتكون أكثر عصرية ووضوحاً وملائمة لاحتياجات الدارسين.

٥- ربط العاملين في المجالات المختلفة ببرامج التعليم المفتوح لضمان النمو المهني والعلمي أثناء الخدمة في ضوء التجربة اليابانية ولتحقيق معدلات أفضل للجودة في العمل.

٦- إلغاء شرط السن من شروط قبول الطلاب في برامج التعليم المفتوح حتى يتحقق كون هذا النوع من البرامج ضمن برامج التربية المستمرة.

٧- النظر إلى تخفيف الرسوم المالية لبرامج التعليم المفتوح بتبسيطها أو تخفيضها عن طريق التفكير في وسائل تعليمية وأساليب أكثر ترشيدا للنفقات.

٨- التفكير في زيادة المعروض من فرص التعليم المفتوح في بقية كليات الجامعات المصرية.

٩- وضع الممارسات التي تحقق ترويج التعليم المفتوح بين شباب الخريجين.

ثانياً: تدابير لمواجهة زيادة الطلب على التعليم الجامعي المفتوح في المستقبل:

١- دعوة القائمين على مراكز التعليم المفتوح إلى الاهتمام بتسويق خدمات التعليم المفتوح باتباع خطة تسويقية متكاملة تتضمن:

أ - تحديد مهمة المركز.

ب- نوعية الدارسين وأماكن تواجدهم وخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية.

ج- البرامج المناسبة لاحتياجات الدارسين وطموحاتهم.

د - التجهيزات التعليمية اللازمة لتنفيذ البرامج الدراسية.

هـ- سعر الخدمة التعليمية.

٢- تخطيط برامج إلكترونية عبر الإنترنت في إطار برامج التعليم المفتوح لتواكب

التوجهات العالمية والمحلية لاستخدام شبكة الإنترنت في التعليم والثقافة، ويرى الباحث ضرورة أن تنجح هذه البرامج الإلكترونية إلى ما يدعم الهوية المصرية

والعربية والإسلامية مثل برامج اللغة العربية والتاريخ والاقتصاد... إلى غير ذلك.

٣ - التفكير في تطبيق اختبار تحديد مستوى للراغبين في الالتحاق ببرامج التعليم المفتوح للتأكد من نوعية الطالب ومستواه.

٤ - ربط التخصصات الجديدة باحتياجات خاصة لسوق العمل في الدولة.

٥ - فتح تخصصات جديدة للفئات المحرومة من التعليم مثل المعوقين وأبناء المناطق النائية.

٦ - تخصيص قنوات خاصة للتعليم المفتوح للمرأة لتلبية الحاجات الثقافية والعلمية للمرأة المصرية.

حواشي البحث ومراجعته:

- (١) سعيد إسماعيل على، تاريخ التربية والتعليم، القاهرة: عالم الكتب، ص ٤-٥.
- (٢) ضياء الدين زاهر، تعليم الكبار منظور استراتيجي، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإغائية، ١٩٩٣، ص ١٣٢.
- (٣) اليونسكو، ندوة عن التعليم بلا حدود، آفاق تربوية، ع ١٣، قطر، سبتمبر ١٩٩٨، ص ١٧٣.
- (٤) شكرى عباس حلمي ومحمد جمال نوير، تعليم الكبار دراسات في التعليم غير النظامي، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٨، ص ١٤.
- (٥) ف. كرميز، أزمة التعليم في عالمنا المعاصر، ترجمة أحمد خيرى كاظم وجابر عبد الحميد، القاهرة: دار النهضة العربية، د.ت، ص ٣٨.
- (٦) حامد عمار، الجامعة بين الرسالة والمؤسسة، دراسات في التربية والثقافة، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، ١٩٩٦، ص ١٩٩٦.
- (٧) بيومي محمد ضحاوي، قضايا تربوية: مدخل إلى العلوم التربوية، القاهرة: النهضة المصرية، ١٩٩٨، ص ٦٨.
- (٨) نورمان ماكزى، وريتشارد بو ستجيت وجون سكتام، التعليم المفتوح: النظم والمشكلات في التعليم بعد الثانوى، ترجمة صالح عزب، بغداد: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٧، ص ١٧.
- (٩) سعيد طه محمود، "الاتجاه نحو تدويل التعليم العالى: العوامل والملامح والمتطلبات"، مجلة كليه التربية بالرقازيق، الرقازيق: كلية لتربية، ٢٠٠٠، ص ٦٥-١٠٢.
- (١٠) محمد على عزب، "تحدى التقدم العلمى والتكنولوجى للتعليم العالى وإمكانية مواكبته فى مصر"، مجلة كلية التربية بالرقازيق، ع ٣٢، الرقازيق: كلية التربية، ١٩٩٩، ص ٨١-١٢٥.
- (١١) محمد أحمد العدوى، "الطلب الخاص على التعليم الجامعى: المفهوم- العوامل- منهجية التنبؤ"، التربية والتنمية، ع ١٥، القاهرة: المكتب الاستشارى للخدمات التربوية، ١٩٩٨، ص ١٦١-٢٠٨.

- (١٢) عبد الودود مكروم، "لتعليم العالى فى مواجهة تحديات المستقبل فى القرن (٢١)"، مجلة كلية التربية بدمياط، ع٢٧، ج١، دمياط: كلية التربية، ١٩٩٦، ص ٦٣-٣
- (١٣) هادية محمد رشاد، "الطلب الاجتماعى على التعليم العالى بمصر والسعودية: عوامله واتجاهاته المستقبلية"، مجلة كلية التربية بالمنصورة، ع١٨، المنصورة: كلية التربية، ١٩٩٢، ص ص ٢٩-٦١.
- (١٤) نحوى يوسف إبراهيم، تخطيط التعليم الجامعى المفتوح فى مصر، رسالة دكتوراه قدمت إلى معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.
- (١٥) معوض حسن إبراهيم، تقويم تأهيل معلمى المرحلة الابتدائية للمستوى الجامعى فى ضوء نظم التعليم المفتوح، رسالة ماجستير قدمت إلى معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.
- (١٦) عبد السميع سيد أحمد، التعليم المفتوح فى مصر: نظرة تقويمية، دراسات فى التعليم الجامعى، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٣.
- (١٧) صفاء محمود عبد العال أحمد، التعليم غير النظامى فى إسرائيل، فلسفته وأهدافه ومؤسسته، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٣.
- (١٨) محمود أبو زيد إبراهيم، مؤشرات تقويمية لبرامج التعليم المفتوح فى مصر، دراسات فى التعليم الجامعى، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٣.
- (١٩) هدى عبد السميع حجازى، دراسة استطلاعية لاحتياجات المرأة المصرية من التعليم الجامعى المفتوح، حولية كلية البنات، القاهرة، ١٩٩١.
- (٢٠) محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات التعليم مع دراسة خاصة عن التعليم المفتوح والسياسة التعليمية الحديثة، الإسكندرية: دار الجامعات العربية، ١٩٩٠.
- (٢١) سليمان عبد ربه محمد، وظائف التعليم غير النظامى فى تحقيق التنمية الريئسية المتكاملة، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩١.
- (٢٢) أمل عبد الفتاح محمد على، تصور مقترح لنظام تدريبي عن بعد للمعلمين أثناء الخدمة فى مصر فى ضوء بعض الدول الأخرى، رسالة دكتوراه، قدمت إلى كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٨.

- (٢٣) نجوى يوسف جمال الدين، التعميم عن بعد- رؤية منظومية، مجلة العلوم التربوية، ج—٢، ع٤، القاهرة: كلية التربية جامعة حلوان، ١٩٩٧، ص ص٢٣٣-٢٤٧.
- (٢٤) سعيد أحمد سليمان، رؤية لواقع تجربة التعليم من بعد بكلية التجارة بجامعة الإسكندرية، مجلة كلية التربية بالإسكندرية، ع١، مجلد (٨)، الإسكندرية: كلية التربية، ١٩٩٥، ص ص ١٢٣-١٩١.
- (٢٥) المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، إمكانية استخدام التعليم عن بعد في إطار التربية للجميع في مصر، القاهرة: المركز، مارس ١٩٩٥، ص ص ٨، ٩.
- (26) Tang, Jun- Chou, Curricular Perceptions of Adult Education at National Chan China University, D.A.I.(A), Vol. 66, No. 7, 2000, p. 2331.
- (27) Rezabek, Roger Joseph, "A Study of the Motives, Barriers, and Enabler Affecting Participation in Adult Distance Education, D.A.I. (A), Vol. 60, No. 5, 1999, p. 1434.
- (28) Kraus, Kathleen Mograth, "A Demonstrator and Faculty Response to Distance Education". D.A.I. (A). Vol. 59, No. 7, 1999, p. 2273.
- (29) Swickard, Michael EARL, "An Effect of Distance in the Acceptance of Alternative Distance Education Instructional Delivery Methods", D.A.I. (A), Vol. 59, No. 5, 1998, p. 1424.
- (30) Huff, Marie Thielke, "A Comparison of Critical Thinking in An Interactive Television Social work Course, D.A.I. (A), Vol. 59, No. 5, 1998, p. 1775.
- (31) Judd, Kathly Solomon, Academic on Service Quality in Distance Education: Using Gap Analysis Program Evaluation D.A.I. (A). Vol. 59, No. 4, 1998, p. 1091.
- (٣٢) المجلس الأعلى للجامعات، الملامح الرئيسية لتطوير التعليم الجامعي ٧٣-١٩٩٨، القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، ١٩٩٨، ص ٧.
- (٣٣) حامد عمار، في بناء الإنسان العربي، الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٢، ص ٨٩.

- (٣٤) المرجع السابق، ص ٥٩.
- (٣٥) حسين كامل بما الدين، التعليم والمستقبل، القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٧، ص ١٧.
- (٣٦) عبد الفتاح جلال، تجديد العملية التعليمية في جامعة المستقبل، مجلة العلوم التربوية، ع ١، القاهرة: معهد الدراسات التربوية، ١٩٩٣، ص ص ٢٣-٣١.
- (٣٧) محيا زيتون، مستقبل التعليم في الوطن العربي في ظل استراتيجية إعادة الهيكلة الرأس مالية، المجلة العربية للتربية، المجلد (١٧) العدد الأول، يونيو ١٩٩٧، ص ص
- (٣٨) وزارة التربية والتعليم، مشروع مبارك القومى، مؤشرات تطوير التعليم ٩١-١٩٩٧، القاهرة: وزارة التربية والتعليم، مركز التطوير التكنولوجى، ١٩٩٧، ص ١٧.
- (٣٩) محمود عباس عابدين، رؤية تطوير التعليم الجامعى المصرى، التربية والتنمية، ع ١٦، القاهرة: المكتب الاستشارى للخدمات التربوية، ١٩٩٩، ص ٢٩٨.
- (٤٠) السيد حسن حسنين، الجامعات المصرية بين الواقع والمستقبل، العلوم التربوية، ع ١، القاهرة: معهد الدراسات التربوية، ١٩٩٣، ص ١٠٢.
- (٤١) حامد عمار، مرجع سابق، ص ٦٠.
- (٤٢) عبد الودود مكروم، مرجع سابق، ص ١٤.
- (٤٣) عبد العزيز السنبل ونور الدين عبد الجواد، الأدوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربية في مجال خدمة المجتمع، الرياض: مكتب التربية العربى لدول الخليج، ١٩٩٣، ص ١٤.
- (٤٤) جمال محمد أبو الوفا وصلاح الدين محمد توفيق، المعطيات المعاصرة للجامعة في الدول العربية، مجلة ابحاث التربية والنفسية، ع ٢، المنوفية: كلية التربية، ١٩٩٣، ص ٤٤.
- (٤٥) محمد على عرب، تحدى التقدم العلمى والتكنولوجيا للتعليم العالى وإمكانية مواكبته في مصر، مرجع سابق، ص ص ٨٩، ٨٦.
- (٤٦) عبد الفتاح تركى، مستقبل الجامعات العربية بين قصور واقعها وتحديات الثورة العلمية والتكنولوجية، مؤثر التعليم العالى في الوطن العربى ٨-١٠/٧/١٩٩٠، رابطة التربية الحديثة، القاهرة: كلية التربية جامعة عين شمس، ١٩٩٠، ص ١٤٤.

(٤٧) محمد على عزب، مدى مواكبة السياسة التعليمية لمرحلة التعليم العام في مصر للتقدم العلمي والتكنولوجي، مجلة كلية التربية بالقازيق، ع ٣٣، القازيق: كلية التربية

١٩٩٩، ص ٩٤.

(48) National Center for Edu. Research and Development, Development of Edu. In Arab Republic of Egypt 95/96, International Conference on Edu., Cairo: NCER, 1996, p. 25

(٤٩) محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص ١١٠.

(٥٠) حسن حنفي وصادق جلال العظم، ما العولمة؟، دمشق: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٩،

ص ٢٢.

(51) Taylor, S. & Others, Educational Policy and Politics of Chang, London: Routledge, 1997, p. 55.

(٥٢) سامي المنياوي، العولمة دين جديد، الوعي الإسلامي، ع ٣٨٦، الكويت: وزارة الأوقاف

الكويتية، ١٩٩٨، ص ٣٤.

(53) Ibid, p. 64.

(٥٤) هانس بشير وهارلد شومان، فسخ العولمة، ترجمة عدنان عباس علي، تقديم رمزي زكي، عالم

المعرفة، ع ٢٣٨، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،

١٩٩٨، ص ٥١.

(55) Bear, H. & Slaughter, R. Education of the Twenty- First Century, London: Routledge, 1993, p. 6.

(٥٦) نوبل ف. ماكسجيل، أثر العولمة على نظم التعليم القومية، ترجمة مجدى مهدي، مستقبلات،

ح ٢٧، ع ١، مرجع سابق ١٩٩٧، ص ٥٠.

(٥٧) حسن حنفي وصادق جلال العظم، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٥٨) سعيد طه محمود، مرجع سابق، ص ٧٦.

(٥٩) مهري أمين دياب. المضمون السياسي للتعليم. العلوم التربوية. المجلد (٢)، ع ٢٤، ٣،

القاهرة: معهد الدراسات التربوية، ١٩٩٦، ص ٣١.

(٦٠) نادية جمال الدين، سياسة التعليم الجامعي بين حصار الرغبات والاستجابة لتحديات العصر،

العلوم التربوية، مرجع سابق، ص ١١٤.

(٦١) المرجع السابق، ص ١١٨.

(٦٢) وزارة التربية والتعليم، إنجازات التعليم في أربع أعوام، القاهرة: مطابع روز اليوسف، ١٩٩٥، ص ١٩٧.

(٦٣) عبد الفتاح تركي، مرجع سابق، ص ١٤٩-١٥٥.

(٦٤) محمد محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص ١٨٥.

(٦٥) شكرى عباس حلمي ومحمد جمال نويز، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٦٦) نورمان ماكبرى وريتشارد بوستجيت، وجون سكاتام، مرجع سابق، ص ١٧، ص ٣١.

(٦٧) جاك ديلور وآخرون، التعلم ذلك الكثر الكامن، تعريب جابر عبد الحميد جابر، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٨، ص ١٠٧-١١٩.

(٦٨) محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص ٢٢٦.

(٦٩) المجلس الأعلى للجامعات، قرار بتعديل شروط القبول في برامج التعليم المفتوح، الجلسة ٣٣٤، بتاريخ ١٥/٨/١٩٩٢.

(٧٠) انظر أدلة تسجيل الطلاب ببرامج التعليم المفتوح بجامعات القاهرة وعين شمس

(٧١) أحمد إسماعيل حجى الإسماعيلية لجامعة المفتوح، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٣، ص ٣٢٦.

(72) Phil Race, Open Learning Handbook, 2nd edition, New Jersey: Nichols Publishing, 1995, p. 28.

(٧٣) انظر:

- صلاح الدين مرسى، التعليم المفتوح في جمهورية مصر العربية، ورشة عمل حول: التعليم المفتوح، القاهرة: جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢-٣.

- منير سالم، تجربة التعليم المفتوح في جامعة القاهرة، المؤتمر العلمى الأول (نحو تعليم أفضل)، القاهرة: دار المعارف، ص ٢٢.

- نجوى جمال الدين، التعليم من بعد التجربة المصرية، مجلة التربية والتعليم، ١٥، القاهرة: المركز القومى للبحوث والتنمية، ١٩٩٩، ص ٦٠.

(٧٤) جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، أهداف التعليم المفتوح بالكلية، الإسكندرية: كلية التجارة، ١٩٩٩.

(٧٥) جامعة عين شمس، كلية الآداب، دليل الدارس للتسجيل ببرنامج التعليم المفتوح، القاهرة: كلية الآداب، ١٩٩٩.

(٧٦) بثينة حسنين عمارة، العولمة وتحديات العصر، القاهرة: دار الأمين للطباعة، ١٩٩٩، ص ٢٢.

- (٧٧) شكرى عباس حلمى، محمود جمال نوير، مرجع سابق، ص ١٠.
- (٧٨) محمد متولى غنيمه، اقتصاديات تعليم الكبار، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦، ص ١٤٩.
- (٧٩) شكرى عباس حلمى ومحمد جمال نوير، مرجع سابق، ص ١٤.
- (٨٠) محمد متولى غنيمه، مرجع سابق، ص ١٥٠، ١٥١؟.
- (٨١) عبد الغنى عبود، تجربة الجامعة المفتوحة فى مصر، التجارب العربية فى مجال الجامعات المفتوحة: دراسة مقارنة، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٦، ص ١١.
- (٨٢) محمد أحمد العدوى، مرجع سابق،
- (٨٣) محمد سيف الدين فهمى، الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للتعليم المفتوح فى الجامعات، دراسات فى التعليم الجامعى، القاهرة: مركز تطوير التعليم الجامعى، ١٩٩٣، ص ١١٨.
- (٨٤) تم الاسترشاد بكل من:
- اليونسكو، الإحصاء والمؤشرات التربوية، الرياض: مكتب التربية العربى لدول الخليج، ١٩٩٩، ص ١٩٢.
- هادية محمد رشاد وأبو كليلة، مرجع سابق، ص ٣٤.
- (٨٥) محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص ١٩٢.
- (٨٦) المرجع السابق، ص ١٢٦.
- (٨٧) ماجى الحلوانى حسين، تكنولوجيا الإعلام فى المجال التعليمى والتربوى، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٨٧، ص ١٩٤.
- (٨٨) محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص ٢١٤.
- (٨٩) محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص ٢٠٩.
- (٩٠) المرجع السابق، ص ٢٢٥.
- (٩١) المرجع السابق، ص ١٩٩.
- (٩٢) بيومى محمد ضحاوى، قضايا تربوية: مدخل إلى العلوم التربوية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨، ص ٦٨.

- (93)Hiro, Saga, "Teachers Self- Training Activities on Computer Networks in Japan Education, Media International, Vol. 30, No. 2, Japan, 1998, p.56.
- (94)UNESCO, Form of Reference for A Study on the Initial and Continuing Education of Teacher, Paris: UNESCO, 1995, p. 13.
- (٩٥) اللجنة الوطنية المصرية لليونسكو، التعليم عن بعد، القاهرة: اليونسكو، ١٩٩٩، ص ٢٨٩.
- (٩٦) أحمد بن صالح شرف، تقنيات التربية ودورها في مجال التعليم عن بعد، مؤتمر مستقبل التعليم في الوطن العربي بين الإقليمية والعالمية، المتعقد في الفترة (٢٠-٢١) أبريل/ ١٩٩٦، حلوان: كلية التربية - جامعة حلوان، ١٩٩٦، ص ٤٥٣.
- (٩٧) محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص ٢١٤.
- (٩٨) المرجع السابق، ص ٢٢٥.
- (99)Chang, Vivab, Policy Development of Distance Education, Washington: Office of Education and Development, 1998, p.2.
- (100)Edilpson, Judith & Others, New Technology in Student Guidance in the Open University, London: The Open University Press, 1997, p. 3.
- (١٠١) سعاد بسيوني، تكنولوجيا الاتصال من بعد بالتعليم الثانوى العام، مجلة التربية والتنمية، ع١٢٤، القاهرة: المكتب الاستشارى للخدمات التربوية، ١٩٩٧، ص ١٠٢.
- (١٠٢) محسن حضر، إمكانية قيام جامعة عربية فضائية مفتوحة تحت نظام التعليم عن بعد، العولمة ومناهج التعليم، المؤتمر القومى السنوى (١١)، القاهرة: الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، ١٩٩٩، ص ٤٨٨.
- (103)Peter Scott, Higher Education re-Fromed, London: Falmer Press, 2000, p. 88.
- (104)Tom Bournier, Tim Katz & David Wasttson, New Direction In Professional Higher Education, London: Open Univ. Press, 2000, p. 135.
- (105)Henning Salling Dlesen, A Description and Reflection on the Adults Education, Open University: Studies in

Adult Educe, Denmark: Reskilde University, 1991;
(W,WW, edu.ruc. dk/eng.).

(١٠٦) محمد أحمد العدوى، مرجع سابق، ص ١٦٩.

(107) Charles Horngern, T. & Others, Cost Accounting A Managerial Emphasis, 8th Edition, N.Y.: Prentice Hall International, Inc, 1994, pp. 27-28.

(108) Woodhall M. Cost-Benefit Analysis, N.Y: Pergamon Press, 1991, p. 22.

(١٠٩) على صالح جوهر، كلفة التعليم للطلاب في المؤسسات التعليمية، مجلة كلية التربية
بالمقصورة، ع ٢، ١٩٩٠، ص ٢٠٧.

(110) Hallak J., The Analysis of Edu. Costs and Expenditure,
UNESCO: International Institute for Edu.
Planning, 1991, p. 16.

(١١١) محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص ٢٤٦-٢٤٧.

(١١٢) المرجع السابق، ص ٢٤٧.

(١١٣) وزارة التربية والتعليم، مبارك والتعلم: نظرة إلى المستقبل، القاهرة: مطبعة ، ١٩٩٥ ،
ص ٦٦.

(114) Chang, Huis, & Hsing, Yu, "A Study of Demand for Higher
Edu. At Private Institution in The U.S,
Educational Economic, Vol. 4, No.3, Dec. 1996, pp.
267-278.

(115) Tevry Evans & Daryl Nation, Opening Education, New
York: Rotledge, 1996, p. 11.

(١١٦) لينارد فريدمان، الجودة في التعليم المستمر، ترجمة عبد الرحمن بن إبراهيم، وحسن عطية
طمان، الرياض، جامعة الملك سعود، ١٩٩٩، ص ١٠٦.

(١١٧) عبد العزيز السيد لشخص، قياس المستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسرة، ط ٢، القاهرة:
الأنجلو المصرية، ١٩٩٥، ص ١٢.

(١١٨) عبد اللطيف محمد خليفة، تقدير كل من المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمهن لدى عينة

من أفراد المجتمع المصري، علم النفس، السنة (٨)، ع ٣١، القاهرة: الهيئة

المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص ١٥٢-١٨٠.

(119)Cohn, Elchanan & Terry, G. Economics of Edu. 3rd Edition,
N. Y.: Pergamon Press, 1990, p. 34.

(١٢٠) محمد أحمد العدوى، مرجع سابق، ص ١٨٠.

(١٢١) المرجع السابق، ص ١٨١.

(١٢٢) عبد اللطيف محمد خليفة، مرجع سابق، ص ١٦٠.

(١٢٣) عبد العزيز السيد الشخص، مرجع سابق، ص ٣٢٠.

(١٢٤) وزارة التربية والتعليم، مبارك والتعليم، نظرة إلى المستقبل، مرجع سابق، ص ٦١.

(125)Christpher K. Knapper & Arthur G, Cropley, Lifelong Learning in Higher Education, 3rd Edition,
London: Kogan, 2000, p. 65.

(١٢٦) هـ. س. بولا، تعليم الكبار اتجاهات وقضايا عالمية، ترجمة عبد العزيز عبد الله السنبيل.

وصالح عزب، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٨،

ص ١١٠.

(١٢٧) ديريك. رونترى، تكنولوجيا التربية في تطوير المنهج، ترجمة فتح الباب عبد الحليم سيد.

القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٤، ص ٢٥٧.

ملحق

استبانة للتعرف على أهم العوامل

التي تدفع الطلاب للالتحاق بالتعليم الجامعي المفتوح

عزيزي الطالب:

بين يديك ورقة تضم بعض العوامل التي قد تدفعك للالتحاق بالتعليم الجامعي المفتوح، الرجاء وضع علامة (✓) أمام واحد أو أكثر من هذه العوامل، مع مراعاة الدقة والصراحة، ويمكنك اختيار أكثر من عامل.

بيانات أساسية:

الاسم: (اختياري)

المركز: - أبسيوط () - القاهرة ()

الجنس: - ذكر () - أنثى ()

التخصص:

- تجاري () - زراعي ()

المستوى التعليمي:

- ثانوية عامة () - ثانوي فني ()

الباحث

م	الأسباب	الموافقة
١	الرسوم الدراسية بسيطة ويمكن تحملها بسهولة	
٢	الحصول على دخل بعد التخرج	
٣	التزود بالعلم والمعرفة في مجال التخصص.	
٤	الحصول على بعض المعارف المفيدة لى في حياتى اليومية.	
٥	الترقية في المهنة التى أعمل بها.	
٦	استغلال وقت الفراغ في الدراسة الجامعية	
٧	الحصول على مؤهل جامعى لتحسين المستوى الاجتماعى	
٨	تغيير مجال التخصص الذى أعمل فيه من قبل.	
٩	استجابة لرغبة الأسرة	
١٠	إمكان مواصلة الدراسات العليا	
١١	قرب المركز من مقر السكن أو العمل.	
١٢	سهولة الالتحاق بالمركز دون قيود	
١٣	إمكان مواصلة الدراسة الجامعية أثناء العمل.	
١٤	إمكان مواصلة الدراسة دون حضور منتظم	
١٥	سهولة التحصيل من المواد التعليمية المتاحة.	
١٦	إمكان مواصلة الدراسة دون الرغبة في الحصول على شهادة معينة.	

